تطوير التعليم العام وتمويله

دراسات مقارنة



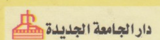


دكتور

عقيل محمود رفاعى

أستاذ باحث مساعد

بالمركز القومى للأمتحانات و التقويم التربوى




دار الجامعة الجديدة للنشر
٣٨ شارع سوتير – الأزاريطة – الإسكندرية ت: ٤٨٦٨٠٩٩
E - mail : darelgamaaelgadida@hotmail.com



تطوير التعليم العام وتمويله
دراسات مقارنة

تطوير التعليم العام وتمويله

دراسات مقارنة

دكتــور

عقيل محمود محمود رفاعى

٢٠٠٨

دار الجامعة الجديدة

٤٠،٣٨ شارع سوتير - الأزاريطة

ت: ٤٨٦٣٦٢٩٠ - ٤٨٥١١٤٢ تليفاكس: ٤٨٦٨٠٩٩٠ / ٠٣

E.mail : darelgamaaelgadida@hotmail.com

بسم الله الرحمن الرحيم



تقديم :

تحظى الدراسات التي تتناول نظـم التعلـيم العـام وتطـويره ، ومصادر تمويله ، بأهمية متزايدة لدى التربويين وخبراء الاقتصاد ، حيث أن معرفة واقع هذه النظم وكيفية تطويرها ، ومصادر تمويلها ، وما بهـا من إشكاليات يعد نقطة انطلاق لتطوير هذه الـنظم وتحـسين جودتهـا ، والبحث فى توفير مصادر التمويل اللازمة لها ، ومن ثم كانت أهمية هذا الكتاب الذي نقدمه للباحثين والمسئولين والمهتمين بـنظم التعلـيم العـام وتمويله .

وهذا الكتاب يتكون من عدة فصول . ولذلك يتناول **الفصل الأول** :

التحديات العالمية والمحلية وانعكاساتها على التعلـيم العـام فـى مجتمعنا .

أما **الفصل الثاني**

نشأة التعليم الحديث فى مصر، وأهم ملامحه ، والأزمة التعليمية وجوانبها فى الوقت الراهن ، ومنطلقات السياسة التعليمية فى مصر فـى الوقت الحاضر، وكذلك يتناول مرحلة ما قبل المدرسة (رياض الأطفال) ثم مرحلة التعليم الإلزامي فى الحلقتين : الابتدائيـة ، والإعداديـة، ثـم مفهوم التعليم الأساسي فى مصر وأهدافه ، وأهم معوقاته ، أهم محاولات تطوير التعليم الابتدائي والإعدادي .

كما يتناول نشأة التعليم الثانوي ، وأهمية المدرسة الثانوية العامة فى مصر وأهدافها ، والتعليم الثانوي الفني , نظرا لأهمية مرحلة التعليم الثانوي العام والفني ودورها في التنمية ، ثم واقع التعليم الثـانوي العـام والفني فى مصر ، وأهم المشكلات التى تواجه كل من التعليم الثـانوي العام والفني ، ثم تمويل التعليم العام فى مصر وكيفية الإنفاق عليه .

والفصل الثالث :

يتناول أهم الاتجاهات العالمية المعاصرة فى مجال تطوير التعليم العام مثل الولايات المتحدة الأمريكية ، وتكامل التعليم الثانوي العام والفني وارتباطهما باحتياجات سوق العمل، كيفية تمويل التعليم والإنفاق عليه فى الولايات المتحدة الأمريكية .

والفصل الرابع :

يتناول تطوير التعليم العام فى بريطانيا ، وتكامل التعليم الثـانوي العام والفني وارتباطهما باحتياجات سوق العمل ، وكيفية تمويل التعلـيم العام والإنفاق عليه فى بريطانيا .

والفصل الخامس :

يتناول تطوير التعليم العام فى اليابان ، وتكامل التعليم الثـانوي العام والفني وارتباطهما باحتياجات سوق العمل، وكيفية تمويـل التعلـيم العام والإنفاق عليه فى اليابان .

والفصل السادس :

يتناول تطوير التعليم العام فى ألمانيا وتكامل التعليم الثانوي العام والفني وارتباطهما باحتياجات سوق العمل ، وكيفية تمويل التعليم العـام والإنفاق عليه فى ألمانيا .

والفصل السابع :

يتناول تحليل مقارن لأهم الاتجاهات العالمية المعاصر فى مجال تطوير التعليم العم وتكامل التعليم الثانوي العـام والفنـي ، وارتباطهمـا بسوق العمل ، وكذلك تمويل التعليم العام والإنفاق عليه .

والفصل الثامن :

يتناول إستراتيجية مقترحة لتكامل التعليم الثانوي العام والفنـــي ، ويتضمن منطلقات الإستراتيجية المقترحة ، وجوانب التكامل بين التعلـيم الثانوي العام والفني ، وارتباطهما بسوق العمل ، وآليات تحقيق ذلك .

والفصل التاسع :

يتناول إستراتيجية مقترحة لتمويل التعليم العام والإنفاق عليه فـــي ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة ، ويتضمن مرتكزات الإســـتراتيجية المقترحة ، ومحاورها ، وآليات تنفيذها .

والله ولى التوفيق ،،،

الفصل الأول

التحديات العالمية و المحلية المعاصرة وانعكاساتها على نظم التعليم فى مجتمعنا

ويتضمن هذا الفصل ما يلى :

- مقدمة .
- تحديات سياسية .
- تحديات اقتصادية.
- تحديات ثقافية .
- تحديات أخلاقية .
- تحدى الثورة التكنولوجية .
- الانفجار السكاني .
- تحدى الواقع التعليمي وإشكاليا ته .

مقدمة :

تتطلع الدول المتقدمة والنامية على حد سواء إلى التعليم على أنه القوة المؤثرة فى التنمية البشرية والنهوض بالمجتمعات ، ولذلك تعد مناقشة قضايا التعليم وتطويره هى المدخل الحقيقي للتنمية الشاملة والمتكاملة .

وتوجد مجموعة من المبررات هى بمثابة تحديات تقتضى تطوير وتجويد نظامنا التعليمي ، والتغلب على كثير من أزماته ومشكلاته فى الوقت الحالي ، وتتضمن هذه التحديات مجموعة من المعوقات والصعوبات المستجدة ، والتي تواجه عمليات التحديث والتطوير فى نظامنا التعليمي ، وقد يكون بعضها من داخل المجتمع ، وبعضها الأخر من خارجه ، ولكنها كلها تعتبر قوى مؤثرة وفاعلة، وتحد من قدرة نظامنا ومؤسساتنا التعليمية والتربوية على تحقيق أهدافها .

وقد ظلت المؤسسة التعليمية دائما وليدة المجتمع تؤثر فى حركاته العامة ، وتتأثر به ، ولذلك فأي محاولة لتحديد معالم المؤسسة التعليمية فى المجتمع، لابد أن تقوم على أساس التعرف على التحديات المختلفة التى تواجهه فى سياقاته الاقتصادية و الثقافية والاجتماعية والسياسية .

ومن خلال استقراء ودراسة ما يحدث من تحولات وتغيرات بدأت تظهر ، وتتبلور على مختلف الأصعدة ، ومنذ فترة طويلة من الزمن ، واكتسبت زخماً ودفاعاً وقوة ووضوحاً فى السنوات الأخيرة ، فإنه يمكن القول أن هناك عدد منها له تأثير قوى فى تشكيل المجتمع ونظامه ومؤسساته الأساسية والفرعية، بما فيها المؤسسة التعليمية وتتمثل هذه التحديات فيما يلى :

١) تحديات سياسية .

٢) تحديات اقتصادية .

٣) تحديات ثقافية .

٤) تحديات أخلاقية .

٥) تحدي الثورة التكنولوجية .

٦) تحدي النمو السكاني والأزمة السكانية .

٧) تحديات الواقع التعليمي .

وفيما يلى عرض لهذه التحديات :

تحديات سياسية :

تعد التغيرات والتقلبات السياسية الجارية على المسرح العالمي هى من أكبر التحديات التى تواجه منطقتنا ، ومؤسساتنا التربوية التى تستهدف تربية النشء ، وإعداده للحياة المستقبلية ، فإما المواجهة وإما التكيف والمسايرة مع هذه السياسة التى قد تتعارض مع سياستنا ، وثوابتنا التاريخية .

وعلى الرغم من الاتجاه العالمي المتزايد نحو عالم بلا حدود اقتصادية وبلا حدود ثقافية ، إلا أن ذلك سيخلق معطيات مادية ومعنوية مستقبلية لقيام عالم بلا حدود سياسية والذي هو جوهر العولمة السياسية ، و التى قد تعنى فى مرحلتها الأولى نقل السيادة من حيث القرارات والتشريعات والنشاط من المجال القومي الوطني إلى المجال العالمي [١] .

وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي وتفكك دوله تحت تأثير الهيمنة الأمريكية ، وانضمام كثير من دوله إلى مؤسسة حلف الناتو ، واستبدال الاستراتيجيات الأمريكية القديمة التى كانت ترمى إلى محاصر السوفيت إبان الحرب الباردة ، وتصرف القوة الأمريكية كزعيمة للعالم الجديد ذو

القطب الواحد ، واستغلال المؤسسات الدولية لتنفيذ مخططاتها السياسية ، أ، حد كثير من بؤر الصراع والحروب التى لا تهدأ .

هذه التغيرات ألقت بظلالها علـــى منطقتنـــا العربيـــة ، وتنـــذر بتغيرات وتحولات سياسية بعد احتلال أمريكا للعراق ، ومحاولة فـــرض هيمنتها على المنطقة العربية، والضغط على حكوماتها ، والمطالبة بإجراء تغيرات سياسية داخلية ، وإعادة تشكيل المنطقة العربيـــة وفـــق الرؤيـــة الأمريكية التى تستهدف تكوين شرق أوسط جديد ، يعتمد على دويـــلات صغيرة متناحرة ومتنافسة ، وتلعب إسرائيل الدور المحوري فيه.

كل هذه التغيرات السياسية تلقى بظلالها علـــى نظـــم التربيـــة والتعليم خاصة فى مجال تحديد السياسات ، ووضـــع الاســـتراتجيات ، واتخاذ القرارات وإقرار البرامج والمناهج التعليمية ، فـــى ظـــل حالـــة التشرذم العربي والتردي السياسي ، والتدهور فى الجوانب الاقتصادية و سياسة الاحتكارات العالمية للشركات الكبرى ، وهيمنة الدول الغنية على الاقتصاد العالمي ، مما يزيد من فقر الدول النامية الفقيـــرة أصـــلا ، و التبعية للخارج ، والتأثير على القرار السياسي الـــوطني ، والتعثـــر فـــى تحقيق الخطط التعليمية و التربوية والتنموية ، وعدم الوفاء بمتطلبـــات المجتمع.

ومما يزيد من عمق هذه التحديات السياسية وتأثيرها أن التعليم الذي يمارس فى مؤسساتنا تعليم عقيم ومتخلف تغلب عليه اللفظية والبعد عن الحياتية ، تعليم عديم الإنتاجية المفكرة ، وان أنتج فانه يعيـــد إنتـــاج العلاقات السائدة فى النظام الثقافي والاجتماعي المعوق لكل محـــاولات التقدم ، تعليم لا يقرر سوى إنسان مغترب مقهور، تعليم يحمل على كاهله أهدافا ليست أكثر من شعارات لفظية وبراقة [٢] تكرس التخلف بأشـــكاله المختلفة .

٢ـ **تحديات اقتصادية :**

وتواجه أمتنا العربية تحديا اقتصاديا نتيجة التغيرات الاقتصادية العالمية، وزيادة حدة المنافسة بعد الانفتاح الكبير على العالم ، وتوقيع اتفاقية التجارة العالمية المعروفة باسم الجات ، وما يترتب عليها من حرية التجارة ، واجتياز الحدود دون معوقات أو رسوم جمركية ، وتبعا لهذا التحدي فإن عوامل الجودة والتفوق والإتقان ، ستكون القوى التى تحكم السوق [٣] ، وهى فى حقيقة الأمر فى صالح القوى الكبرى من دول الشمال الغنية .

ومن هنا تظهر أهمية التعليم باعتباره احد عوامل الإنتاجية، وتحقيق الجودة فى أي منتج صناعي أو بشرى عن طريق الخبرات ، والمعارف التى يكتسبها الفرد وتكون لديه مهارات جديدة ، تحسن الأداء ، وتجعله قادر على مواجهة متطلبات السوق والوفاء باحتياجاته .

كما أن المتغيرات الاقتصادية وسيطرت الاقتصاد الحر و النظام الرأسمالي على الاقتصاد العالمي ، وما يرتبط بهما من احتكارات دولية تقوم بها الشركات الاقتصادية الكبرى التى لا يعنيها سوى الربح ، والحصول على تنازلات محلية ، وعدم الالتزام بأية ضوابط سواء كانت وطنية واجتماعية أو أخلاقية سوى قوانين السوق .

ولذلك فان تحدي الدخول فى سوق عالمية واحدة منطقها الوحيد التنافس والجودة والتميز، لا يتحقق إلا بإعادة النظر فى النماذج التعليمية التى تحقق المواصفات والمعاير الاقتصادية والعالمية ، وتتفق مع المتطلبات التنموية المعاصرة.

وتعد الإنتاجية التى يحققها الفرد هى المقياس الحقيقي للتقدم الاقتصادي الذى يتأثر بنوع التعليم وجودته ، والخبرات والمهارات التى يكتسبها الفرد، ويوظفها لخدمة التنمية المجتمعية، ولقد أدت التحولات فى

قاعدة النشاط الاقتصادي من الزراعة إلى الصناعة ، إلى التغيرات في عالم العمل ، والطلب على الأيدي العاملة ذات المهارات العالية .

وتوضح الإحصائيات الاقتصادية التى أوردتها منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي والثقافي الأوروبية، انه فى عام ١٩٤٠ كان عدد العاملين فى الزراعة ٣٠% وفى الصناعة ٥٠% وفى الخدمات ٢٠% وفى عام ١٩٩٠ بلغ عدد العاملين فى الزراعة ٤% وفى الصناعة ٢٥% وفى قطاع الخدمات ٧٠% ومن المتوقع أن يصل عدد العاملين فى الزراعة ٤% والصناعة ٥% بحلول عام ٢٠١٠ [٤] .

وبالرغم من عدم توافر الإحصائيات عن أوضاع المجتمعات النامية ، إلا أن المؤشرات تؤكد وجود نفس الاتجاه فى التغير، وان كان بسرعة أقل ، ويترتب على ذلك وجود بطالة بين المتعلمين خاصة من حملة الدرجات الجامعية [٥] .

كل هذه التحولات أثرت على المؤسسة التعليمية ، وهذا يتصل بالاتجاه العالمي نحو وضع نظام تقويم المؤهلات العلمية، وتحديد مدة زمنية لها، ومن ثم إعادة التأهيل العلمي مرة أخرى ، ثم إدخال تغيرات فى المناهج الدراسية والأنشطة التربوية لإعداد المتعلم فى ضوء الواقع الاقتصادي المحلى الذى هو جزء من الاقتصاد العالمي .

٣ـ تحديات ثقافية :

تعيش أمتنا العربية وضعاً ثقافياً لا يقل تشرذما عن الجانب السياسي والاقتصادي ، لذلك يواجه مجتمعنا تحديا فكرياً وثقافياً هاماً و خطيراً ، فلقد أدت ثورة الاتصالات والمعلومات إلى أفاق جديدة ، ولدت أزمات عديدة على المستويات القومية ، على الرغم من قوة الوسائل الرقابية والحظرية الرسمية.

ويؤدى الاندماج العالمي بين الثقافات من خلال اختراق الفضاءات القومية، والتأثير العميق بين بعضها البعض بعد عمليات الغزو الثقـافي ، والذى يثير العديد من المشاكل والتحديات ، وفى مقدمتها مرجعية التطوير والتحديث التى يمكن أن تستند إليه الثقافة القومية فى إعادة إنتاج نفسها ، وتأكيد هويتها الوطنية العربية .

والثقافة العربية هى ثقافة قوية ومؤثرة ، قدمت الكثير للثقافات الأخرى ، رغم ما تتعرض له من عمليات وديناميكيات التفكك والتفكيك ، ومن أهم هذه الديناميكيات هو الهجوم المركز فى السنوات الأخيرة علـى مكانة الثقافة العربية وصعوبة لغتها أو قدمها ، وعدم قابليتها للتحـديث ، والتباين الكبير بين الفصحى واللهجات المحلية ، ومحاولة انقلاب أصحاب ثقافة الأقليات للانقضاض عليها ، وإحلال ثقافاتهم بدلا منها، وهـو مـا يحدث فى كثير من مجتمعاتنا العربية .

وأضف إلى ذلك ما يظهر فى حياتنا اليومية من استخدام كلمـات ومصطلحات أجنبية، تتداول وتنتشر فى الحياة العامة وحتى التعليميـة ، وأجهزة الإعلام ، والإعلانات التى تملئ الشوارع والأزقة ، كـل هـذا يعكس الغزو الثقافي التقليدي لمجتمعاتنا العربية، والذي يؤكد على وجود إرادة أجنبية لتدمير الثقافة الوطنيـة الناميـة ، أو إخـضاعها للـسيطرة الأجنبية وتبديل منظومات القيم السائدة فى المجتمع أو دفعه إلـى تبنـى الثقافة الغربية والأمريكية على وجه التحديد .

لقد شهد العالم فى العقد الأخير من القـرن العـشرين تحـولات كبرى من أهمها هيمنة الرأسمالية على الفكر العالمي بعد انهيـار الكتلـة الاشتراكية، ومحاولة فرض ثقافتها لتصبح ثقافة كونية ، كـذلك تعـاظم الثورة العلمية والتكنولوجيا خصوصا فى مجال المعلومات ، وما نجم عن ذلك كله من تهديد للثقافة القومية، وإعاقة تقدمها وتطويرها .

لقد كنا نتحدث فى الماضي عن غزو ثقافي لمنطقتنا العربية يهدد تراثنا وثقافتنا ، ولكنة اليوم ، وفى مطلع القرن الحادي والعشرين أصبحنا نواجه ليس غزو ثقافي فقط ، بل أيضا غزو اقتصادي عسكري ، بعد أن احتلت أمريكا ومعها بريطانيا القطر العراقي الشقيق ، واحتلت أرضه بحجج واهية ومتعددة، بداية بتدمير أسلحة الدمار الشامل التى زعمت وجودها فى العراق ، ومرورا بتخليص شعب العراق من حكم صدام حسين ، وانتهاء بالإدعاء بامتلاك العراق الأسلحة الكيماوية والبيولوجية ، والقضاء على الإرهاب والقاعدة، وغير ذلك من الأسباب التى أعلنتها الدولتان .

إن غزو العراق ما هو إلا حلقة من حلقات السياسيات والإطماع الاستعمارية والغزو الثقافي ، يستهدف محو الثقافة العربية والإسلامية ، والقضاء على الهوية والانتماء سواء على المستوى الوطني أو القومي او الديني [٦] .

وفى هذا السياق فان المؤسسات التعليمية والتربوية فى عالمنا العربي مطالبة اليوم ببناء أجيال واعية تدرك واقعها الثقافي والاجتماعي والفني – ومقاومة سياسة التجزئة والتفكك ، عقلية تتخطى المحلية وتتلاحم مع العالمية ، عقل جديد يتعامل مع المتغيرات العالمية ويقاوم أساليب الهيمنة ، والسيطرة الأجنبية بإشكالها المختلفة [٧] .

٤ـ تحديات أخلاقية :

وعلى الرغم من التقدم العلمي والتكنولوجيا الذي يتميز به عصرنا الحالي ، وما يتصف بة من ايجابيات وتطورات فى هذا الشأن ، إلا أن ذلك لم يخلوا من سلبيات كثيرة تتمثل فى السيادة المادية، والانحراف الخلقي ، إضافة إلى الانطواء والعزلة ، وغير ذلك من الإمراض النفسية، والتمزقات الاجتماعية والتلوث بكل مظاهرة وأنواعه المختلفة [٨] .

لقد اضطربت منظومة القيم فى المجتمع العربى ، واختفت قيم ايجابية كثيرة وظهرت قيم سلبية عديدة نتيجة لعمليات الغزو القادمة من الخارج عبر وسائل الاتصال والإعلام الغربية التى تسيطر على سمائنا العربية ، وتنفذ عبر وسائل إعلامنا المحلية ، مما أدى إلى اضطراب القيم الفردية والجماعية، وظهور صور غير قليلة من الفساد [٩] الذي أصاب مجتمعنا العربي من جراء الإعلام والتقنيات الإعلامية الزائفة فى العالم [١٠] .

إن ثمة تغيرات خلقية طرأت على المجتمع عامة ومجتمعنا المدرسي خاصة، وظهرت انحرافات قيمية وسلوكية فى مؤسستنا التعليمية، تتمثل فى عدم احترام الطلاب لبعضهم ولأساتذتهم، وانتشار الكذب والغش والتنابذ بالألقاب، ويعلل ذلك بممارسة ثقافة الحفظ والتلقين، والتركيز على المعارف فقط الذي أصبح هو الهدف الطاغي على مجريات العملية التعليمية ، فى حين أن الهدف الأخلاقي لا يعطى الاهتمام الكافي الذى يستحقه [١١] .

وفى هذا السياق أيضا يكون على التعليم حماية مجتمعنا من سيطرة التكنولوجيا المتقدمة على تراثنا وثقافتنا ، وهى المشكلة التى يعانى منها المجتمع الغربي المعاصر، حيث المشكلات الاجتماعية والأسرية والأخلاقية كالتفكك الأسرى ، والانحلال الأخلاقي، وتفشى العنف والجريمة والإدمان وانتشار جماعات الشواذ وغير ذلك .

وعلى الرغم من كل ما حدث إلا أن ذلك لم يمنع من اعتزازنا بجذورنا وتراثنا وتاريخنا ، وغرس ذلك لدى أبنائنا، وتحقيق التوازن بين ما تقدمة لنا من التكنولوجيا المتطورة ، والانتفاع بتقنيتها ، وغرس الانتماء والولاء لمجتمعاتنا وعاداته وقيمه ، حماية لشبابنا وقوتنا الذاتية ، وتجنبا للإخطار المستقبلية .

٥- الثورة التكنولوجية :

وتعد ثورة التكنولوجيا التى تجتاح عالمنا الآن ، وما تحدثه من تغير وتأثير أمر واقع ، ولابد أن نتعامل معه ، ونستعد لمواجهة تبعاته المختلفة ، وخاصة أن القرن الحادي والعشرين يفرض علينا مجموعة من المتغيرات ، من بينها التفجر المعرفي ، وسيطرة الآلة إلى جانب تطور أدوات المعرفة وأساليبها ، ولعل من أهمها استخدام الحاسوب فى معالجة البيانات والمعلومات والتعامل معها بدقة ، وكذلك التلفاز الرقمي والألياف البصرية والشبكات العنكبوتية والانترنت ، ولذلك فهو يتسم بالتغيرات السريعة والمتلاحقة ويوصف بعصر المعلوماتية .

كذلك يتصف به عصرنا هو الاتصالات ، فقد أصبح العالم شديد التأثير فى أجزاءه المختلفة ، مهما كانت المسافات بين هذه الأجزاء ، وأصبح العالم مثل قرية الكترونية محدودة ، أو جزيرة صغيرة يدرك إفرادها كل ما يقع فى أي ركن من أركانها بفضل تطور وسائل الاتصال وثور المعلومات .

وقد ساعات الثورة التكنولوجية المعاصرة على تدفق المعلومات والمعارف عبر المسافات ، وتعددت مصادر المعرفة ، وأصبح الحصول عليها أكثر سهولة ، ولم يعد هناك إسرار حتى فى صناعة القنبلة الذرية .

ولقد أدت الثورة العلمية والتكنولوجية إلى جعل العالم أكثر اندماجا كما سهلت وسرعت حركت الإفراد ، ورأس المال والسلع والمعلومات والخدمات ، ومن جانب أخر سهلت انتقال المفاهيم والأذواق والمفردات ، فيما بين الثقافات والحضارات ، ويجمع الكثير على أن هذه الثورة ستكون الطاقة المولدة والمحركة للقرن الحادي والعشرين فى كل سياقاته الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والتربوية .

وابرز جوانب الثورة العلمية والمعلوماتية هو الجانب الخاص

بالتطورات السريعة فى عالم الحاسوب الذى أصبح يوفر إمكانات كبيرة ، وقدرات مذهلة لاستخدامه وتوظيفه فى مجالات الحياة المختلفة .

وفى إطار التغيرات العلمية والثقافية والتفجر المعرفي ، وتطـور الفكر التربوي ، تغيرت الاتجاهات والنظريات التربوية والنفسية ، ممـا أدى إلى تغير فى مضمون التعليم ، وفى دور المدرسة كمؤسسة اجتماعية وتربوية ، تعمل على بناء قدرات المتعلمين ، وتنمية مهاراتهم ، وغـرس الاتجاهـات والقـيم والـسلوكيات المرغوبـة ، وتزيـدهم بالمعـارف والمعلومات.

ولذلك لم يعد الدور التقليدي للمدرسة الحالية ، وما تؤديـه مـن التركيز على ثقافة الذاكرة والحفظ والتلقين ، بالشكل الملائم أو المناسـب للتغيرات المجتمعية فى المجالات المختلفة ، وبعـد أن أدى ذلـك إلـى تشوهات ، وانحرافات قيمية وسلوكية ، واثـر فـى مجريـات العمليـة التعليميـة ، وترك أثره على الجوانب الأخلاقية التى لا تعطى الاهتمـام الكافي الذى تستحقه (١٣) .

وقد تركت الثورة العلمية التكنولوجية أثرهـا علـى المؤسـسات التعليمية ، وأصبح من الضروري إعادة النظـر فـى رؤيـة و رسـالة المدرسية وأهدافها ، وفى أسس وتخطيط وبنـاء المنـاهج أو المحتـوى الدراسي ، وأساليب التعامل مع المعرفة من حيـث طـرق تدريـسها ، وأسلوب تعامل التلاميذ معها وتوظيفها .

لقد تطورت التكنولوجيا الحديثـة تطـورا سـريعا مـن جميـع المجالات، ونتجه عن ذلك اكتشاف عدة تكنولوجيا جديدة منهـا الكيميـاء الخسابية أو الإحصائية، والتكنولوجيا فائقة الصغر، والحيـاة الـصناعية والذكاء الصناعي .

وفى هذا الإطار فان التعليم مطالب وهو يعد الفرد أن تتوافر فيه البعد الآني والبعد المستقبلي ، بمعنى عدم الاكتفاء بإعداد الفـرد للوقـت الحاضر، بل إعداده للسنوات القادمة ، وذلك بتنمية قدراتـه ، وإمكاناتـه على التكيف مع الظروف المتغيرة والجديدة ، ومواجهة تقلبات الـسياسة والاقتصاد والثقافة العالمية التى غالبا ما ترتبط بمصالح وأهداف القـوى الكبرى، كل هذا يجب أن يكون جزءا أساسيا من تفكيرنا ، وما يشكله من عناصر ، ومقومات ترتبط بالمناهج الدراسية ، والمعرفة التى يتضمنها ، وإستراتجية تدريسها ، وأنماط التفكير التى تتبعها ، والمعلم الذي يوكـل إليه تنمية قدرات تلاميذه ، وما يحتاجه من أداءات ، ومهارات تـساعده على تحقيق أهدافه التعليمية ، باعتبار أن التعليم هو الأداة القـادرة علـى بناء إمكانات الفرد ، وتمكينه من التعامل مع تكنولوجيا العصر .

٦- تحدى الانفجار السكاني :

ولقد أدت الزيادة فى النمو السكاني التى حدثت بـسبب التحـسن والتطوير فى الطب والرعاية الصحية ، وارتفاع مستوى المعيـشة منـذ منتصف القرن العشرين إلى خلق أزمة سكانية تعد من أخطر التحـديات التى تواجه العالم ، حيث يبلغ عدد السكان اللذين تقل أعمارهم عـن ١٥ سنة حوالي ٤٧ % من إجمالي السكان فى الدول الناميـة ، وفـى هـذا السياق من المتوقع أن يصل عدد سمان العالم ٨,٥ ملاين نسمة بحلول عام ٢٠٢٥ ، وأن ٩٥% من هذه النسبة سيكون فى الدول النامية أيـضا الذي يمثل العالم العربي جزء كبير منه(١٤) .

إن عدد السكان في مصر على سبيل المثال لم يكن يتزايد باطراد فحسب ، ولكن كان حجم النمو الصافي الآخر يتزايد باستمرار ، والنتيجة أن البعد الزمني الذي يستغرقه السكان لمضاعفة أنفسهم يقل باطراد ، فقد كان عدد السكان يتضاعف كل نصف قرن في الفترة من ١٨٤٦-١٩٤٧

لكنه الآن أصبح يتضاعف كل ربع قرن تقريبا ، ومن ثم اندفاع معـــدلات النمو السكاني فكانت تلك مرحلة الانفجار السكاني [١٥] .

وبالقطع تشكل هذه الزيادة الهائلة في السكان ضغوطا على كافـــة الموارد والبني الاقتصادية والتعليمية والاجتماعية ، وسيكون من الصعب على نظام التعليم أن يلبي الطلب المتزايد على التعليم ، كما أن المـــوارد المالية المتاحة ، والقوى البشرية لن تكون قادرة على توفير طلبات القيام بأية محاولات للإصلاح ، والتطوير للمؤسسات التعليمية .

وهذه الزيادة السكانية المتسارعة تمثل تحدياً خطيراً على التعلـــيم والنظام التعليمي ، فهي تعرقل تقدمه ، وتجعل اليوم الدراسي الكامل عدة فترات قصيرة لا تفي بالاحتياجات التعليمية ، فضلا عن تكدس الأعـــداد الضخمة من التلاميذ كما هو الحال فى مصر ، و جعلت وباء الـــدروس الخصوصية يتزايد نتيجة ازدحام الفصل المدرسي ، ونقص الاســتيعاب لدى الطلاب ، وقلة اهتمام المدرس بتلاميذه لزيادة عـــددهم ، وتكدســـهم داخل الصفوف الدراسية .

حقيقة أن بعض الدول العربية قامت بالكثير من الجهود فى سبيل توفير التعليم للأطفال والعمل على تعميمه ، ومقابلة الطلـــب الاجتمـــاعي المتزايد على التعليم ، والناتج عن الانفجار الـــسكاني ، إلا أن التحـــديات والمتغيرات العصرية أدت إلى ظهور الكثير من المشكلات مثل التفكـــك الأسرى ، وتدهور الأوضـــاع المعيـــشية ، وانتـــشار بعـــض الظـــواهر الاجتماعية كالزواج العرفي ، ومشكلة قضاء وقت الفـــراغ وتنظيمـــه ، وتدهور الأنساق الاجتماعية [١٦] .

٧ـ الواقع التعليمي العربي :

ويواجه التعليم في كثير من دول العالم أزمة حقيقية ، وإن تعددت أشكالها ، وتفاوتت درجاتها من دولة لأخرى ، ولكن هذه الأزمة تتفاقم في

الدول النامية على وجه التحديد ، حيث المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تنعكس على التعليم وأوضاعه المختلفة .

والتعليم العربي لا يختلف كثيرا فله أزماته ومشكلاته والتي تعود إلى أسباب تاريخية واقتصادية ، الأمر الذي انعكس على موارد واستثمارات التعليم ، وترك أثره على الجوانب المختلفة للعملية التعليمية ، ففي مصر مثلا قطاع الأبنية التعليمية ، يعاني عجزا في الفصول الدراسية والحجرات والقاعات ، وأماكن مزاولة الأنشطة المختلفة ، بل أن العديد منها يحتاج إلى المعامل والمكتبات والأسوار[١٧] .

كما أن كثير من دولنا العربية لازالت نظمها التعليمية تفتقر إلى المتطلبات الأساسية للبنية التحتية التعليمية ، نتيجة لانخفاض موارد التعليم، ومخصصاته ، وتوجيه مواردها إلى قطاعات أخرى تعتبرها أكثر حيوية من قطاعات التعليم ، مما أدى إلى تفاقم العديد من المشكلات التعليمية ، وأدت إلى قصور مخرجات التعليم عن ملاحقة متطلبات العصر ، فعلى سبيل المثال فى مصر، أدى قصور المباني المدرسية ، وازدياد النمو السكاني والتزايد الهائل في أعداد التلاميذ ، وخاصة في مرحلة التعليم الأساسي أدى إلى ارتفاع كثافة التلاميذ داخل الفصول الدراسية ، والتي تصل في بعض الأحيان إلى أكثر من ١٠٠ تلميذ فى حجرة الدراسة ، مما يشكل عبئا على المعلم ، وما زالت بعض المدارس تعمل فترتين ، مما يقلل من عائد العملية التعليمية ، ويؤثر على كفاءة المنتج التعليمي .

وتشير إحدى الدراسات العربية إلى أن نقص المعلمين الأكفاء من المشكلات البارزة التي تواجه التعليم العربي في جميع مراحل التعليم، أدى إلى فشل الكثير من تجارب التعليم الحديث فى بعض الأقطار العربية التى سعت إلى تطوير النظم التعليمية بها ، كما أن تدني مستوى

كفايات المعلم العربي لا تعود إلى أسباب اقتصادية فقط ، بل لأسباب تتعلق بأعداده الأكاديمي والتربوي في مؤسسات إعداد المعلم ، حيث أثبتت الدراسات القصور، والخلل الكبير في برامج إعداد المعلم ، وعدم ملاحقة هذه المؤسسات للتغيرات العلمية ، والتكنولوجية المتسارعة ، مما جعله غير قادر على عطاء تربوي فعال [١٨] .

ولعل أبرز مظاهر انخفاض مستوى المعلم هو ما يظهر في شكل اتجاهات سلبية نحو المهنة، ونحو المدرسة ونحو التلاميذ ، وما يظهر في شكل تدني في مستويات مهارات التدريس التى يمارسها المعلم ، وما يتعلق بتمكن المعلم من أساسيات المعرفة ، وأساليب البحث الخاصة بمجال تخصصه الأكاديمي [١٩] .

لقد أدت بعض إشكاليات التعليم كظاهرة الدروس الخصوصية إلى عدة مشكلات اقتصادية واجتماعية أصبحت تهدد كيان المجتمع ، وتمثل هدما لمبدأي تكافؤ الفرص ، وديمقراطية التعليم، وتضعف من قيمة المدرسة الرسمية كمؤسسة إنتاجية أنشأها المجتمع لتربية النشء ، فضلا عن دلالتها على انخفاض كفاءة العملية التعليمية داخل فصول المدارس الحكومية .

ولذلك نحن فى حاجة إلى تعليم يزود التلاميذ بالمهارات العقلية المختلفة ، والعليا منها على وجه التحديد ، واكتساب المعارف الحياتية والقدرة على توظيفها ، تعليم يعتمد على الدافعية والرغبة فى إنتاج المعرفة ، وليس استهلاكها فقط ، تعليم ينمى القدرات الإبداعية والابتكارية ، ويتميز بقدر كاف من الحرية ،ويتيح فرص الاختيار ، وتكافؤ الفرص ، واحترام حقوق الإنسان وطموحاته .

الهوامش :

١) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم : مدرسة المستقبل ، والوثيقة الرئيسية للمؤتمر الثاني لوزراء التربية والتعليم والمعارف العرب ، القاهرة ، ٢٠٠٠م .

٢) ضياء الدين زاهر : كيف تفك النخبة العربية فى تعليم المستقبل، منتدى الفكر العربي ، عمان، ١٩٩٠م .

٣) صفوت عبد السلام عوض الله : البنك الدولي والتنمية الاقتصادية للدول النامية ، كتاب الأهرام الاقتصادي ، القاهرة، ١٩٩٢م.٤

٤) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم : مدرسة المستقبل ، والوثيقة الرئيسية للمؤتمر الثاني لوزراء التربية والتعليم والمعارف العرب ، مرجع سابق.

٥) المرجع السابق .

٦) عبد الله عبد الدايم : العالم ومستقبل الثقافة القومية، مؤتمر مستقبل الثقافة العربية ، القاهرة ،١٩٩٧.

٧) برهان غليون : العولمة ومستقبل الثقافات القومية، مؤتمر مستقبل الثقافة العربية، القاهرة ,١٩٩٧م .

٨) على عبد الكريم غلاب : التعريب ودوره فى حركات التحرر فى المغرب العربي، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية، ع٣٦، ١٩٨٢ م.

٩) محمد السيد الجميل :التحديات التربوية التى تواجه النظام التربوي لدول العالم الإسلامي فى القرن الحادي والعشرين ، ودور المناهج فى مواجهتها ، ندوة التحديات التربوية التى تواجه الأمة الإسلامية، القاهرة ، فبراير ١٩٩٨م.

١٠) حامد عمار نحو تحدا تربوي ثقافي، مكتبة الدار العربية للكتاب ،القاهرة ١٩٨٠ .

١١) المرجع السابق .

١٢) حسين كامل بهاء الدين الوطنية في العالم بـلا هويـة ،دار المعـارف ، القاهرة ، ٢٠٠٠ م.

١٣) حامد عمار : نحو تحدى تربوي ثقافي ، مرجع سابق .

١٤) حسن كامل بهاء الدين :التعليم والمستقبل ،دار المعارف القاهرة ١٩٩٧.

١٥) محمد عبد الغنى سعودي، وسيم عبد الحميد: السكان والغذاء في مـصر ، كتاب الأهرام الاقتصادي ،القاهرة ،١٩٩٤ ،

١٦) عبد الناصر عبد الله نصير :العلاقة بين التعلـيم التغيـر القيمـي ،رسـالة ماجستير، تربية أسيوط ١٩٩٧.

١٧) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم : مدرسـة المـستقبل ، والوثيقـة الرئيسية للمؤتمر الثاني لوزراء التربية والتعليم والمعارف العرب، مرجـع سابق .

١٨) محمد على نصر :بعض قضايا العولمة وعلاقتها بفلـسفة تكـوين المعلـم العربي، المؤتمر العلمي الثاني "الدور المتغير للمعلم العربي في مجتمع الغد ،تربية أسيوط ٢٠٠٠.

١٩) على راشد :اختيار المعلم وإعداده ،ودليل التربية العربية دار الفكر العربي القاهرة ،١٩٩٦.

الفصـــل الثانى

التعليم العام فى مصر، وسياسات تطويره

أولاً: نشأة التعليم العام فى مصر

يتضمن هذا الفصل مايلى :

- نشأة التعليم الحديث فى مصر .
- ملامح التعليم الحديث فى مصر .
- الأزمة التعليمية فى مصر فى الوقت الراهن .
- أهم منطلقات السياسة التعليمية فى مصر .
- ملامح السياسة التعليمية فى الوقت الحاضر .
- وثيقة تطوير التعليم فى مصر .

مقدمة :

تمر دول العالم فى الوقت الحاضر بعدة متغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية وخلقية تفرض وجودها، وتؤثر على مجريات الحياة بدوله المختلفة، لا فرق بين دول متقدمة ودول نامية أو متخلفة ، فكل منها لها أهدافها وطموحاتها التى تسعى جاهدة إلى تحقيقها (مع الفرق فى الإمكانات والقدرة على التنفيذ) بم يحتم عليها التعديل والتطوير المستمر فى ضوء المتغيرات المحلية والعالمية.

والتربية لا تتم بعيداً عن هذه المتغيرات والمؤثرات الدولية ، وخاصة فى ظل التقدم العلمى والتكنولوجى فى مجال الاتصالات التى جعلت من العالم بدوله المختلفة ، ورغم اتساع المسافات بينها، قرية صغيرة شديد التأثر بما يحدث فى أى جزء منها ، وترك ذلك كله آثار بعيدة المدى فى مشاعر الإنسان وآماله ومعتقداته وقيمه، ودوره فى تنمية المجتمع وتطوره.

ويعتبر التعليم أحد الأنظمة الاجتماعية التى يقع عليها العبء فى إعداد الفرد القادر على مواجهة التحديات التى تفرضها متطلبات التغيير، والتحولات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والفكرية، بل ومساعدته على التكيف مع هذه المتغيرات، والاستجابة للحاجات الجديدة والمتجددة.

وفى هذا الفصل يتناول الباحث نشأة التعليم الحديث فى مصر ، والأزمة التعليمية فى مصر فى الوقت الراهن ، وأهم مظاهرها ، والسياسة التعليمية وأهم تحدياتها ، ثم منطلقات السياسة التعليمية فى مصر.

نشأة التعليم الحديث فى مصر:

ارتبط التعليم الحديث فى مصر منذ نشأته فى عهد محمد على

بالسياسة العامة للدولة ، واحتياجات الجيش والأسطول ، وإعداد الموظفين اللازمين للجهاز الحكومى والإدارى ، فكان إنشاء مدرسة الهندسة العليا عام ١٨١٦م ، ثم مدرسة الصيدلة ، والزراعة ، والألسن ، والصناعات وإنشاء المدارس التجهيزية ١٨٢٥م ، والابتدائية ١٨٣٢م ، وكانت تابعة لديوان الجهادية ، ولذلك اتسم التعليم بالطابع العسكرى ، وكانت المدارس داخلية ، ولا يسمح للتلميذ بزيارة أهله إلا فى المناسبات وفى أضيق الحدود ، كما سيطرة المركزية على نظامه وإدارته.

وعلى الرغم من أن التعليم فى عصر محمد على لم يكن تعليماً لصالح الشعب ، إنما كان يهدف إلى خدمة أهداف محمد على وطموحاته الحضارية والعسكرية من خلال بناء دولة حديثة، و ربط التعليم باحتياجاته ومتطلباته الكمية من المتعلمين، وليس توفير الفرص التعليمية لكل من يرغب فى التعليم من أبناء الشعب المصرى .

ولذلك بدأت انطلاقة التعليم الحديث فى مصر فى ذلك الوقت بإيفاد البعثات الطلابية والعلمية إلى الخارج ، إلى أوربا وخاصة إلى النمسا وإنجلترا وفرنسا للتعليم واكتساب المعرفة ، وتحديث مصر، إيماناً بأن التعليم هوأساس التقدم والتنمية البشرية ، ولذلك أعطت مصر الأولوية للتعليم العسكرى ، وأدى ذلك إلى ازدهار التعليم العسكرى ، فالدولة عسكرية بالدرجة الأولى ، وتحتاج إلى نظام تعليمى يعود الطلاب على الطاعة والنظام والإعداد للحرب بالتدريب على الفنون العسكرية المختلفة.

كما أتسم التعليم فى مصر فى ذلك الوقت بهيمنة الدولة عليه ، نتيجة للتحول الضخم فى بناء مصر من حيث كونها دولة عسكرية ، وغالباً مايسعى هذا النوع من الدول إلى أن تبسط الدولة يدها على موارد

الثروة المادية والبشرية ، "ونشأ ديوان الجهادية الذى أشرف على النواحى العسكرية ، وكذلك التعليم حتى عام ١٨٣٦ ، لكنه أعطى اهتماماً بالنواحى الحربية على حساب التعليم ، ومن هنا استقل كل مدير مدرسة بالعمل بها [١] وقد ارتبط التعليم باحتياجات الدولة من الوظائف اللازمة للجيش والأسطول والجهاز الإدارى ، "و تميز التعليم فى تلك الفترة بالوظيفية بمعنى أن كل مدرسة من المدارس لم تنشأ إلا لإعداد التلميذ لشغل وظيفة معينة ، ولأداء منشط خاص يتطلبه المجتمع الحديث [٢].

وعندما سيطر الإنجليز على مصر فى ١٨٨٢ م عملت إنجلترا على فرض سياساتها الاستعمارية على التعليم ونظامه ومحتواه ، وتوجيهه لخدمة الأغراض الاستعمارية ،واتسم التعليم باللاقومية ، واتخاذ التعليم وسيلة لتعميق التخلف ، والتفرقة بين أبناء الشعب، وأصبح التعليم أداة للقهر السياسى ،والتخلف الاقتصادى والجمود الاجتماعى ، وسيطرة الطبقية على التعليم المصرى ، وأداة للتخريب الثقافى المتمثل فى محاربة اللغة العربية، وانتشار الفكر التربوى الأجنبى فى مصر [٣] .

ولما قامت ثورة ١٩٥٢ بدأ الاهتمام بالتعليم ، وتوفيره لكل مواطن مصرى دون تمييز أو تفرقة ، إلا أن التعليم ظل مرتبطاً بالنظام السياسى ، واتضح ذلك فى التوجه الاشتراكى الذى كان سائداً بعد الثورة، وبالتحديد بعد صدور قوانين يوليو الاشتراكية عام ١٩٦١ ، وانعكس ذلك على الاهتمام بالتعليم ، و العمل على تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية ، وتوفير التعليم لكل أبناء الوطن ،ومجانية التعليم التى امتدت إلى التعليم العالى والجامعى .

ومن ثّم بذلت جهود متتالية لإصلاح التعليم فى كل جوانبه شملت

الهياكل الإدارية والفنية لديوان الوزارة والمديريات والإدارات التعليمية بمستوياتها المختلفة ، وبما يتلائم مع تطور الخريطة الإدارية والسكانية فى مصر ، وإعادة النظر فى السياسات التعليمية الموجودة بما يتمشى مع المتغيرات العالمية والمحلية ومتطلباتها، وبما يلبى متطلبات المجتمع المصرى وطموحاته أفراده ٠

وقد اهتمت السلطات التعليمية بتحديث منظومة التعليم المصرى بمراحله المختلفة الابتدائى والإعدادى والثانوى ، وعملت على تنويع التعليم الثانوى تلبية لاستعدادات التلاميذ ،وتنوع قدراتهم ، واحتياجات التنمية الاقتصادية فى المجتمع ، حيث صدرت القوانين التعليمية التى تؤكد على وجود مدارس ثانوية عامة ، وأخرى فنية بأنواعها الصناعية والتجارية والزراعية .

كما أكدت السياسة التعليمية فى هذه الفترة على أهمية أن تتناسب تخصصات المدارس الفنية مع الحاجة إليها ، وضرورة ارتباطها بخطط التنمية الاقتصادية التى تعتمد على التنمية البشرية فى الأساس ، ولا تتحقق التنمية البشرية إلا من خلال تعليم يحقق الجودة ، ويتسم بالفعالية والأداء الجيد لمدخلاته وعملياته ومخرجاته النهائية ٠

وعلى الرغم من الجهود التى بذلت لإصلاح وتطوير منظومة التعليم المصرى، ووجود رغبة وطنية للإصلاح ، إلا أنها كانت جهود مبعثرة ، وتناولت أجزاء من المنظومة دون غيرها ، وكان التركيز على المقررات الدراسية غالباً . وفى غياب الرؤية العلمية المتكاملة للتطوير، أهدر الوقت والمال ،.ولم تظهر نتائج حقيقية للتطوير.

وقد مرت قضية التعليم فى مصر بعدة مراحل منذ قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ ، حيث تم التوسع فى إنشاء المدارس ، ونشر التعليم بين

فئات المجتمع المصرى الذى حرم من الحصول على حقه التعليمى زمناً طويلا ، وغييت الفرص التعليمية ، وسيطر الجهل والأمية على أبنائه لفترات تاريخية ليست بالقصيرة ، وعاش تحت وطأة الفقر والأزمات المتكررة لسنوات تركت أثارها على حياة أفراده.

وقد خاضت مصر عدة حروب ومعارك كثيرة داخلياً وخارجياً ، وكان أهمها حرب أكتوبر ١٩٧٣ م ، وما تطلبته من دعم اقتصادى وعسكرى ، وتم تعبئة موارد الدولة لبناء القوات المسلحة حتى تحرير الأرض ، وقد أثر ذلك على ميزانية التعليم ، وأدى إلى حدوث إشكاليات ربما مازلنا نعانى منها حتى اليوم .

ولقد خسرت مصر من وراء الحروب "ما يزيد على مائتى مليار دولار خسائر مباشرة ، وألف مليار دولار خسائر غير مباشرة ، وكذلك لما شاهدته هذه الحقبة من تاريخ مصر نتيجة الحروب الأربعة ، ومن نتائج ما يحدث عادة بعد الحروب من غلبة القيم المادية والفردية والأنانية والانفتاح الاستهلاكى"[٤] ، وأثر ذلك كله على بنية المجتمع المصرى ، وتدنى مستوى الخدمات ، وخاصة فى التعليم الذى يعد أساس التنمية بأشكالها المختلفة ، وتحقيق التقدم .

إشكاليات التعليم العام :

على الرغم من سوء الخدمة التعليمية فى جميع مراحل التعليم نتيجة لزيادة حدة المشكلات فى قطاع التعليم ، إلا أن التعليم الابتدائى كان الأكثر نصيباً من المشكلات ، حيث كان أكثر من " نصف المدارس لا يصلح بكل المقاييس للحفاظ على الحد الأدنى للكرامة الإنسانية ، وآلاف المدارس دون نوافذ أو أبواب ، وآلاف المدارس تحتاج إلى المعامل والمكتبات والأسوار ،وأماكن لممارسة الأنشطة المختلفة ، ولذلك ظهر

ما يعرف بمشكلة المبانى المدرسية نتيجة العجز الكبير فى المبانى ،والنقص الشديد فى الفصول الدراسية والحجرات اللازمة لممارسة الأنشطة التربوية ، والإعلامية بوسائلها المختلفة " (٥).

وإذا كان هناك العديد من المشكلات المجتمعية التى تركت أثارها على التعليم ، وعدم جدوى عمليات التطوير به ، فقد كان قصور الاستثمارات التعليمية العائق الأكبر فى تدهور حال المؤسسة التعليمية ، وكان لا يخفى على أحد أن المدارس كانت تعتبر فى كثير من الأحيان أماكن إيواء سيئة ، لا تشجع على بقاء الأطفال ، ولا تشجع الأسر على إرسال أولادهم إلى هذه المدارس ، لقد كانت الأبنية التعليمية إحدى أضعف حلقات العملية التعليمية (٦)، خاصة وأن أغلبها كان مؤجراً ، ولم يكن قد صمم منذ البداية كمبنى أو منشأة تعليمية بما تستلزمه من مواصفات فى هذا الشأن .

وفى هذا السياق أيضاً يجدر الإشارة إلى الانفجار السكانى وتداعياته ، والتزايد الهائل فى أعداد التلاميذ ، وتزايد الطلب على التعليم وخاصة فى سن التعليم الأساسى الذى يعد بداية مرحلة الإلزام ، وقصور المبانى التعليمية ، وانتقاص عمرها الافتراضى نتيجة الكثافة العالية ، وتحميل الفصول الدراسية فوق طاقة استيعابها بمعدلات كبيرة ، وصلت فى بعض الأحيان إلى حوالى مائة تلميذ (٧) وارتفعت أكثر من ذلك فى بعض المناطق المزدحمة والعشوائية .

وما زاد من حدة مشكلة المبانى المدرسية تحميل المبنى المدرسى الواحد أكثر من مدرسة تعليمية ، حيث كان المبنى فى بعض الاحيان يشغل بمدرستين ، ويستغلان نفس المبنى بأجهزته ومرافقه ،مما عرضه للتلف بسرعة ، مما يقلل من عائد العملية التعليمية ، ويؤثر على كفاءة المنتج التعليمى (٨) .

وقد ترتب على نقص المبانى تعدد الفترات الدراسية التى وصلت إلى أربع فترات دراسية فى اليوم الواحد أن الزمن الذى يقضيه التلميذ فى مدرسته لم يكن يتجاوز ساعتين أو ثلاث ساعات يومياً فى أحسن الفروض – تدهورت تماماً العملية التعليمية، وتفاقمت الأوضاع بشكل خطير أحدث تأثيرا سلبيا على كل مكونات التعليم وعناصره الأخرى [٩] .

أما عن المناهج الدراسية فهى مليئة بالمعلومات والمعارف الجامدة ، والتى أصبحت متخلفة ولاتتمش مع علوم العصر ، ولاتلبى متطلبات المستقبل ، واحتياجات المجتمع ، وسيطر عليها الحشو والتكرار، والتداخل الذى لا فائدة منه.

أضف إلى كل ذلك استراتجيات تدريس تقليدية ، وغير فاعلة ، وتكرس الحفظ والتلقين فى التربة التعليمية ، ويقتصر القياس والتقويم عليهما ، وتغفل المستويات العقلية العليا لدى المتعلم كالتفكير الناقد ، والتحليل والتطبيق والإبداع ، والتفسير العلمى لمشكلات الحياة وظواهرها المختلفة ، والممارسات المستندة إلى البحوث والاستقصاء والاعتماد على الانشطة [١٠] .

كل هذا أحدث انفصالاً بين نظم التعليم ، واحتياجات المجتمع ، والواقع الاقتصادى الجديد ، بحيث لا يجد الخريج فرص عمل مناسبة ، رغم حصوله على الشهادة لأنها لاتؤهله ولا تزوده بالمهارات وقيم العمل ، هذا بالإضافة إلى غياب البعد المستقبلى ، حيث القصور فى فهم المؤسسة التعليمية للحاجات المستقبلية للمجتمع، والمتغيرات العالمية التى تؤثر عليها ، أو على أحسن التقديرات الاهتمام بالحاضر القريب ، فالبعد المستقبلى فى الرؤية والرسالة للمؤسسة التعليمية – رغم أهميته – غائباً تماماً عن مؤسساتنا ومناهجنا التعليمية .

ولم يقتصر ذلك على المشكلات داخل المؤسسة التعليميـــة ، بــل كانت هناك مشكلات أخرى إدارية ، وفنية انعكست على أداء القــائمين على السياسة التعليمية ، من مخططين ومنفذين ومقومين (١١) ، وأثر ذلك على كفاءة الأداء الإدارى والمهنى ، ومعالجة المشكلات التربوية .

كما أن تفشى ظاهرة الكتب الخارجية ، والمذكرات والملخــصات المبتورة التى كان من أهم أسبابها ، عــدم تطــوير الكتــب الدراســية ، وابتعادها عن مسايرة الأساليب الحديثة فى الطباعة والإخراج ، وجمــود المحتوى ، وترويج بعض الفئات المــستفيدة منهــا مـــن محترفــــى الــدروس الخصوصيـــة التى أصبحت تهدد كيان التعليم ، وتمثل هــدماً لمبدئى تكافؤ الفرص وديمقراطية التعليم (١٢) .

لذلك كانت الحاجة ملحة لتطوير نظم التعليم العــام فــى مــصر للخروج من كبوته ، والتغلب على مشكلاته المختلفة ، ومواجهة الأزمات به وعلى جميع المستويات فى المراحل التعليمية وتحقيق التنمية الشاملة ، لكن التغيير المتسارع للسياسات التعليمية قد أخل بأسس عملية التطــوير وأهدافها ومضمونها ، حتى أن بعضها ركز على الــشكل دون أن يمــس الجوهر .

السياسة التعليمية فى مصر وملامح تطويرها :

لقد مرت قضية التعليم فى مصر بعدة مراحل منــذ قيــام ثــورة ١٩٥٢ حيث تم التوسع فى إنشاء المدارس بأنواعها المختلفــة ، ونــشر التعليم بين فئات المجتمع المصرى الذى استمر يعانى من الحرمان مــن التعليم ، وظل يعيش مكبلا بقيود الجهل ، والتخلف الثقافى والاجتماعى ، جراء الاستعمار لفترات طويلة ، وكان هذا من أهم العوامل التى جعلــت الثورة تسعى إلى تحرير السياسة التعليمية، وتطويرهــا لتحقيــق آمــال وطموحات الشعب المصرى .

وقد صدر فى هذه الفترة دستور عام ١٩٥٦ ، ثم الميثاق الوطنى فى يونيو ١٩٦٣ الذى كان من أهم الدعامات فى تنظيم الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية فى مصر، ولذلك كان الاهتمام بإعادة النظر فى مناهج التعليم فى ضوء الفكر الثورى ، إيمانا بأن التعليم ليس غايته تخريج الموظفين ، بل توفير فرص التغيروالتطور الاجتماعى والثقافى والعلمى فى المجتمع .

وفى عام ١٩٦٨م صدر بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨م ، ومن أهم ما جاء به إنشاء مجالس متخصصة ، منها المجلس الاجتماعى القومى الذى يضم شعبة التعليم ، وبعد تولى الرئيس السادات رئاسة الجمهورية صدر دستور ١٩٧١م وكان أهم ما جاء به إنشاء مجالس متخصصة منها المجلس الاجتماعى القومى الذى يضم شعبة التعليم ، وكان أهم ما جاء به وخاص بالسياسة التعليم ما يلى (١٣) :

١) التعليم حق تكلفة الدولة ، وهو إلزامى فى المرحلة الابتدائية ، وتعمل الدولة على مد الإلزام إلى مراحل أخرى ، (وقد امتد الإلزام إلى المرحلة الإعدادية بعد ذلك) ، وتشرف على التعليم كله ، وكفل استقلال الجامعات ومراكز البحث العلمى ، وذلك كله بما يحقق الربط بينه وبين حاجات المجتمع والإنتاج (المادة ١٨).

٢) التعليم فى مؤسسات الدولة التعليمية مجانى وفى مراحله المختلفة (مادة ٢٠).

ولقد تعاقبت عمليات التغيير والتطوير للسياسة التعليمية فى مصر من جميع جوانبها المختلفة ، حرصاً من الدولة على مواكبة التعليم للظروف الدولية والمحلية ، وتمشيا مع الاتجاهات التربوية المعاصرة ،

ورغبة فى إعداد الأجيال للإسهام فى حركة البنـاء والتعميـر ، ووفـق طموحات المجتمع ومتطلباته فى تلك الفترة .

ثم صدرت وثيقة تطوير التعليم فى عام ١٩٨٠م متـضمنة عـدة برامج رئيسية للإصلاح والتطوير ، واسـتهدفت مراحـل التعلـيم قبـل الجامعى ، وزيادة كفاءته وتوفير مزيداً من الاهتمام والرعاية الاجتماعية والتربوية للطلاب ، والحرص على أن يمتد التطوير إلـى كـل جوانـب العملية التعليمية وعناصرها المختلفة.

وبعد ذلك صدرت وثيقة أخرى فـى عـام ١٩٨٥ م ، وتبنـت إستراتيجية عامة لتطوير التعليم العام فى مصر، وتحقيق أهداف إنـسانية واجتماعية واقتصادية تعمل على استقرار المجتمع وتسعى إلى تقدمه من النشء ، وتربيتهم فى مراحل التعليم المختلفة بدء بالمرحلـة الابتدائيـة ، وتحقيق الاستيعاب الكامل لجميع الأطفال فى تلك المرحلة العمريـة (٦ سنوات) ، وتقديم خدمة تعليمية جيدة تضمن تلبية الأهـداف المجتمعيـة المنشودة .

وقد توالت الوثائق الرسمية التى تناولـت الـسياسات والبـرامج التعليمية فى مصر وتوجهات عمليات التطـوير والإصـلاح للمنظومـة التربوية ، فقد صدرت وثيقة استراتجية تطوير التعليم فى مصر ١٩٨٧م، والتى تبنت تحديث وتطوير السياسات التعليمية فى إطار القـانون رقـم ١٣٩ لسنة ١٩٨١م .

وفى إبريل ١٩٨٨ أقر مجلس الشعب المصرى خطـة تطـوير التعليم فى مصر فى ضوء إستراتيجية تطوير التعلـيم ، وأكـدت علـى شمولية وقومية التطوير وتوفير البينية الأساسية والآليات الفنيـة القـادرة على التنفيذ [١٤] من خلال مجموعة من المجالس والهيئات التـى تـدعم عملية التطوير .

وقد تم تخفيض سنوات الدراسة بالمرحلة الابتدائية إلى ٥ سنوات بدلاً من٦ سنوات ، وبذلك أصبحت مدة التعليم الأساسى الإلزامى ٨ سنوات بعد أن كان ٩ سنوات بالقانون ١٣٩ لسنة ١٩٨١.

وكان من أهم مبررات الإلغاء أن ذلك تم لظروف اقتصادية ، ووجود مشكلات اخرى على الرغم من عدم وجود دراسات علمية دقيقة وموضوعية تؤكد ذلك ،ثم صدر القانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٨٨ والمعدل لقانون التعليم رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ الذى أعاد مدة التعليم الأساسى ٩ سنوات مرة اخرى (٥ سنوات للابتدائى ، ٣ سنوات للإعدادى) على أن يبدأ التنفيذ عام ٢٠٠٤.

ثم صدرت وثيقة مبارك والتعليم نظرة إلى المستقبل ١٩٩٢ م التى تضمنت الخطوط العريضة ، والأساسية للسياسة التعليمة الجديدة فى مصر، وأكدت على السمات العصرية والتغيرات المستقبلية على التعليم ، وما يوصف به عالم اليوم من أنه عصر الانفجارات الثلاثة (الانفجار المعرفى- الانفجار السكانى- الانفجار فى الآمال والطموحات) [١٥]، وما يسود العالم من تغيرات جذرية تفرض مجموعة من التحديات العالمية التى تنعكس فى تحديات أخرى .

وقد طرحت الوثيقة مجموعة من التحديات العالمية والمحلية التى يجب على السياسة التعليمية فى مصر مواجهتها وهى [١٦]:

١) الثورة العلمية والتكنولوجية الشاملة ، حيث يعد العصر الذى نعيش فيه هو عصر العلم والتكنولوجيا اللذان أصبح من أهم مصادر القوة للإنسان المعاصر، والثورة العلمية ثورة مستمرة تزداد عملاً ، وتأثيراً فى جميع أنشطة الحياة٠

٢) تطور نظم ووسائل الاتصال والانتقال ، حيث التطور الهائل فى

الاتصال قد وضع الإنسان أمام مفهوم جديد للزمان والمكان ، وزاد ذلك من سعيه الدؤوب على استغلال ذلك فى حياته بكل جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية.

٣) الأنفتاح الإعلامى الثقافى الحضارى العالمى الذى يعتبر خاصية هامة للقرن الحادى والعشرين ، فوسائل الاتصال السريعة ، بل والآنية ستعبر الحدود بلا قيود وبوسائلها ومضامينها ، أى من مجمتع لأخر، فالإرسال والاستقبال عبر الأقمار الصناعية تتعدى الحدود السياسية للدول ، وتجعل من وسائل الرقابة التقليدية أدوات بدائية عديمة الكفاءة وقليلة الفاعلية، فمن الضرورى إعداد أو تحصين الفرد ضد استقبال محتويات الرسائل الإعلامية والثقافية الوافدة من مجتمعات أخرى ، وثقافات أخرى .

٤) مشكلات البيئة المختلفة ، وما يحدث فيها من الاستخدام السيء لمنتجات الإنسان الصناعية والمخلفات الضارة ، وكل ما من شانه تعريض الكائنات الحية للهلاك ، ومن هنا يقوم التعليم بدور هام هو تكوين الوعى بأشكاله المختلفة ، والتصدى لمشكلات البيئة ، وعلاج أثارها الضارة.

٥) الانفجار السكانى حيث يعتبر أهم المشكلات التى تواجه المجتمعات النامية على وجه التحديد ومنها مصر، وما يترتب على ذلك من مشكلات أخرى ، وخاصة منها ما يواجه العملية التعليمية ، ويعوق تحقيق أهدافها .

٦) التنمية والمنافسة الاقتصادية ، وهى تمثل أحد التحديات الأساسية التى تواجه المجتمع المصرى ، وتحقيق التنمية فى جوانب الحياة المختلفة يجعل المجتمع قادراً على المنافسة العالمية.

٧) العولمة ، فلقد أصبح العالم قرية كونية بسبب التقدم الرهيب فى الوسائل الاتصالية والتكنولوجية ، وهو ما يفرض على المنظومة التعليمية إعداد المواطن القادر على التعامل مع متطلبات هذا النظام العالمى ، والمشاركة فيه والإضافة إليه.

٨) العنف والتطرف والإرهاب وهذا الثالوث المرعب ، والذى يهدد استقرار الإنسان ، وحضارته فى المجالات المختلفة ، وهذا يقتضى المواجهة بنشر الفكر المستنير العاقل والوعى الصحى للأمور الدينية والدنيوية .

٩) الأخلاق والتمسك بالقيم وهى من أهم الأهداف التربوية التى يجب غرسها لدى المتعلمين، والحرص على تنميتها بشكل دائم ، وأولوية يجب أن تنال الدعم والمساندة على جميع المستويات والمراحل التعليمية ، بعد أن اضطربت منظومة القيم فى مجتمعنا بسبب ثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات ، والغزو الثقافى والفكرى .

١٠) التحديات التعليمية التى تتمثل فى أولويات السياسة التعليمية ، وتحديد أهدافها وآليات تنفيذها ، وتدهور العملية التعليمية بشكل عام فى الوقت الحاضر نتيجة لقصور المبانى المدرسية وارتفاع كثافة الطلاب فى الصفوف الدراسية ،وسوء المرافق والخدمات بالمبانى ، وتدنى المستوى الأكاديمى والمهنى للمعلم ، وجمود أساليب التوجيه الفنى ، وتخلف المقررات الدراسية فضلا عن الحشو والتكرار بها ، وسوء توظيف تكنولوجيا التربية بالمدارس ، وتخلف وسائل وأدوات تقويم المتعلم التى تركز على المستويات العقلية الدنيا كالحفظ والتذكر، وتغفل المستويات العليا كالتفكير الناقد والتفكير الإبداعى ، كما أنها تهمل الجوانب الوجدانية والمهارات الأدائية لدى المتعلم .

منطلقات السياسة التعليمية فى مصر:

حددت الوثيقة منطلقات السياسة التعليمية فى مصر ممايلى [١٧] :

١- يعتبر التعليم ركيزة التقدم ،والشرط الأساسى لملاحقة كـل تطـور، والعنصر الذى يحكم قدرة المجتمع إلى مواجهة تحديات العصر .

٢- إن تغير التعليم لا يتم بإرادة فرد ، وإنما يجب أن يـتم مـن خـلال قناعة الأمة ، وبمشاركة كل القوى القادرة فى هذا الشأن.

٣- التعليم هو أساس الحرية و الديمقراطية والسلام مع النفس .

٤- التعليم هو أساس التقدم الاقتصادى ، لأن إنتاجية الفرد هـى نتيجـة منطقية للرعاية المتكاملة التى تقدم له فى الطفولة والشباب.

٥- التعليم ليس عملية خدمات ، إنما هو عملية ترقية للقوى والطاقـات البشرية التى هى أغلى أنواع الاستثمار .

٦- الاهتمام باللغة القومية ، وتعويد الأطفـال علـى التفكيـر العلمـى والتحدث بلغة عربية سليمة .

٧- التطرف والعنف والإدمان كلها نتائج لتعليم سيء.

٨- السماح بالانتقال من تعليم إلى أخر بسهولة ويسر .

٩- الاهتمام بالتربية الدينية ، والتركيز على جوهر الدين الحقيقـى مـن المبادىء والقيم العليا.

١٠- يجب أن يسلح التعليم الفرد بالخبرات والمهارت التى تساعده علـى خوض سوق الإنتاج بنفسه.

١١- الاهتمام بالتعليم الفنى ، والعمل على تطويره .

١٢- العناية بالأطفال الموهوبين والـشبان المتفـوقين لتنميـة قـدراتهم المتميزة .

١٣- إعطاء الأهمية لمرحلة رياض الأطفال ، وتوفير الرعاية لهذه المرحلة.

١٤- إعادة النظر فى المبانى المدرسية الحالية ، والعمل على مواجهة هذه المشكلة ، وتوفير الاعتمادات المالية لها .

١٥- العمل على توفير الاستثمارات اللازمة للتعليم .

١٦- إعادة النظر فى المناهج الدراسية ، أهداف ، ومحتوى ، واستراتيجيات تدريس ، ومعينات توضيحية ، وأنشطة تربوية وإعلامية ، ووسائل تقويم ، والعمل تطويرها فى ضوء متطلبات العصر والمجتمع المحلى والعالمى .

١٧- العمل على تحقيق التنمية العلمية والمهنية للمعلمين .

وتعرضت الوثيقة لأهم الخطوط العريضة والأساسية للسياسة التعليمية الجديدة والتى تتمثل فى [١٨]:

- تحديد سياسة التعليم الواعية فى إطار ديموقراطى .
- تخفيف الأعباء عن الأسر المصرية .
- التعليم قضية أمن قومى لمصر .
- عدم المساس بمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية.
- التعليم عملية استثمار.
- إدخال التكنولوجيا المتطورة وترسيخها .
- التنمية المهنية للمعلمين وإصلاح أحوالهم .
- إتاحة فرص المشاركة لقطاع الأعمال والقطاع الخاص .

- التعليم للجميع استثمار طويل المدى ٠

- الاستفادة من الخبرات العالمية ٠

وإذا كانت الوزارة قد حددت أهم الخطوط العريضة لملامح السياسة التعليمية فى مصر فى الوقت الحاضر بصورة جيدة ، إلا أن الوقت مازال طويلاً لتحقيق هذه الآمال والطموحات وكل خطوة تحتاج إلى جهود كبيرة ، وإمكانات ضخمة حتى تتحول إلى واقع يشعر به كل مواطن مصرى يتعلم أو مهتم بالتعليم .

كما أننا فى حاجة إلى تعليم تتحقق فيه جودة المدخلات ، وجودة العمليات ، ويحقق أعلى مستويات الجودة فى المخرجات ، تعليم قادر على مواجهة التحديات الداخلية والإقليمية والعالمية، وفى ظل نظام السوق والاحتكار، وسيطرة الشركات العالمية الكبرى ، والتعايش والتأثير فى ظل نظام العولمة والغزو الثقافى والفكرى ، أن التحصين الحقيقى فى مواجهة التدفق الإعلامى الثقافى الوافد هو وعى الفرد والمجتمع ، وهذه مهمة تتجاوز قدرة النظام التعليمى الحالى وأن ذلك يتطلب نظاماً تربوياً من نوع جديد (١٩) ٠

ثانياً: تنظيم التعليم العام فى مصر

يتضمن هذ الفصل مايلى :

- نشأة مرحلة رياض الأطفال فى مصروأهميتها •
- مرحلة التعليم الإلزامى .
- مفهوم التعليم الأساسى •
- أهداف التعليم الأساسى •
- سمات التلاميذ فى مرحلة التعليم الأساسى •
- معوقات التعليم الأساسى فى الوقت الحاضر•
- توصيات المؤتمر القومى لتطوير التعليم الابتدائى•
- توصيات المؤتمر القومى لتطوير التعليم الإعدادى•

١ـ مرحلة رياض الأطفال :

مقدمة :

يوجد فى مصر نوعان من التعليم العام قبل الجامعى فى مصر ، هما : تعليم يتبع المؤسسة الدينية المتمثلة فى مشيخة الأزهر إدارياً ومالياً وفنياً ، ويضم المعاهد التعليمية الأزهرية الابتدائية والإعدادية والثانوية ، وتعليم أخر يتبع وزارة التربية والتعليم إدارياً ومالياً وفنياً، ويشمل المدارس الابتدائية والإعدادية والثانوية بأنواعها المختلفة العامة والزراعية والصناعية والتجارية،نظام الثلاث سنوات ، والخمس سنوات .

ويعتبر التعليم فى المعاهد الأزهرية تعليم موازى للتعليم فى مدارس التربية والتعليم ، بل وتدرس فى مراحله التعليمية المقررات الدراسية التى تقرها وزارة التربية والتعليم ، إلى جانب المقررات الدينية التى تقرها مشيخة الأزهر . ولذلك بدأت تتقلص استقلالية الأزهرفى إعداد مقررات المواد الدراسية للعلوم غير الدينية ، وربما يرجع ذلك إلى التقليل من الازدواجية الموجودة بين النوعين من التعليم ، ومحاولة من الدولة لبسط سيطرتها على التعليم الأزهرى بعد الانتقادات التى توجه إليه من قوى الداخل والخارج .

وعموماً لن نتعرض للتعليم الدينى الأزهرى ، فهو تعليم له نظامه وفلسفته وأهدافه الخاصة به ، وسوف يقتصر حديثنا على مراحل التعليم العام التى تتبع وزارة التربية والتعليم والبدء بمرحلة رياض الأطفال فى مصر كمرحلة نأمل أن يضمها السلم التعليمى ، وضمن المرحلة الإلزامية ، و مرحلة لها أهميتها فى بناء شخصية الطفل ، وتنمية قدراته، واكتشاف مواهبه وميوله، والعمل على إشباعها ، وتجربة التعليم الأساسى فى مصر كأحد الصيغ التعليمية التى طبقت لتطوير التعليم فى المرحلتين الابتدائية والإعدادية ، ثم التعليم الثانوى بأنواعه المختلفة .

- **نشأة مرحلة رياض الأطفال وأهميتها :**

وهى مرحلة ما قبل المدرسة أو رياض الأطفال ، وتقبل الأطفال من سن ٤-٦ سنوات والتى تقابل مرحلة الطفولة المبكرة ، وتعتبر من أهم المراحل فى حياة الفرد ، وذلك باعتبارها مرحلة تكوين الطفل ، وإعداده للحياة ،حيث توضع اللبنات ، والأسس الأولية لشخصية الإنسان الفرد التى تعتمد عليها حياته المستقبلية ، الجسمية والعقلية والاجتماعية و الوجدانية والنفسية وتتشكل عاداته ، واتجاهاته وميوله واستعداداته .

وقد صدر القرار الوزارى رقم (٨) لسنة ١٩٧٠م لإنشاء قسم للحضانة ورياض الأطفال بالإدارة العامة للتعليم الابتدائى ، يختص بإعداد خطة الدراسة والمناهج ، وتوفير متطلبات دور الحضانة التابعة لمدارس اللغات التى أنشاتها الوزارة .

وفى عام ١٩٧٠ تم التوسع فى فصول الحضانة ، وألحقت بمدارس اللغات فى القاهرة والأسكندرية والجيزة ، أما دور الحضانة التابعة لوزارة الشئون الاجتماعية ، فهى مؤسسات اجتماعية تقدم الرعاية للأطفال منذ الميلاد، وحتى سن السادسة من العمر [٢٠] . وبعد ذلك صدر القرارالوزارى رقم (٣٠٦) لسنة ١٩٧٢ الذى أشار إلى نظام الأسر المضيفة لتوفير الخدمات لدور الحضانة .

ثم صدر القانون رقم (٥٠) لسنة ١٩٧٧ م وحدد أهداف هذه الدور فى رعاية الأطفال اجتماعيا، وتنمية مواهبهم وقدراتهم ، بما يحقق أهداف المجتمع ، وتوعية أسر الأطفال بأساليب التنشئة السليمة ، ودعم العلاقة بيت دور الحضانة وأسرة الطفل [٢١].

وفى هذا الإطار حددت وزارة التربية والتعليم أهداف مناهج رياض الأطفال بتنمية الجوانب الروحية والجسمية ،من خلال توفير

الرعاية الصحة والنشاط الرياضى والحركى ، وتنمية الجانب العقلى من خلال الجانب اللغوى والعلمى، والجانب الابتكارى والتذوق الفنى من خلال النشاط الموسيقى .

وقد اهتمت الدولة بهذه المرحلة ، ولذلك أنشأت كليات لإعداد معلمى رياض الأطفال من أجل توفير المعلم القادر على التعامل مع الأطفال فى هذه المرحلة الهامه من حياتهم ، لتحقيق النمو الشامل لهم .

وتشرف على هذه المرحلة حالياً كل من وزارة التربية والتعليم ، ووزارة الشئون الاجتماعية، وهى مرحلة مستقلة ليست مجانية ، وليست إجبارية ومدتها سنتين، ويتم القبول بها فى ضوء القواعد المنظمة ، والموضوعة من قبل وزارة التربية والتعليم ، وخاصة بعد إنشاء الإدارة العامة لرياض الأطفال ، لكى تتولى التخطيط والإشراف والمتابعة والتقويم بهذه لمرحلة، وتهدف هذه المرحلة إلى تحقيق التنمية الشاملة لأطفال ما قبل المدرسة ، وتهيئتهم لمرحلة التعليم الأساسى [٢٢].

وقد تزايد الاهتمام بهذه المرحلة ، وبلغ إجمالى عدد الأطفال المقبولين بها فى العام الدراسى ٢٠٠٥/٢٠٠٤ م حوالى ٤٩٤٣٣٤ طفلاً وطفلة ، وفى عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ م ارتفع الى حوالى ٥٣٤٣٣١ طفلا وطفلة [٢٣] وجدول (١) التالى يوضح ذلك .

جدول (١)

يوضح تطور أعداد الأطفال المقبولين فى مرحلة ماقبل الابتدائى

بين عامى ٢٠٠٤/٢٠٠٦م

العام الدراسى	عدد التلاميذ	الزيادة	نسبة الزيادة
٢٠٠٥/٢٠٠٤	٤٩٤٣٣٤	٣٩٩٩٧	%٧,٤٥
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٥٣٤٣٣١		

(المصدر: وزارة التربية والتعليم ، الادارة العامة للمعلومات والحاسب الالى ٢٠٠٦).

٢ـ مرحلة التعليم الإلزامى فى مصر:

وهذه المرحلة هى بداية السلم التعليمى فى مصر ، وتعتبر مرحلة إجبارية وإلزامية ، وتبدأ من سن السادسة وحتى الرابعة عشر، وتضم الحلقتين الابتدائية والإعدادية .

- **الحلقة الابتدائية :**

تعد المرحلة الابتدائية هى بداية مرحلة الإلزام " وفق قانون سنة ١٩٦٨ الذى نص على أن مدة الإلزام ست سنوات من سن ٦ إلى ١٢سنة ، ثم زادت إلى تسع سنوات حتى شملت المرحلة الإعدادية ، بعد صدور القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ .

ثم صدر القانون ٢٣٣ لسنة ١٩٨٨ الذى خفض سنوات الإلزام من تسع سنوات إلى ثمانى سنوات، وكانت تضم خمس سنوات للابتدائى ، وثلاث سنوات للإعدادى ، على أن تقسم الحلقة الابتدائية إلى مستويين : الأول ويضم الصفوف الثلاثة الأولى ، ويركز على المهارات الأساسية فى القراءة والكتابة والحساب ، والثانى ويزود التلميذ بالمبادىء العلمية والثقافية ، واستخدام المهارات الأساسة السابقة فى مناشط الحياة اليومية .

وفى إطار توفير التعليم للجميع أنشئت وزارة التربية والتعليم بالاشتراك مع اليونسيف مدارس المجتمع ، ومدارس الفصل الواحد لتوفير الفرص التعليمية بالمناطق النائية والمحرمة ، وخاصة تعليم الفتيات والتوسع فيها ، لتضيق الفجوة بين البنين والبنات [٢٤]، وقد وصل عدد مدارس المجتمع والفصل الواحد حوالى ٣١٤٦ مدرسة ، وتضم حوالى ٦٨٦٢٧ تلميذا ، كما توجد مدارس صديقة الفتيات ، وقد بلغ عددها حوالى ٢٩٨ مدرسة ، وتضم حوالى ٧٩٧٥ تلميذة [٢٥] .

وقد اهتمت الدولة اهتماماً كبيراً بتلميذ المرحلة الابتدائية من حيث

إعداده تربوياً ، وعلمياً ، وصحياً ، وتوفير الإمكانات اللازمة لإعداده كمواطن صالح ، وقد بلغ إجمالى التلاميذ فى هذه المرحلة حسب إحصاء العام الدراسي ٢٠٠٥/٢٠٠٦ حوالى ٨٧٨٤٢٨٩ تلميذاً [٢٦] ، وجدول (٢) التالى يوضح تطور أعداد التلاميذ بالحلقة الابتدائية بين عامى ٢٠٠٤/٢٠٠٦، والزيادة التى طرأت على أعداد التلاميذ فى تلك المرحلة التى تمثل بداية السلم التعليمى فى مصر ، وقاعدته الأساسية .

جدول (٢)

يوضح تطور أعداد التلاميذ بالمرحلة الابتدائية بين عامى٢٠٠٤/٢٠٠٦م

العام الدراسى	عدد التلاميذ	الزيادة	نسبة الزيادة
٢٠٠٤ /٢٠٠٥	٨٦٣٤١١٥	١٥٠١٧٤	%١,٧١
٢٠٠٥/٢٠٠٦	٨٧٨٤٢٨٩		

(المصدر: وزارة التربية والتعليم ، الادارة العامة للمعلومات والحاسب الالى ٢٠٠٦).

- **الحلقة الإعدادية :**

أما عن الحلقة الثانية من مرحلة التعليم الأساسى فهى المرحلة الإعدادية ، وقد جاءت هذه المرحلة لأول مرة عندما صدر قانون ٢١١ لسنة ١٩٥٣ الذى قسم تعليم ما بعد المرحلة الابتدائية إلى مرحلتين : المرحلة الإعدادية ومدتها أربع سنوات ، والمرحلة الثانوية ومدتها ثلاث سنوات .

وقد ظهر لذلك العديد من المشكلات حتى صدر قانون ٥٥ لسنة ١٩٥٧ ليعالج هذه المشكلات فى تنظيم التعليم الإعدادى ، وأصبحت المرحلة الإعدادية ثلاث سنوات بدلاً من أربع سنوات ، وينقسم التعليم الإعدادى إلى : إعدادى عام وإعدادى مهنى ، ومدة الدراسة فى كل منها

ثلاث سنوات ، وتركز الدراسة فى التعليم الإعدادى العام علـى تزويـد التلاميذ بقدر مناسب من المعلومات العلمية والثقافية ، التى تمكـنهم مـن استكمال دراستهم فى المرحلة الثانوية العامة أو الفنية (٢٧) .

أما الدراسة فى التعليم الإعدادى المهنى فهى تركز على التدريبات العملية والمهنية ، وإعداده لمجالات العمـل والإنتـاج ، مـع تزويـدهم بالمعارف والمعلومات الأساسية والثقافية ، وتضم المدرسـة الإعداديـة المهنية : أقسام الصناعى والزراعى للبنين، والاقتصاد المنزلى للبنـات ، وقد بلغ عدد هذه المدارس ٢٧٢ مدرسة، وعدد التلاميـذ بهـا حـوالى ١١٩٥٣٨ طالباً (٢٨) .

ويلتحق بالمدارس الإعدادية المهنية التلاميذ الذين تكرر رسـوبهم بالحلقة الابتدائية ، بشرط قضائهم سبعة أعوام بها ، أو التلاميـذ الـذين تكرر رسوبهم مرتين متتاليتين بالصف الأول أو الثانى الإعدادى ، ويمكن لخريجى هذه المدارس الالتحاق بالتعليم الثانوى الصناعى والزراعى .

وهناك أيضا المدارس الاعدادية الرياضية التى تـوفر الرعايـة الشاملة لاصحاب المهارات والمواهب الرياضية ، وقد بلغ عـددها فـى العام الدراسى ٢٠٠٥/٢٠٠٦م حوالى ٢٩ مدرسة ، وبها حـوالى ٣٤٠١ طالباً (٢٩) ، وقد أنشئت المدارس الإعدادية الرياضية بموجـب القـرار الوزارى رقم ١٧٥ لسنة ١٩٨٨ ، ويتم القبول بها بعد اجتياز الاختبارات والكشف الطبى ، أو حصول الطالب على بطولة رياضية محليـة ، كمـا توجد مدارس إعدادية لغات (تجريبية) رسمية وخاصة .

والمرحلة الإعدادية تكمل مرحلة الإلزام ، ويبلغ إجمـالى أعـداد التلاميـذ بهـذه المرحلة فى عـام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ حـوالى ٢٨١١١٢٧ تلميذاً (٣٠) ، وجدول (٣) التالى يوضح تطور أعداد التلاميـذ بالمرحلـة

الإعدادية بين عامى ٢٠٠٤/٢٠٠٦والزيادة التى طـرأت علـى أعـداد التلاميذ .

جدول (٣)
يوضح تطور أعداد التلاميذ بالمرحلة الإعدادية بين عامى ٢٠٠٤/٢٠٠٦

العام الدراسى	عدد التلاميذ	الزيادة	نسبة الزيادة
٢٠٠٤/٢٠٠٥	٢٨٨٩٢١٢	٧٨٠٨٥	%٢,٧٨
٢٠٠٥/٢٠٠٦	٢٨١١١٢٧		

(المصدر: وزارة التربية والتعليم ، الادارة العامة للمعلومات والحاسب الالى٢٠٠٦م)

وقد أخذت مصر بصيغة التعليم الأساسى كأهم الصيغ التعليميـة التى ازدهرت فى السبعينيات والثمنينيات من القرن العـشرين ، ورغـم اختلاف التعليم الأساسى ، وسياسات تطبيقه من دولة إلى أخـرى ، فقـد أخذت به مصر، وطبقته فى المرحلتين الابتدائية والإعدادية وبعد ضمهما معاً فى مرحلة واحدة سميت بمرحلة التعليم الأساسى .

ـ التعليم الأساسى فى مصر : المفهوم والخصائص :

لقد طبقت تجربة التعليم الأساسى فى مـصر كـصيغة تعليميـة جديـدة ، ورد فعل لعمليات التطوير ، والتحديث المستمر ، والتى تتناول التعليم بوجه عام ، والتعليم فى مراحله الأولية على وجه الخصوص.

ويرى قطب أن التعليم الأساسى هو التعليم الذى يزود الفرد فـى المجتمع بالمعلومات والاتجاهات، والمهارات الأساسية التى تمكنـه مـن النمو الشامل المستمر، وتعده للتعامل مع غيره على النهوض بالبيئة وتقدم المجتمع عموماً [٣١].

ويحدد البعض مفهوم التعليم الأساسى بأنه فلسفة جديدة فى مجال تربية الصغار وإعدادهم للحياة المستقبلية ،وتسليحهم بالقدر الضرورى من

التعليم والسلوكيات والمعارف والمهارات ، والخبرات التى تتفق وظروف البيئة التى يعيشون فيها ، بحيث يمكن لمن ينهى مرحلة التعليم الأساسى أن يواجه الحياة ، أو يواصل التعليم فى المراحل التعليمية الأعلى بنفس الكفاءة (٣٢) كما أنه فكر تربوى جديد فى مجال إعداد المتعلمين للمواطنة الواعية المنتجة (٣٣) .

أما البعض الآخر فيحدد مفهوم التعليم الأساسى بأنه ذلك التعليم المقصود، والمنظم الذى يتم فى سياق ثقافى ، واجتماعى ، واقتصادى معين ، ويهدف إلى إكساب الطلاب رصيداً عاماً مشتركاً من المعارف والمهارات والقيم ، وبالتالى فهو يؤدى إلى تنمية الشخصية ، وزيادة الفاعلية العقلية والاجتماعية ، ومن ثم فهو يسهم فى التنمية الشاملة (٣٤).

وفى ضوء ما سبق من تعريفات للتعليم الأساسى ، يرى يمكن تعريف التعليم الأساسى فى مصر بأنه صيغة تعليمية نظامية توفر الفرص، والمواقف العلمية والعملية للتلاميذ ، ويكتسبون منها المعلومات والمعارف والاتجاهات، والقيم والسلوكيات المرغوبة لممارستها ، والمهارات الأساسية للاستخدام ، بهدف مساعدتهم على الانخراط فى سوق العمل بعد اتمام التعليم فى هذه المرحلة ، أو الاستمرار فى مواصلة التعليم فى المراحل التعليمية الأخرى.

وبالتالى فهو يحقق التنمية الشخصية القادرة على مواجهة متطلبات الحياة ، والتكيف مع الظروف البيئية ، والمشاركة فى التنمية المجتمعية.

وللتعليم الأساسى عدة خصائص أهمها ما يلى :

١) تعليم موحد لجميع أبناء الأمة ، ودون تفرقة أو استثناء لفرد على آخر.

٢) تعليم مفتوح القنوات بحيث يؤهل للمراحل التالية ، ويجهز المتعلم لهـــا.

٣) تعليم يجمع بين النواحى النظرية والعملية والتكامل بينهمـــــــا.

٤) تعليم يرتبط بحياة التلاميذ ، والواقع البيئى الذى يعيشون فيه.

٥) تعليم يؤكد على تحقيق الذات ، وانتماء المتعلم لمجتمعــه، لــذلك يعتمد على التنوع فى طرق التدريس ، ويستمد معارفه من واقــع المجتمع ، وتكون أيام الدراسة والاجازة وفقاً لاحتياجات المجتمع المحلى وموسميه العمل فيه [٣٥].

الأسس التى يعتمد عليها التعليم الأساسى :

يعتمد التعليم الأساسى فى مصر على مجموعة من الأسس هى :

١ـ الأسس الفلسفية :

وهى تعنى وجود نظرية تحرك فلسفة التعليم الأساسى ، وتتــرجم تلك الألفاظ والمعانى إلى وقائع وإجراءات سلوكية، وتساعد على صياغة أهدافه وغاياته البعيدة، وتحقق التناسق والتكامل بين المدرسة والبيئة عن طريق العمل، وتلبية متطلبات المجتمع، والتفكيــر فــى وضــع حلــول للمشكلات والقضايا المجتمعية.

وتقوم مدرسة التعليم الأساسى بوظيفة مزدوجة، فهى تساعد الفرد على النمو عن طريق التكيف مع البيئة، والمشاركة فى تنميتهـــا ، ومــن جهة أخرى يسهم فى تنمية البيئة باعتبارها هدفها أساسياً ، ويتحقق ذلــك بالدراسة الوظيفية للتلميذ داخل المدرسة ، بحيث يدرس فيها مـــا يجــده خارجها ويتعامل معه ، ويمارسه دراسة وعملاً ، نظرياً وتطبيقياً.

٢ـ الأسس الاجتماعية :

تعتبر التربية نظاماً اجتماعياً وعملية اجتماعية شاملة ، وقد أنشأت المدرسة لتكون أداتها فى تشكيل الطلاب وبنائهم ، وتكوين أنماط اجتماعية متعاونة ومترابطة بين الطلاب.

وتتضح الأسس الاجتماعية للتعليم الأساسى فى مصر من خلال زيادة فعالية ديمقراطية التعليم ، وإيجاد الفرص التعليمية المناسبة لكل تلميذ فى أى مكان وفقاً لقدراته واستعداداته [٣٦] .

ويشمل التعليم الأساسى جميع الملزمين من الأطفال فى سن السادسة ، ودون تميز بينهم لمواجهة الفوارق الاجتماعية مع توفير الرعاية التربوية لهم ، والاهتمام بالوظيفة الإنتاجية للتعليم الأساسى التى ترفع مستوى المتعلمين والأفراد علمياً وثقافياً ومعيشياً ، وتساعدهم على تنمية أنفسهم ، والارتقاء بذاتهم ، فالفرد هو صانع التنمية وأهم عناصرها.

٣ـ الأسس التربوية :

يعتمد التعليم الأساسى فى مصرعلى مجموعة من الأسس التربوية التى تجعله نظاماً مقبولاً منها [٣٧] :

أ - يتفق مع قدرات المتعلم واستعداداته المختلفة.

ب- تدريب المتعلم على أن يتعلم ذاتياً ، وتنمية القدرة على ذلك.

جـ- توثيق العلاقة بين المدرسة والمجتمع ، وبالتالى ربط التلميذ بواقع البيئة التى يعيش فيها.

د- ربط الجوانب النظرية بالجوانب العملية فى الدراسة به.

هـ- تنوع المناهج الدراسية، بما يتمشى مع ديمقراطية التعليم، وربط المناهج بالبيئات التى تخدمها وينمو فيها المتعلم.

و- توفير الخدمات التربوية للتلميذ داخل المدرسة من توجيه نفسى واجتماعى وتربوى.

ز- تحقيق بيئة تربوية سليمة للتلميذ داخل المدرسة بمشاركته فى إدارة المدرسة.

حـ- توفير الجو التربوى السليم للتلميذ داخل المدرسة ،حتى ينمو بعيداً عن جو القسوة والتربية غير السوية.

٤ـ الأسس الاقتصادية :

توجد علاقة قوية بين التعليم والاقتصاد، حيث أن التقدم العلمى، والتوسع المستهدف فى الإنتاج يتضمن ضرورة مراجعة نظم التعليم ومناهجه، كما أن تطور التعليم والارتفاع بمستواه من شأنه أن يحدث تطوير فى الإنتاج وتقدم فى الاقتصاد للمجتمع.

ويعمل التعليم الأساسى على تنمية قدرات المتعلم ، وتزويده بالمهارات العلمية القابلة للاستخدام ، والتى تمكنه من أن يكون مواطناً منتجاً فى مجتمعه ، مشاركاً فى ميادين التنمية بجانبها الاقتصادى ، وتحسين مستوى معيشة أفراده.

كذلك يرتبط التعليم الأساسى بحياة الناشئين، وواقع بيئاتهم ، ومن هنا فإن ارتباط التعليم بالحياة ومتطلباتها هو السبيل إلى اكتساب مضمونه الاقتصادى ، والاجتماعى الذى يجعله قوة فى حياة الناشئين ، ويوفر لهم الفرص الممارسة والتدريب على مواجهة المشكلات وحلها، واكتساب مهارات العمل والإنتاج.

وعلى هذا فإن نشر التعليم الأساسى وتطبيقه فى مصر يعتبر قوة اقتصادية لأنه يوفر الأساس الثقافى ، والمعرفى الذى يعتبر ضرورة للاقتصاد العصرى.

- أهداف التعليم الأساسى فى مصر:

يسعى التعليم الأساسى فى مصر إلى تحقيق مجموعة من الأهداف هى :

١- توفير الحد الأدنى الضرورى من المعلومات والمفاهيم والاتجاهات ، والمهارات اللازمة للمواطنة.

٢- تزويد التلاميذ بالمهارات القابلة للاستخدام ، ولذلك فهو تعليم غير حرفى ، ولا يهدف إلى إعداد حرفيين ، وإنما إلى تنمية المعرفة العامة للمتعلم ، وبعض المهارات العملية بهدف تأكيد ذاته وقدراته المختلفة [٣٨].

٣- احترام العمل اليدوى كأساس لحياة منتجة.

٤- تنمية شخصية التلميذ الخلاقة، وفكرة الناقد البناء، والتعاون مع الآخرين فى تنمية مجتمعه.

٥- اكتساب القدرة على المشاركة الإيجابية فى الجهد الجمعى ، والتى تعتمد على الروح التعاون والتكاملية والتطوعية [٣٩].

٦- الارتقاء بالمتعلم ورعايته صحياً وجسمياً وعقلياً ونفسياً.

السمات التى تميز التلاميذ فى مرحلة التعليم الأساسى ومطالبهم :

تضم مرحلة التعليم الأساسى الأطفال فى مرحلتى الطفولة الوسطى والمتأخرة ، وبداية مرحلة المراهقة ، ويتميز التلاميذ فى هذه المرحلة بسمات عديدة منها :

١) حب الإطلاع وتعلم القراءة والكتابة والحساب ،ومهارات عقلية كالملاحظة والتذكر والإدراك.

٢) يتكون لدى الطفل العديد من القيم الأخلاقية والمبادئ العامة.

٣) تعلم الطفل العطاء والمشاركة فـــى المسئولية.

٤) الحصول على مكانة بين زملائه من رفقاء السن الواحد والمرحلة الواحدة.

٥) تعلم المهارات الحركية الضرورية لمزاولة الألعـــاب والأنـــشطة المختلفة.

٦) الميــل إلـــى المرح.

٧) الميل إلى الشعور بالأمن والطمأنينة.

٨) اتساع دائرة الطفل ومشاركته فى الحياة الاجتماعية والتعاونية.

٩) يزداد ميل الطفل فى الفترة العمرية من العاشرة وحتـــى الثانيـــة عشرة إلى معرفة الحقائق والوقـــائع وحـــب الطبيعـــة وتمجيـــد البطولة.

١٠) اكتساب بعض الاتجاهات التى يمارسها التلميذ فى تلك المرحلة فى نشاط محسوس ومحدد، ثم يقوم المجتمع بعد ذلـــك بمهمـــة قدحها

١١) ظهور مجموعة من التغيرات الجسمية والفسيولوجية.

ويقع على عاتق المدرسة الابتدائية والإعداديـــة عـــبء الوفـــاء بمطالب التلاميذ فى هذه المرحلة وهى :

١- تنمية المهارات الأساسية فى القراءة والكتابة والحساب.

٢- اكتساب المفاهيم الأساسية للمجتمع ، وتحقيق النـــضج العقلـــى للتلميذ يساعده على إدراك المفاهيم الرئيسية ، ويسهم فى تكيفـــه الاجتماعى فى البيئة التى يعيش فيها.

٣- مساعدة التلميذ على تعلم أساليب التعامل وكيفيـــة العـــيش مـــع

الآخرين ، وفهم لما له من حقوق وما عليه من واجبات، والتزامه بحسن المعاملة مع الجماعات الأخرى التى تضمه وتحتضنه.

٤- الكشف عن ميول التلميذ فى هذه المرحلة وتنميتها ، من خلال ممارسة الأنشطة المختلفة التى تقدمها المدرسة.

٥- "تنمية الاتجاهات إزاء الجماعات والنظم الاجتماعية من خلال المشاركة فى الحياة الاجتماعية والعمل التعاونى ، والدراسة العملية التى توفرها الدراسة فى مرحلة التعليم الأساسى ، وبالتالى يكتسب التلميذ الاتجاهات الإيجابية إزاء الآخرين ، وإزاء المؤسسات الاجتماعية والجماعات والنظم المختلفة .

٦- مساعدة التلميذ على فهم البيئة التى يعيش فيها سواء كانت هذه البيئة طبيعية أوعلمية ، وكيفية استغلال البيئة لمنفعته وجماعته.

٧- التوجيه السليم للتلميذ ومساعدته على معرفة جوانب قوته ، والاستفادة منها، ونواحى ضعفه للتغلب عليها ، ومعرفة ميادين العمل والمهنة المختلفة ،واختيار أنسبها وفق قدراته واستعداداته.

٨- تحقيق الصحة الجسمية والعقلية للتلاميذ، والمحافظة عليها فى هذه المرحلة.

٩- مساعدة التلاميذ على تقبل مرحلة المراهقة ، والتغيرات الجسمية والفسيولوجية التى تظهر فى نهاية مرحلة التعليم الأساسى ، والسيطرة عليها، وفهم قيم المجتمع التى تحكم سلوكه وتصرفاته كفرد مع الآخرين.

١٠- تنمية المهارات لدى التلاميذ لممارسة الأنشطة التربوية ، وقدراتهم الابتكارية فى مختلف الميادين، وممارسة الهوايات العملية والموسيقى ، وأنواع الأنشطة الاجتماعية.

اتجاهات الدراسة فى مرحلة التعليم الأساسى فى مصر :

بعد أن أخذت مصر بصيغة التعليم الأساسى ، كان لابد من إعادة النظر فى خطط الدراسة الموجودة ، وتحديد اتجاهاتها، وتنظيم مناهج التعليم وصياغة أهدافها ، والنشاطات التعليمية المتضمنة بها ، وأساليب التدريس وغير ذلك .

وتحددت الاتجاهات الأساسية لخطط الدراسة فى مدرسة التعليم الأساسى فى مصر فيما يلى :

١) دعم العلاقة بين التعليم والعمل المنتج.

٢) دراسة المجالات العملية والمهنية ، مما يوثق العلاقة بين التلميذ ومجتمعه، واكتساب الخبرة، والمشاركة فى تنمية بيئته المحلية.

٣) الاهتمام بالأنشطة العملية والمعملية ، بما يؤدى إلى اختفاء الجانب العملى التطبيقى على الموضوعات النظرية.

٤) الربط والتكامل بين الجوانب النظرية، والعملية الحياتية من خلال محتوى المناهج الدراسية وخطط الدراسة والأنشطة التربوية.

٥) ربط التعليم بالظروف البيئية المختلفة ، بحيث يكون المتعلم على دراية بواقع البيئة التى يعيشها ، وكيفية التكيف مع متغيراتها.

٦) دراسة التراث الثقافى والاجتماعى ، والعمل على نقله من جيل لآخر، وبذلك تتحقق أحد الوظائف الهامة للتربية فى المجتمع.

٧) تنوع الدراسة بما يتمشى مع قدرات الطلاب ، وكذلك استعداداتهم الجسمية والعقلية.

٨) ربط الدراسة فى هذه المرحلة بمراحل التعليم الأخرى ، والعمل على تكامل الخبرات التى يتعلمها التلميذ فى هذه المرحلة ،

ومرحلة التعليم الثانوى التى تتضح فيها مواهب التلميذ واستعداداته وقدراته.

معوقات التعليم الأساسى فى الوقت الحاضر :

يواجه التعليم الأساسى فى مصر فى الوقت الحاضر بعض المعوقات منها مضمون التعليم الأساسى الذى ما زالت برامجه النظرية والعملية غير كافية لإعداد الطلاب لمواجهة متطلبات الحياة الحاضرة الضرورية ، أو حتى مساعدتهم على تحقيق التنمية الذاتية لأنفسهم ، يدل على ذلك تدنى مستوى الخرجين لهذا التعليم ، وانتشار القيم الهابطة ، والسلوكيات الخاطئة لدى خريجى هذه المرحلة.

كما أن نظام تعدد الفترات الدراسية وقصر الوقت الذى يقضيه الطلاب داخل المدرسة ، نتيجة قصور الأبنية المدرسية ، وبالتالى قلة الخبرات التى يحصلون عليها ، فضلاً عن قصر العام الدراسى، والفاقد الوقتى منه يجعل فترة التعليم الأساسى (٨ سنوات) غير كافية لبناء الفرد وتثقيفه ، وزيادة وعيه الاجتماعى ، وعدم الوفاء بمطالبه سياسياً واقتصادياً واجتماعياً فى ظل المتغيرات المحلية والدولية التى تؤثر على المجتمع المصرى .

أضف إلى ذلك تدنى مستوى معلم المدرسة الابتدائية ، وضعف كفاياته العلمية والمهنية ، وضألة الأجر الذى يحصل عليه مما أفقده الانتماء والرغبة فى العطاء ، وعدم قدرته على اكتشاف الموهوبين والتعامل معهم لتنمية مواهبهم .

وهذه المعوقات تزيد من الإشكاليات فى هذه المرحلة ، وتقلل من مهمة تنمية انتماء الفرد لوطنه ،وغرس الاتجاهات والقيم لديه ، وإسهامه فى تلبية مطالب واحتياجات الطلاب المختلفة فى هذه المرحلة.

محاولات تطوير التعليم الأساسى فى مصر :

إدراكاً للأزمة التى يعانى منها التعليم المصرى ،وحرصاً من الدولة على تطوير التعليم، وخاصة فى مرحلة التعليم الإلزامى الذى يضم التعليم الابتدائى والتعليم الإعدادى ، والذى يمثل قاعدة التعليم المصرى .

وانطلاقاً من قرارات المؤتمر الدولى التعليم للجميع ،والذى يدعو جميع الشعوب والحكومات إلى توفير التعليم للجميع صغاراً وكباراً ، وبخاصة فى حده الأدنى اللازم لتكوين الإنسان القادر على أن يعيش العصر، ويستخدم الثقافة المكتوبة ،ويساير تطورات العلم ، ويستفيد من منجزات التكنولوجيا .

من هنا كانت الدعوة إلى ضرورة تطوير مناهج التعليم الابتدائى، وإجراء مراجعة شاملة وواعية غير تقليدية ،باعتبار ذلك خطوة على الطريق الصحيح من أجل إصلاح مسار العملية التعليمية كلها .

وقد عقد المؤتمر القومى لتطوير التعليم الابتدائى بالقاهرة فى الفترة من ١٨ إلى ٢٠ فبراير عام ١٩٩٣ م وكانت أهم توصياته مايلى : [٤٠].

أولا : من حيث الأهداف العامة للتعليم الابتدائى وفلسفة التطوير:

١- النظر إلى الهدف الجوهرى للتعليم الابتدائى – باعتباره جزءا من التعليم الأساسى الإلزامى ، وركيزة للتعليم قبل الجامعى ، وقاعدة المنظومة التعليمية ككل – على أنه توفير أساسيات الثقافة والهوية القومية بمكوناتها فى المستويات الشخصية والوطنية والعربية والإنسانية ، والتى تمكن التلميذ المواطن من أن ينمى قدراته بما فيها تنمية وطنيته وانتماؤه، وديمقراطية التفكير لديه ، واستثمار الموارد العلمية والتكنولوجية المتاحة .

وتحقيقا لهذا الهدف الجوهرى يسعى التعليم الابتدائى إلى تنمية طاقات الطفل ، وقدراته فى إطار من التوازن بين حقه فى التعليم ،وحقه فى الاستمتاع بطفولته ، بما يمكنه من :

(أ) تعميق انتماء الطفل لوطنه وتاريخه وحضاراته ، وتأكيد الولاء الوطنى ،وتنمية الاعتزاز به.

(ب) ترسيخ الإيمان والاعتزاز بدينه وقيمه السماوية والاجتماعية ، واحترام عقائد الأخرين ومقدساتهم وشعائرهم .

(ج) اكتساب المهارات الأساسية فى القراءة والكتابة والرياضيات بصورة تؤدى إلى التواصل اليسير ،والفعال بمختلف وسائله من خلال اللغة القومية بين مواطنى المجتمع أخذا ، وعطاء ، وحوارا ، ورأيا ، وتفاعلا ، وانتماء ، وتحكيما لمنطق العقل .

(د) المشاركة فى تحقيق الاستقرار السياسى والسلام الاجتماعى ، وتأكيد الاستقلال الوطنى ، وتعميق الانتماء القومى ، وتكوين المجتمع الديموقراطى ، وتعزيز مسيرة التنمية والإنتاج والاعتماد على الذات.

(هـ) تكوين أسلوب التفكير العلمى ، والقدرة على تحليل المعلومات ، واتخاذ قرار صحيح على أساسها عندما يواجه مشكلة مرتبطة بها ، منهج التفكير هو الأساس ،وليس حشو المعلومات ذاتها .

(و) التعامل مع تحديات القرن الحادى والعشرين وأولها الانفتاح على علوم المستقبل وتطبيقاتها اليومية مثل استخدام الحاسب الآلى ، والتدريب على المهارات العملية المرتبطة بتكنولوجيا العصر .

(ز) توفير مقومات الصحة والسلامة الجسدية والنفسية ،وما يرتبط بها من مكونات ثقافة البدن ورعايته .

(ح) اكتساب القدرة على المشاركة الإيجابية فى عمل الجماعة ، والجهد التعاونى والتكافلى ، والقدرة على إدراك العلاقة بين الحق والواجب ، وبين العطاء والمسئوليات فآ إطار من تحقيق الحرية وإقرار الديمقراطية ، وتعميق احترام الطفل لنفسه للأخرين ، والإحساس بالمسئولية ٠

(ط) تقدير تراثه بموضوعية ، واستلهام قيمة المشرقة ، والإفادة من دروسه ، وفهم واقع مجتمعه وهويته والإلمام بالجهود المبذولة لتنميته، وإصحاح بيئته والتطلع إلى مزيد من أفاق تقدمه ، وذلك فى إطار التغيرات ، والمعارف العلمية ،والتكنولوجية للحضارات العالمية.

(ى) تكوين مهارات وعادات العمل المثابر والمنتج ، وما تتطلبه من معرفة علمية وتكنولوجية ، ومن ممارسات فى النظام والتنظيم والجهد ، والتعامل من الموارد ، وذلك من أجل الإسهام فى تطوير إنتاجية العمل٠

(ك) تشجيع النشاط الحر والتلقائى والمنظم وتأكيد المبادرة والشجاعة والرغبة فى الاكتشاف ، والاعتزاز بالنفس ،والقدرة على التذوق الفنى والموسيقى ، والمسرح ، مما يخلق فرص الإبداع والإمتاع ، ويكون الشخصية الذاتية ، ويتيح للطفل الإرادة المستقلة والرأى الحر، والفهم قبل الحفظ ، والمناقشة قبل الالتزام ٠

(ل) تنمية مهارات التعلم الذاتى واتجاهاته مما يجعله قادرا على الوصول إلى المعلومة الصحيحة من مصادرها الأصلية ، وذلك فى إطار من استمرارية التعليم مدى الحياة ٠ وكذلك الرغبة فى تعليم الآخرين ٠

(م) تقوية الولاء بينه وبين بيئته ، وتنمية قدراته ،وخبراته فى مجال حياته اليومية ٠

(ن) توفير الرعاية التربوية لفئات ذات الاحتياجات الخاصة ،بما يمكنهم من امتلاك أساسيات الثقافة والمواهب المشتركة ، وكذلك تمكين ذوى القدرات ،والمواهب العقلية والفنية والجسمية من بلوغ أقصى ما يمكن أن تصل إليه طاقاتهم ٠

ثانياً : من حيث تطوير بنية التعليم الابتدائى :

٢- العمل على أن تصبح مرحلة رياض الأطفال بعاميها جزءا من التعليم الأساسى الإلزامى ٠ وإذا ما حالت الإمكانات دون التنفيذ فيمكن حاليا الاقتصار على عام دراسى واحد ، مع التخطيط لتوفيره لجميع الأطفال ذكورا وإناثا فى الريف والحضر والبادية ٠

٣- تقسيم التعليم الابتدائى إلى مستويين ، أولهما يضم الصفوف الثلاثة الأول ، أما المستوى الثانى فيضم الصفوف الأخيرة منه وذلك انسجاما مع الهدف المعرفى لهذا التعليم ،وهو تملك المهارات الأساسية فى القراءة والكتابة والرياضيات والتربية الدينية ،بحيث يتم الاطمئنان فى نهاية المستوى الأول إلى اكتساب هذه المهارات الأساسية ، وفى نهاية المستوى الثانى إلى التأكد من الانطلاق فى استخدامها ،وتوظيفها فى مناشط الحياة اليومية ٠

ثالثاً : من حيث تخطيط المناهج وتطويرها :

٤- اهتمام التعليم الابتدائى فى جميع صفوفه بالاستجابة لمتطلبات نمو الطفل فى المرحلة العمرية ، والتى تتميز فى أهم خصائصها بالحركة والنشاط والانطلاق وحب الاستطلاع ، وذلك من خلال تقويم الأنشطة التربوية المشتملة على مهارات التربية البدنية والفنية والموسيقية والمسرحية ، ومن خلال تقديم المهارات العملية والتكنولوجية المناسبة لاستعداداته ، والقيام بالأنشطة الحرة ٠

٥- تحقيق التوازن بين الهدف المعرفى والهدف التنموى للطفل من خلال توفير ثلاثين فى المائة على الأقل للأنشطة التربوية والمهارات العملية ، وذلك بالإضافة إلى الأهداف ويستمتع بطفولته فى ذات العمل على تقليل حجم المواد الدراسية ، وما تتضمنه من كم للمعلومات إتاحة للأنشطة التربوية والمهارات العملية .

٦- إعطاء الوزن النسبى الأكبر من المعرفة لتعليم القراءة والكتابة والخط العربى ، ومهارات الرياضيات والتربية الدينية والوطنية ،ولا ينبغى أن يزيد الوقت المتاح لهذه المواد على ٧٠% من جملة وقت الخطة الدراسية ،بحيث يخصص الباقى وهو ٣٠% على الأقل للأنشطة التربوية والاجتماعية والبدنية والفنية والمسرحية ،والتدريب على المهارات العملية والتكنولوجية البسيطة المناسبة ، مع إتاحة الفرصة للمعلم لاختيار الأنشطة المناسبة للبيئة واهتمامات التلميذ .

٧- التركيز فى الجانب المعرفى على تدريب التلميذ على الوصول بنفسه إلى مصادر المعرفة وأهمها المكتبة ليكتسب مهارات التعلم الذاتى ، وينتقل من مجرد الحفظ والاستظهار إلى الفهم والتفكير، وتوظيف المعلومة فى الحياة العملية .

٨- تقليل أعداد الكتب الدراسية وأحجامها ، والتى بنوء بحملها طفل اليوم ، مع تطويرها إعدادا وطريقة وإخراجا .

٩- الأخذ بنظام المسابقة بين مؤلفى الكتب المدرسية ، مع توفير المكافآت المجزية ، حفزا للعناصر الكفؤة على الاشتراك فيها ، وأن تكون لجان التحكيم فى غالبيتها من علية المتخصصين، والخبراء من خارج وزارة التربية والتعليم ضمانا للحيدة والموضوعية ، وفى هذا الصدد يفضل تشجيع الفرق المكونة من متخصصين فى الطفولة ، وإعداد المادة

التعليمية واللغة العربية ، والعلوم ، والدراسات الاجتماعيـــة ،والأنــشطة التربوية المختلفة، والمهارات العملية على التأليف للصفوف الثلاثة الأول من التعليم الابتدائى ، حيث يعتبر كتاب القراءة هو الكتاب المقروء الــذى يستمد مضمونه من مصادر متنوعة لغوية واجتماعيـــة وعلميـــة وبيئيـــة وفنيـــة ٠

١٠- البدء فى إدخال تعليم اللغة الإنجليزية أو غيرها من اللغات الأجنبية بدءا من الصف الرابع الابتدائى ، وذلك بصورة تدريجية بحيــث يبدأ التنفيذ فى المدارس ذات اليوم الكامل ، ومع توفير المعلمين المؤهلين لتدريس اللغة الأجنبية ٠

١١- العمل على تنويع الكتب الدراسية وفــق طبيعــة البيئــات المختلفة ، إذ من المفيد تربويا وإنسانيا إن يتعلم الطفل فـــى هــذه الــسن المبكرة معلومات عن بيئته ، ويتعرف على معالمها وخصائصها وأثارها، وتعكس المادة المقروءة الكلمات الشائعة فيها بــشرط صــحتها لغويـــا ، وتربط الطفل بالقيم الصالحة فيها ، ومنها يتعرف على بقية بيئات وطنه ،

١٢- الحرص على ربط المدرســة الابتدائيــة بالبيئــة المحليــة والمجتمع المحيط بها منهجا ونشاطا بحيث لا يقتصر دورها على تعلــيم الأطفال ، وإنما تقوم بدور فى تطوير المجتمع وتنميته ، وفـــى الإســـهام الفعال فى جهود محو الأمية ، وفى التعاون مع قيادات المجتمع فى وضع الحلول للمشكلات الاجتماعية ، وتتحول المدرسة بذلك إلى مصدر إشعاع للبيئة وإصحاح لها وتصبح محل تعاطف واحترام من المجتمـــع المحـــيط بها، ونفع له ولأبنائه كما يقوم بربط الطالب ببيئته معرفة ونشاطاً ٠

١٣- العمل على زيادة فعالية دور الأسرة فى العملية التعليمية ، وذلك من خلال تشكيل مجلس للوالدين لكل مدرسة ابتدائية ، يكون مـــن

بين مهامه التعاون بين المعلمين والوالدين فى توجيه أبنائهم نحو التفـوق ،وتخطى صعوبات التعلم ، ودعم الإمكانات والوسائل التعليمية والخبرات الفنية .

١٤- الأخذ بمبدأ التطوير المستمر فى مناهج التعلـيم الابتـدائى لحاقا بمستحدثات العلوم والتكنولوجيـا ، وتطـورات العلـوم التربويـة واستراتيجيات التدريس ، مع العمل على إنشاء آليات التطوير ،ودعمهـا بالإمكانات البشرية والمادية ،ضمانا لوضع التطوير موضع التنفيذ السليم فى الوقت المناسب .

رابعاً : من حيث تطوير التنظيم المدرسى :

١٥ – العمل على تطوير التنظيم المدرسى من صفوف دراسـية إلى قاعات وأماكن خاصة بالمواد الدراسية والأنشطة التعليميـة مـزودة بالإمكانات والمصادر، والوسائل التعليميـة ،وأدوات تكنولوجيـا التعلـيم يتردد عليها التلاميذ وفقا لجدول الدراسة ، مما يرفع من جـودة العمليـة التعليمية ، ويحقق الحركة للأطفال وفقـا لخـصائص نمـوهم ،ويـسمح بالاستفادة المثلى من إمكانات المبنى المدرسى .

خامساً : من حيث تطوير التجهيزات المدرسية :

١٦- تطوير التجهيزات المدرسية وبخاصة الوسـائل التعليميـة والمعامل ، وتوفير متطلباتها من الآلات والخامـات ، ودعـوة القطـاع الخاص إلى المشاركة فى تزويد المدارس بهـا ، ودعـم الإدارة العامـة للوسائل التعليمية ، بحيث تمد مدارس التعليم الابتدائى بوسائل نموذجيـة تؤدى إلى تحسين العملية التعليمية ، وفى هذا الصدد يمكن الاستفادة مـن فكرة الوسائل التعليمية المتحركة .

١٧- إنشاء قاعدة صناعية تساند عملية تطوير التعليم ، وتشتمل على صناعات الوسائل التعليمية الكمبيوتر التعليمي واللعب التعليمية للأطفال ، ودعوة القطاع الخاص إلى تبنى هذه الصناعات حيث أن لها رواجاً فى السوق المحلية والعربية .

١٨- دعوة الجامعات وبخاصة معاهد وكليات التربية والفنون التطبيقية والفنون الجميلة إلى إنشاء شعب دراسية لتخريج المتخصصين فى الوسائل التعليمية وتكنولوجيا التعليم وإنتاج نماذج منها ، والعمل على توفير التمويل اللازم لتزويدها بالآلات والتجهيزات اللازمة .

سادساً: من حيث تنويع تمويل التعليم :

١٩- تشجيع القطاع الخاص ورجال المال والأعمال على الإسهام فى تمويل التعليم سواء من خلال إنشاء مدارس نموذجية على نفقتهم أو المساهمة فى توفير التجهيزات اللازمة للمدارس ، أو تقديم أراض للبناء أو من خلال صندوق قومى للاستثمار فى التعليم يشارك فيه القادرون نظير امتيازات تعليمية لأبنائهم أو من خلال تشكيل مجالس أمناء بالمداس يكون أعضاؤها من بين القادرين الذين يساهمون فى توفير متطلبات العملية التعليمية على نفقتهم الخاصة .

٢٠- تشجيع إنشاء جمعيات تعاونية تستهدف إنشاء مدارس للتعليم الابتدائى وغيره من المراحل المختلفة تسير على نمط المعاهد القومية بحيث يتوافر التمويل من خلال صيغة التعاون بين الأفراد فى القرية ، أو الحى ، ويتكامل ذلك مع التمويل الحكومى والخاص ، ويمكن فى هذه الحالة إسهام أجهزة الإدارة المحلية فى التمويل سواء فى صورة تخصيص أراض تملكها الدولة أو فى صورة إعانات.

سابعاً : من حيث تطوير إعداد المعلم وتدريبه ورعايته وتطوير العاملين فى التعليم الابتدائى:

٢١- تطوير نظام إعداد معلم التعليم الابتدائى بحيث يتم دعم إعداد معلم متخصص لرياض الأطفال ، وإعداد معلم متخصص للصفوف الثلاثة الأولى من التعليم الابتدائى ، قادر على تدريس مهارات القراءة والكتابة والرياضيات والتربية الدينية والأنشطة التربوية والمهارات العملية بأبعادها المختلفة ، ويخصص كذلك معلم مادة من مواد الدراسة يصلح للتدريس بالصفين الرابع والخامس وبالمرحلة الإعدادية فى نفس الوقت .

٢٢- يراعى فى اختيار كل من معلم الفصل ومعلم المادة فى التعليم الابتدائى الدقة ، بحيث يتوافر فيمن يتم اختياره لهذه المهنة حب الأطفال ، والقدرة على التعامل معهم ، والرغبة فى التدريس والسلوك القويم ، وتحقيقاً لذلك لابد من تحسين الأوضاع المالية لمعلم التعليم الابتدائى ، وتمييزه عن بقية معلمى المراحل المختلفة ببدل ريادة وبدل طبيعة عمل ، ويفضل تعميم هذين البدلين على جميع العاملين فى التعليم الابتدائى .

٢٣- التفكير فى تطوير نظام إعداد المعلم ، بحيث لا يتم تعيينه بصورة دائمة إلا بعد مروره بفترة (امتياز) كما هو الحال فى إعداد الأطباء. وكما هو الحال فى كثير من الدول المتقدمة فى إعداد المعلمين ، وذلك حرصاً على تدريبه لمدة عام على الأقل على مهارات التدريس تحت إشراف أساتذته من ناحية ، ورؤسائه من ذوى الخبرة العملية فى المدرسة الابتدائية من ناحية أخرى ، وفى حال صلاحيته يعين بصفة دائمة فى مهنة التعليم .

٢٤- إلحاق مدارس تجريبية نموزجية بمعاهد وكليات التربية ، بحيث يمكن فيها قيام أعضاء هيئة التدريس بتطوير استراتيجيات التدريس والكتب الدراسية ، والمواد التعليمية وتدريب الطلاب المعلمين بها .

٢٥- توفير برامج التعليم المفتوح والتعليم عن بعد في معاهد وكليات التربية بالتعاون مع وزارة التربية وجهاز التليفزيون لتدريب معلمي التعليم الابتدائي القائمين بالعمل لرفع مستوى أدائهم ، اكسابهم الجديد في العلوم التربوية ، واستراتيجيات التدريس ، وأساليب التقويم في المواد الدراسية وجوانب التطوير التي تجري في التعليم الابتدائي .

٢٦- تشجيع نظام البعثات الخارجية والداخلية للمعلمين المتميزين، ويقدر المؤتمر في هذا الصدد قرار السيد وزير التعليم بإيفاد بعثات خارجية من المعلمين للإطلاع على النظم المتبعة في التعليم الابتدائي في الدول المتقدمة ، وما تشتمل عليه من استراتيجيات تدريس جديدة ، وتكنولوجيات تعليمية ، وأساليب تقويم .

٢٧- الدعوة الى عقد مؤتمر لتطوير برامج أعداد المعلم بمعاهد وكليات التربية على مختلف أنواعها يشترك فيه أعضاء هيئة التدريس بها، وأساتذة من الجامعات المتخصصين في المواد الدراسية المختلفة ، وذلك بالإضافة إلى المسئولين في كل من وزارتي التربية ، والتعليم العالي ، والمجلس الأعلى للجامعات .

٢٨- العمل على وضع نظام لإعداد الأخصائيين النفسيين والاجتماعيين وإخصائي التوجيه التربوي والمهني وأخصائيين في التخاطب ، وذلك للعمل بجميع المدارس الابتداية لمواجهة صعوبات التعليم ولتوفير الفرص لاكتشاف المواهب ، ولرعاية الفئات الخاصة ،

وللعون فى التوجيه المهنى ولإيجاد صور التعاون الفعال بين المدرسة والأسرة والمجتمع المحلى .

وكذلك العمل على حسن اختيار المعلمين على مختلف نوعياتهم بالمدرسة ، وتدريبهم للتعامل مع التلاميذ فى رياض الأطفال والتعليم الابتدائى ، حيث يشكلون جزءاً متكاملاً من بنية المدرسة ، يتفاعلون مع الأطفال ، ويؤثرون فى تصرفاتهم وسلوكهم ٠

ثامناً : من حيث تطوير المواد الدراسية والأنشطة التربوية :

٢٩- التركيز فى التربية الدينية على ترسيخ القيم الدينية والأخلاقية والاجتماعية والفهم الصحيح للدين واحترام عقائد الأخرين ٠

٣٠- إعطاء وزن نسبى كبير فى الخطة الدراسية لتعليم مهارات القراءة والكتابة فى اللغة العربية وتخصيص حصص لتعليم الأطفال إجادة الخط العربى ٠

٣١- الحرص على أن يتضمن محتوى كتب القراءة والكتابة فى التعليم الابتدائى ، الكلمات والجمل والموضوعات ذات الدلالات العلمية والاجتماعية والوطنية والسياسية بحيث يمكن من خلالها تقديم الخبرات الاجتماعية والعملية والبيئية والفنية ٠

٣٢- مراعاة اشتمال المسائل الحسابية اللفظية على قيم اجتماعية وأخلاقية ، بحيث تتكامل الرياضيات مع اللغة والتربية الدينية والأخلاقية والاجتماعية والعلمية

٣٣- التركيز فى الدراسات الاجتماعية على تعميق الانتماء الوطنى والولاء لمصر والاعتزاز بتراثها وثقافتها وتاريخها الحضارى والتعرف على المعالم السياحية والأثرية فى بيئة الطفل والبيئات الأخرى، وإتاحة الفرص للأطفال للقيام بممارسات ديمقراطية ٠

٣٤- النظر إلى الأنشطة التربوية والمهارات العملية على أنها الوسيط الأساسى فى الصفوف الثلاثة الأول لاكتساب المهارات والخبرات العلمية والتكنولوجية والاجتماعية والبيئية والثقافية والفنية واللغوية والموسيقية والجمالية متكاملة فى ذلك مع تعليم القراءة والكتابة والرياضيات والتربية الدينية ٠

٣٥- تخصيص فترة زمنية مستقلة محددة للمكتبة المدرسية الشاملة لأوعية المعلومات المتنوعة ومصادر المعرفة المختلفة بحيث يستخدمها الأطفال فى الحصول بأنفسهم على المعلومة الصحيحة من المصادر الصحيحة ، ويتدربون على حب القراءة ٠

تاسعا : من حيث توفير التعليم الابتدائى للأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة :

٣٦- الحرص على الموهوبين من أطفال التعليم الابتدائى ن إذ يمكن فى هذه السن المبكرة اكتشاف مواهبهم ووضع نظم لرعايتهم وتنميتها ، وأى جهد يبذل فى هذا الصدد هو فى صميم التنمية البشرية المصرية فى أعلى صورها ٠

٣٧- توفير أساليب العدالة الاجتماعية بين أطفال مصر من خلال تكافؤ الفرص التعليمية بين الموهوبين والأسوياء والأطفال المعاقين والمتأخرين دراسياً ، إذ يلاحظ أن أطفال هذه الفئة لا يجدون الرعاية الكافية ، وإن وجدت لبعضهم فهى فى مدارس مستقلة تخلق جواً صناعياً بعيداً عن الجو الطبيعى للمجتمع ، وفى هذا الصدد يجب العمل على توفير معلمى الفئات ذات الاحتياجات الخاصة ٠

عاشراً : من حيث تطوير تقويم التلميذ فى التعليم الابتدائى :

٣٨- الاهتمام بتقويم التلميذ فى التعليم الابتدائى على مبدأ التعلم للإتقان ويتطلب ذلك التركيز على الوظيفة التشجيعية للتقويم وما يصاحبها من تدريس علاجى – يحدد نظامه – وذلك لمواجهة صعوبات التعلم فى كل مادة من مواد الدراسة أو فى كل نشاط من الأنشطة المختلفة ،

٣٩- مراعاة الشمول لتقويم التلاميذ بحيث لا يقتصر على الاختبارات التحريرية ، إنما يشتمل على الاختبارات الشفهية والعملية والأدائية وفقا لطبيعة الخبرة المقدمة ،

٤٠- العمل على تغيير النظرة إلى الأنشطة التربوية من حيث التقويم ، إذ يلاحظ إهمالها فى نتائج الامتحانات بالرغم من خطورتها وأهميتها فى تكوين الشخصية المتكاملة للطفل ،

٤١- عقد اختبار مستوى فى نهاية كل من الصفين الثالث والخامس ، وذلك مع التوصية الثالثة أعلاه لضمان التأكد من اكتساب المهارات الأساسية فى القراءة والكتابة والرياضيات فى الصف الثالث ،

حادى عشر: من حيث التعاون الدولى :

٤٢- الاستفادة من الخبرات الدولية والعلمية فى تطوير التعليم الابتدائية ، مبنى ومنهجاً ، وإعداداً للمعلم وتدريباً له ، وتوفيراً للفرص التعليمية المتقدمة كمياً وكيفياً ، وإعطاء الأولوية فى ذلك لمجالات تربية الطفل ، وتعليم الفئات ذات الاحتياجات الخاصة ،

لكن تلك الجهود التى بذلت لتطوير العملية التعليمية لم تقتصر علىالتعليم الابتدائى فقط ، فقد عقد مؤتمر لتطوير التعليم الإعدادى وهدف المؤتمر إلى استكمال تطوير التعليم الأساسى ، يومى ١٤ ،١٥ نوفمبر١٩٩٤م ، وانطلق المؤتمر من خلال ما يلى(٤١) :

١) تطوير التعليم الإعدادى باعتباره جزء من التعليم الأساسى الإلزامى ، ومكملاً للتعليم الابتدائى ، ومراعياً للاستعدادات والميول المختلفة للتلاميذ فى مرحلة المراهقة .

٢) تطوير الأهداف التعليم الإعدادى بحيث يقوم بدوره فى تثبيت المهارات الأساسية وقيم الولاء والمواطنة والتدين ، وغير ذلك من القيم المصرية الأصيلة .

٣) دراسة بنية التعليم الإعدادى ن وتعددها ، والمدة الزمنية للدراسة، وتطوير خطة الدراسة .

٤) تطوير مناهج التعليم الإعدادى بما يتفق مع الفلسفة والأهداف ، والاتجاهات العلمية المعاصرة.

٥) تطوير طرق التدريس بالتعليم الإعدادى .

٦) تخفيف العبء على تلاميذ التعليم الإعدادى حتى يستمتعون بالحياة والتخفيف عن الأسرة المصرية .

٧) توفير الفرص لتشجيع الابتكار والإبداع .

٨) الاهتمام بتعليم اللغات بما فى ذلك اللغة العربية .

٩) الاهتمام بالتربية الدينية مع التركيز على المعاملات والأخلاق والقيم الإنسانية.

١٠) الاهتمام بالتربية القومية تمكيناً للولاء لمصر .

١١) الاهتمام بالأنشطة التربوية فى جميع مناهج التعليم الإعدادى .

١٢) الاهتمام بإكساب التلاميذ ذوى الاحتياجات الخاصة من موهوبين ومعاقين.

وقد توصل المؤتمر إلى مجموعة من التوصيات بشأن تطوير التعليم الإعدادى يمكن إجمالها فيما يلى :

أولاً : من حيث فلسفة التعليم الإعدادى ووظائفه وأهدافه :

١- النظر إلى التعليم الإعدادى على أنه جزء من التعليم الإلزامى والأساسى لجميع الموطنين يستكمل وظائف التعليم الإبتدائى ويرسخها ، واختيار التعليم الثانوى المناسب ، كما يهئ الفرد لدخول سوق العمل .

٢- اعتبار مهام التعليم الإعدادى محققة للوظائف التالية :

(أ) سد منابع الأمية والتمكن من مهارات الاتصال .

(ب) تثبيت البناء القيمى على أساس عقلانى .

(ج) الاستمرار فى تحقيق التعاون والتكافل الاجتماعى .

(د) استمرار مبادئ وقيم ومهارات العمل والتفاعل مع المجتمع التكنولوجى .

(هـ) الانفتاح على أساسيات المعرفة .

(و) اكتساب مهارات التعلم الذاتى .

٣- تحقيقا لفلسفة التعليم الإعدادى ووظائفه يسعى إلى طاقات التلاميذ وقدراتهم بما يمكنهم من تحقيق الأهداف التالية :

(أ) متابعة تحقيق أهداف المرحلة الابتدائية فيما يتصل بتنمية الطاقات الجسمية والعقيلة والوجدانية والاجتماعية بما يتمشى مع مراحل النمو هفى هذا المستوى من التعليم.

(ب) ترسيخ القيم الدينية وفهم الدين صحيحا واحترام عقائد الأخرين بعيداً عن التعصب والتطرف .

(ج) تنمية وتدعيم الاتجاهات والممارسات الديمقراطية ووضع أسس المشاركة السياسية التعاونى من خلال الأنشطة المدرسية المختلفة على نحو يمكنهم من التفاعل الإيجابى مع والعمل أفراد ومؤسسات المجتمع والوفاء بحقوق المواطنة وواجباتها .

(د) تنمية مهارات الاتصال والتواصل من الاهتمام وترسيخ مهارات اللغة العربية باعتبارها أساساً لتدعيم الهوية القومية والاهتمام باللغات الأجنبية كمدخل للتواصل مع الحضارات العالمية.

(هـ) إعطاء أولوية متقدمة لعلوم المستقبل من حيث التعمق في أساسياتها وتغيير الخطة الدراسية تبعاً لذلك .

(و) تنمية مهارات التفكير الناقد والموضوعى بما يمكن التلاميذ من الموازنة والاختيار بين مختلف الأفكار والبدائل والمواقف وبما يكسبهم القدرة والمرونة على التعامل مع تحديات المستقبل ومتغيراته .

(ز) تدعيم مقومات الهوية القومية والشخصية المصرية والانتماء للوطن ، وإكساب التلاميذ مهارات التفاعل الإيجابى مع حضارات العصر أخذاً وعطاء ، على أسس من الندية والموضوعية والاحترام المتبادل .

(ح) تنمية الميول والاتجاهات الذاتية المختلفة بما يتلائم مع متطلبات مرحلة النمو التى يمر بها التلاميذ ، وبما يمكن من الاستفادة من توجيهها نحو مختلف مجالات العمل فى المستقبل وبما يؤدى إلى أن يصبح إنتاج السلع والخدمات والمعارف والثقافات قادراً على المنافسة فى سوق الاستهلاك المحلية والأسواق الخارجية .

(ط) إكساب التلاميذ عادات وسلوكيات العمل من بذل الجهد .. ودقة فى الأداء وضبط وإتقان ومثابرة ومبادرة وقدرة على العمل التعاونى والإبداع .

(ى) تنمية ميول واتجاهات التلاميذ التلاميــذ الخاصـــة بالتــذوق الجمالى فى مختلف مجالات النشاط الإنسانى واعتبار ذلك مقوما مهما من مقومات العمل المتقن ، والفكر المبدع ، والتنظيم المحكم .

(ك) اكتساب التلاميذ المعلومات والمهارات والاتجاهــات التــى تبصرهم بأهمية المحافظة على سلامة البيئة وحمايتها من التلوث تــوفيراً لمقومات الصحة العامة ، وصيانة للموارد والطاقات الإنتاجية المتجــددة حفاظا على حق الأجيال القادمة فى ثروات الوطن .

ثانياً- من حيث بنية المدرسة الإعدادية :

٤- الحرص على أن تكون المدرسة الإعدادية مدرســة موحــدة لجميع التلاميذ على نحو يحقق مبدأ تكافؤ الفــرص التعليميــة ويرســخ مقومات الثقافة المشتركة بين أبناء المجتمع ، مع ضرورة إعطاء الاهتمام الكافى للكشف عن الموهوبين وذوى القدرات الخاصة والمتعثرين دراسيا من ذوى الاحتياجات الخاصة ، وتوفير البرامج الملائمة لكل فئة من هذه الفئات مع ما تتطلبه من طرق للتدريس وإمكانــات تعليميــة ومعلمــين متخصصين.

ثالثاً- من حيث مدة التعليم الإعدادى :

٥- العمل على زيادة مدة التعليم الإعدادى إلى أربــع ســنوات دراسية تمشياً مع الاتجاهات العالمية بزيادة سنوات التعلــيم الإلزامــى ، وتحقيقا لوظائف التعليم الإعدادى وأهدافه ومناهجه ، وأنشطته بــصورة متكاملة وفعالة ، وإتاحة للفرص الكافية أمام التلاميذ لاكتساب مهــارات العمل وتنمية جوانب النبوغ والموهبة ، وحرصا على إزالة التفاوت القائم بين سن نهاية الإلزام فى قانون التعليم والسن القانونية للدخول إلى ســوق العمل ، ويراعى عند صدور القانون بتعديل مدة التعلــيم الإعــدادى أن يطبق على التلاميذ الذين سيلتحقون بالصف الأول الإعدادى بعد صدوره.

رابعاً– من حيث تطوير مناهج التعليم الإعدادى :

٦– الأخذ بمبدأ الاختيار فى مناهج المرحلــة الإعداديــة مــع الالتزام بالمواد المقررة الموحدة واللازمة لتكوين المواطن الواعى ، وذلك بما يشبع احتياجات ورغبات التلاميذ وميولهم على اتخاذ القرارات وتحمل المسئولية .

٧– التركيز فى التربية الدينية على ترسيخ القيم الدينية والأخلاقية والاجتماعية والفهم الصحيح للدين ، واحتــرام عقائــد الأخــرين ، مــع ضرورة الاهتمام بتطوير معلم التربية الدينية حتى يكون قــدوة لأبنائــه التلاميذ .

٨– الاهتمام بتعليم اللغة العربية بصورة تــؤدى إلــى اســتخدام الفصحى فى التحدث والتعبير والتعامل فى مختلف المجالات والمواقف ، مع الأخذ فى الاعتبار أن اللغة أداة للتفكير والتعبير الدقيق .

٩– العناية بتعليم اللغات الأجنبيــة ، وتنوعهــا فــى المرحلــة الإعدادية .

١٠– تطوير نظام امتحان الشادة الإعداديــة ، والأخــذ بنظــام الفصلين الدراسيين .

١١– الإسراع فى تطبيق نظام اليوم الكامــل للاهتمــام بــالمواد الدراسية والأنشطة والمهارات .

١٢ – توفير الإخصائيين النفسيين والاجتماعيين لتوفير الرعايــة بالتلاميذ .

ثالثاً- التعليم الثانوى (العام والفنى) وأهم مشكلاته

يتضمن هذا الفصل مايلى :

- مقدمة .
- نشأة التعليم الثانوى فى مصر.
- فلسفة التعليم الثانوى .
- أهم ملامح نظام التعليم الثانوى .
- أهمية المدرسة الثانوية العامة فى مصر.
- أهداف المدرسة الثانوية العامة فى مصر.
- أهم ملامح التعليم الثانوى الفنى فى مصر .
- مشكلات التعليم الثانوى العام والفنى فى مصر .
- مشروع مبارك-كول لتطوير التعليم الفنى والتدريب الفنى فى مصر.

مقدمة :

تعتبر مرحلة التعليم الثانوى من أهم المراحل التعليميـــة فـــى أى نظام تعليمى، نظراً لما يسود هذه المرحلة مـــن مظـــاهر نمـــو خاصـــة تؤثرعلى شخصية المتعلمين ودوافعهم ، واحتياجاتهم التعليمية والتربوية٠

كما أن هذه المرحلة تعد الطالب إما للخروج إلى الحياة والعمـــل فى وظيفة معينة أو تجهيزه لمرحلة التعليم الجامعى ، ولذلك تسعى إلـــى تزويده بقدر من المعلومات والمعارف العلمية والأكاديمية ، والثقافة العامة والمهارات العملية والتطبيقية ٠

وقد اهتمت الدولة بهذه المرحلة التعليمية ، وسعت إلى تطويرهـــا المستمر، وتحسين العملية التعليمية والارتقاء بها من جميع الجوانب ، بما يحقق الأهداف المرجوة منها ٠

نشأة التعليم الثانوى فى مصر :

يعتبر التعليم الثانوى فى مصر من المؤســسات التعليميـــة التـــى نشأت فى القرن التاسع عشر لدى المجتمع المصرى نتيجة التغيرات التى بدأت تطرأ على المجتمع المصرى بعد تولية محمد على حكم مصر عـــام ١٨٠٥م ، ومحاولاته المستمرة للخروج بـــالمجتمع مـــن حالـــة العزلـــة والجمود الى أصابت المجتمع فى عصور تاريخية سابقة ، وخاصة فـــى أثناء الحكم العثمانى ٠

لقد بدأ محمد على الانطلاق على المدنية الحديثـــة والتقـــدم فـــى أوربا، بعد أن أدرك ضرورة إدخال التعليم الحديث فى لبناء امبراطورية ناهضة متقدمة ، ولذلك أرسل البعثات التعليمية للخـــارج علـــى الجانـــب الأخر من البحرالمتوسط إلى أوربا ، وخاصة النمسا وإيطاليا وفرنسا .

وكانت البعثات تتسم بالالتزام والشدة والجدية فى طلـــب العلـــم ،

ومن أجل هذا أخذ طلاب البعثات بالشدة والصرامة حتى لا تضيع الأموال التى كانت تنفقها الدولة عليهم هباء ، فأما أن يمضى الوقت بالخارج فى تحصيل العلم المطلوب ، والنجاح والتوفيق فى ذلك ، وإما الرفت والعودة بهم إلى مصر. [٤٢] .

وشهدت البلاد بداية قيام الدولة الحديثة وتنظيم الحكومة المركزية لتنظيم شئون الدولة ، واحتياج هذه الحكومة للمتعلمين للعمل فى ديوان الحكومة ، ولذلك بدت الحاجة إلى تعليم يفى بمتطلبات الجيش والأسطول والحكومة المركزية .

ومن ثمّ ظهرت المدارس العالية والتجهيزية(الثانوية) والابتدائية على غرار الهرم المقلوب ، مما يوضح حاجة محمد على الشديدة ، والإسراع بالحصول على المتعلمين لسد احتياجاته العاجلة من المتعلمين لخدمة القطاعين العسكرى والمدنى .

ولكن محمد على وهو المؤمن بالحاجة الملحة إلى تلك الثورة التعليمية – أقدم عليها باهتمام شديد ، ولذلك كانت عملية تحديث التعليم فى عهده تجرى من أعلى إلى أسفل ، فكان ينشىء المدارس العالية ، ثم أهت بالتعليم على المستويات الأدنى [٤٣].

وكانت مدرسة القصر العينى أول مدرسة تجهيزية فى مصر ، وأنشئت عام ١٨٢٥ م ، وكان عدد طلابها ٥٠٠ طالب ، كانوا جميعاً من أبناء المماليك وأبناء موظفى الوالى وضباطه الأجانب ، ثم حل مكانهم أبناء المصريين بعد ذلك ·

ومن هنا يمكن التأكيد على مايلى :

١) إن التعليم الثانوى كجزء من منظومة التعليم فى عصر محمد على

كان تعليماً مرتبطاً بأهدافه وأحلامه فقط ، تعليم لخدمة مصالحه ، فبقدر توسع دولته وقوتها عسكرياً ، كان قوة نظامه التعليمي ، ولذلك كانت نهضة التعليم بقدر نجاح فتوحاته ، وإرضاء طموحاته ، ولم يكن التعليم مرتبطاً بطموحات وأمال الشعب المصرى فى التعليم والحرية، والانطلاق على العالم الخارجى ، ومحاربة أمراضه الاجتماعية كالجهل والتخلف والجمود الذى أصابه فى بداية التاريخ الحديث .

٢) إن مؤسسات التعليم الثانوى كانت أشبه بالثكنات العسكرية نظراً لأساليب الإقامة والمعايشة والتعليم بها ، ولذلك غلبت عليها النزعة العسكرية التى كانت مغلفة بالطابع المدنى ، فقد اتسمت الدولة بالطابع العسكرى ، وطغى على كل عمل من الأعمال حتى فى مجال التعليم ، وبالتالى فى نظام المدرسة الثانوية وتوزيع طلابها وأقامتهم وتعليمهم .

٣) إن التعليم الثانوى كان حلقة الوصل بين مدارس المبتديان وبين المدارس العالية ، أى كان يحتل المرحلة الوسطى بينهما فى شكل الهرم التعليمى المقلوب الذى صنعته احتياجات محمد على الملحة ، والسريعة من المتعلمين للوفاء بمستلزمات إدارة الدولة والدفاع عنها .

٤) أن التعليم الثانوى فى بداية الأمر كان تعليماً لأبناء الصفوة فى عهد محمد على من أبناء المماليك ،وأبناء ضباطه وحاشيته ، أى تعليم لأبناء القلة فى المجتمع الذين كان يثق فى ولائهم ، ويعتبرهم قوته الحقيقية للحفاظ على ملكه وحكمه بمصر .

٥) أن التعليم الثانوى كان يتسم بالازدواجية الثقافية فى المجتمع

المصرى ، وكان يجمع بين التعليم الدينى و يتمثل فى تدريس اللغة وعلوم الدين ، وينزع الى التراث والثقافة السلفية ، "وتعليم حديث ينزع الى العلوم والثقافة الأوربية ، وهو الضرورى لكى يمثل الخريج وظيفة حكومية فى المجتمع ، وكان طلابه يتعلمون وفقا للأساليب الأوربية الحديثة عن طريق فريق من الأساتذة والعلماء والأجانب والمصريين العائدين من أوربا ، ولم يكن الهدف هو التربية الوطنية ، فقد كانت تنقصه النظرية العامة ، وبالذات الرؤية الواضحة للوحدة والإرادة الوطنيتين (٤٤) .

٦) أن التعليم الثانوى ظل متأثرا لظروف نشأته لفترة طويلة ، حتى أتسم نظامه ومناهجه وطرائق التدريس فيه بالجمود والتخلف ، والبعد عن مطالب المجتمع واحتياجات التنمية به، حتى قبل أن يقدم نفعا للبلاد ، ولم يحقق لها أملاً ، ولم يبلغ بالبلاد الى الرقى الفكرى المعقول ، أى أنه ظل جامداً ، وعاجز عن الوفاء بمتطلبات المجتمع فى ظل التغيرات العلمية والتكنولوجية المتسارعة، والتى تميز عالم اليوم ٠

ولقد امتدت يد التطور والتحديث للتعليم الثانوى على امتداد الفترات التاريخية المتعاقبة فى مصر، بعد أن أصابه الجمود والتخلف فى أعقاب انهيار نظام محمد على وخلفائه ، وبعد عقود من السيطرة، والاستعمار الأجنبى الذى ترك بصماته واضحة عليه .

وكانت محاولات تطويرالتعليم الثانوى فى مصر ضرورية لكى يتمشى مع التطورات العلمية والتكنولوجية العالمية والمحلية ، ويواكب التغيرات فى الفكر التربوى واتجاهاته المعاصرة ، وحتى يستطيع الوفاء بمتطلبات المرحلة العمرية للمتعلمين به ، واحتياجاتهم العلمية والثقافية والتربوية ٠

مفهوم التعليم الثانوى وفلسفته :

يعتبر التعليم الثانوى هو التعليم النظامى الذى يمتد من بعد مرحلة التعليم الأساسى ، وينتهى عند مدخل التعليم العالى والجامعى ، وتلميذ هذه المرحلة يتمتع بقدرات متنوعة يمكن أن تسير به نحو المواطنة الصالحة والكاملة باعتباره شخصاً منتجاً ومسئولاً .

وتعد المرحلة الثانوية مرحلة تعليمية ضمن مراحل تعليمية أخرى يضمها جميعاً نظام تعليمى واحد له فلسفته وأهدافه ، بحيث تسعى جميع هذه المراحل التعليمية إلى تحقيق هذه الأهداف فى إطار تكاملى واحد ، وبصرف النظر عما إذا كان النظام التعليمى يقدمها فى وحدة متماسكة ، أو تقسيمها بدورها إلى وحدتين منفصلتين.

والفترة الزمنية التى تقع فيها المدرسة الثانوية (١٤-١٨)تمثل فترة هامة فى حياة الفرد وبناء قوته ،وتوجيهها لخدمة ذاته ،ومجتمعه المحلى والقومى ولذلك تعتبر دارسة التعليم الثانوى من أهم المراحل التعليمية لتحقيق الأهداف التربوية العامة .

ومرحلة التعليم الثانوى مرحلة متميزة من مراحل نمو المتعلمين ، إذ يقع عليها تبعات الوفاء باحتياجات مرحلة المراهقة ومتطلباتها ، وإعدادهم فى الوقت ذاته للوفاء باحتياجات المجتمع ومتطلباته التنموية ، وهى بحكم طبيعتها وموقعها من السلم التعليمى لنظام التعليم المصرى تقوم بدور تربوى واجتماعى متوازن ، إذ تعد طلابها لمواصلة تعليمهم فى الجامعات والمعاهد العليا ، أو تهيئهم للاندماج فى الحياة العملية والحياتية من خلال الكشف عن ميولهم واستعداداتهم وقدراتهم ومواهبهم[٤٥]، والعمل على تنميتها بما يساعدهم على اختيار المهنة والعمل المناسب ،أو الدراسة الأكاديمية التى تتناسب مع إمكاناتهم وخصائص نموهم .

وتستمد المرحلة الثانوية فلسفتها وأهدافها من أنها مرحلة تعليم المراهقة ، وبالتالى فلها أهميتها حيث إن فترة المراهقة مرحلة أساسية فى نمو الفرد ، وتحتاج التغيرات التى يحتاج إليها الفرد فى مرحلة المراهقة إلى تربية تساعده على النمو المتكامل والسليم .

وهذا ما يوضح فلسفة المدرسة الثانوية ووظيفتها فى تهيئة فرص النمو الشامل للفرد ، حيث العناية الصحية ،وتوفير فرص النشاط البدنى المرن والمتنوع ، وتقديم نوع من التربية الجنسية التى تتمشى وقيم المجتمع ، وتقدم للمراهق فكرة واضحة ، وفهماً سليماً لنموه الجنسى ومتطلباته .

كما أن المدرسة الثانوية يجب أن تساعد طلابها على اكتساب المفاهيم السياسية والاجتماعية ، والاقتصادية ، والعلمية اللازمة لتحقيق التوافق مع المجتمع ، وظروفه المؤثرة والمتغيرة ، حيث تعتبر التربية الأسلوب الذى يتبعه المجتمع للوصول بأفراده إلى مستوى مناسب من الصحة النفسية السليمة ، وتقوم المدرسة بهذا كأحد المهام الرئيسية لها .

وتشير الدراسات النفسية أن سن الخامسة عشرة هى السن التى تتبلور عندها فى العادة قدرات التلاميذ واستعداداتهم ، ومعنى ذلك أن "التنوع والاختلاف فى التعليم الثانوى عند هذا السن، وتوزيع الطلاب بين الأنواع المختلفة أمرله أساسه العلمى ، ولا يوجد تنظيم للتعليم الثانوى يمكن اعتباره وافياً ، أو كاملاً فى إتاحة فرص تربوية متكافئة لجميع الفئات فى هذا العصر[٤٦] ، والذى يتميز بكثرة علومه ومعارفه واتجاهاته .

وإذا كانت قدرات الناشىء واستعداداته تتبلور وتتكون فى سن الخامسة عشرة ، فهذا يجعل من الضرورى أن يمارس الطالب بعض

الأنشطة الإنتاجية العلمية فى برامج الدراسة بالمرحلة الثانوية ، وكـذلك على أهمية أن تكون هذه الأنشطة متنوعـة، بحيـث تتنـاول البـرامج الإعلامية والتربوية ، وممارسة الفنون المختلفـة ، وأن يقـوم التلاميـذ باختيارها ، والتخطيط لها وتنفيذها وتقويمها .

وقد شهدت السبعينيات من القرن العشرين اهتماماً متزايداً بالتعليم الثانوى ، وأنواعه المختلفة فى البلاد العربيـة ، وهنـاك شـعور بعـدم الارتياح إلى الأنماط الموجودة منه ، وهذا الشعور يكاد يكون عاماً ، كما أن المدرسة الثانوية مازالت تركز على وظيفتها التقليديـة ، وانخفـاض مستوى نوعية خريجيها بالمقارنة بخريج المدارس الثانويـة فـى الـدول المتقدمة .

ولذلك كانت الحاجة ماسة إلى تطوير التعلـيم الثـانوى بهـا ، والبحث عن صيغة جديدة له تحل محل الصيغ المألوفـة منـه ، وتفـى بالنتائج المرجوة منه ، تلك الصيغة التى تجتمع فيها الجوانـب النظريـة والعملية ، بل وتطويره من حيث الفلسفة والبنية بجميع عناصرها .

ومن هذا المنظور تبرز حاجة التعليم الثانوى فى بلدنا إلى عملية تجديد تخلصه من مشكلاته ، وتمكنه من مواجهة التحديات المختلفة محلياً وعالمياً ، ولذلك تسعى وزارة التربية والتعليم إلى عقـد مـؤتمر قـومى لتطوير التعليم الثانوى أسوة بما عقد من مؤتمرات لتطوير التعلـيم فـى المراحل السابقة ، وبما يحدث نقلة كبرى على طريق التطوير والتحـديث للمنظومة التربوية بجميع أبعادها وأركانها ، ويحقق الأهداف المجتمعيـة المرجوة منه ، ومواجهة التحديات العالمية والمحلية المختلفة .

وتولى الدولة التعليم الثانوى عناية كبيرة ، حيث تعتبـره خطـوة مهمة على طريق المستقبل فى مصر ، وتعتبر النبت الأول فـى تكـوين

الفكر بالنسبة للقيادة العلمية ، ولذا كان الاهتمام بالطالب من جميع النواحى التربوية والعلمية ، وإدخال تكنولوجيا التعليم فى هذه المرحلة "وقد بلغ اجمالى عدد الطلاب بمرحلة التعليم الثانوى العام والفنى عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ حوالى ٣٢٠٠٣٥١ طالباً [٤٧]، وجدول (٤) التالى يوضح تطور أعداد الطلاب بهذه المرحلة والزيادة التى طرأت بين عامى بين عامى ٢٠٠٤/٢٠٠٦م .

جدول (٤)

يوضح تطور أعداد الطلاب بالتعليم الثانوى بين عامى ٢٠٠٤/٢٠٠٦م

العام الدراسى	عدد التلاميذ	الزيادة	نسبة الزيادة
٢٠٠٤/٢٠٠٥	٣٣٨٩٢٤١	١٨٨٨٩٠	%٥,٩٠
٢٠٠٥/٢٠٠٦	٣٢٠٠٣٥١		

(المصدر : وزارة التربية والتعليم ،الادارة العامة للمعلومات والحاسب الالى ٢٠٠٦م) .

نظام التعليم الثانوى ومدته :

تضم مرحلة التعليم الثانوى ، المدرسة الثانوية العامة ، ومدة الدراسة بها ثلاث سنوات ، والثانوى الفنى ، ومدة الدراسة تتراوح بين ثلاث وخمس سنوات ، ويوجد اختلاف فى نظام الدراسة والمناهج ، والتقويم في كل من المدارس الثانوية العامة ، والمدارس الثانوية الفنية بأنواعها (صناعى وزراعى وتجارى) ، وهناك قواعد محددة للقبول فى كل منها بحيث يراعى سن الطالب ، والمجموع الذى حصل عليه فى شهادة إتمام مرحلة التعليم الأساسى .

وعلى الرغم من تنوع وتباين التعليم الثانوى فى مصر وغيرها من الدول إلا أنه لايوجد نموزج لتنظيمه يمكن اعتباره وافياً وكافياً لإشباع

حاجات هذه المرحلة ، كما لا يوجد تنظيم للتعليم الثانوى عامة ، يمكن اعتباره محققاً لإتاحة الفرص التربوية المتكافئة للتلاميذ فى هذا العصر [٤٨] .

أولاً – المدرسة الثانوية العامة :

وهى المدرسة التى تركز على الجانب الأكاديمى ، ومدة الدراسة بها ثلاث سنوات ، وتهدف إلى إعداد الطالب للحياة إلى جانب تهيئته لمرحلة التعليم العالى والجامعى .

وقد مرت الدراسة بالتعليم الثانوى العام بتغيرات كثيرة فى الدراسة ، وكيفية التقويم بها ، من هذه التغيرات الاتجاه وكانت الدراسة فى الصفين الأول والثانى عامة لجميع الطلاب ، وتخصصية اختيارية فى الصف الثالث تبعا للشعب (أداب وعلوم).

وفى إطار عملية التطوير للثانوية العامة تتضمنت خطة الدراسة أربع مجموعات دراسية بدءاً من عام ٩٢ /١٩٩٣ هى مجموعة المواد الأساسية الإجبارية ،وتشمل اللغات التربية الدينية والتربية الرياضية، ومجموعة المواد التخصصية ، وتضم شعبتى الآداب والعلوم، ويختار الطالب إحداها ثم مجموعة المواد الاختيارية ، وتتكون من مجموعتين يختار الطالب مادة واحدة من كل مجموعة ، وأخيراً المستوى الخاص ،ويجوز للطالب أن يختار مادة أو مادتين ،علماً بأن الرسوب بهما لا يؤثر على نتيجة الطالب ،

وقد أجرى تغيير لهذا النظام فى عام ١٩٩٤ وتناول المقررات الدراسية وتصنيفها ، وكذلك امتحان الثانوية العامة ، وأصبحت درجات الطالب للتأهل للتعليم العالى ، والجامعى تحسب على امتحان السنتين الثانية والثالثة ، وألغى بمقتضاه نظام التشعيب السابق ، وأصبحت

مقررات الدراسة بالتعليم الثانوى العام تتكون من مواد إجبارية ، وأخرى اختيارية ويمتحن الطالب على مرحلتين (٤٩) .

أهمية المدرسة الثانوية العامة فى مصر:

نشأت المدرسة التجهيزية فى عهد محمد على حيث كان هدفها تجهيز التلاميذ للدراسة بالمدارس العالية ، أو الخصوصية التى أنشأها محمد على ، وكانت تحصل على تلاميذها فى البداية من خريجى الأزهر الذين لا يعرفون اللغة الأجنبية ، ولا تؤهلهم الدراسة بالأزهر لمواصلة التعليم العالى الذى كان يهدف إلى خدمة الجيش والأسطول .

وقد أنشئت أول مدرسة تجهيزية فى مصر عام ١٨٢٥ بالقصر العينى ، وبعد اثنتى عشرة عاما أسست مدرستان تجهيزيتان أحدهما فى القاهرة ، والأخرى فى الأسكندرية وكانت المدارس التجهيزية تتلقى تلاميذها من مكاتب المبتديان ، وتعمل على إعدادهم للمدارس الخصوصية .

ويتضح الهدف من إنشاء المدارس التجهيزية إذا علمنا الظروف التى أدت إلى إنشائها ، فقد بدأ محمد على فى إقامته لنظام التعليم الحديث فى مصر بداية معكوسة فبدأ بإنشاء المدارس الخصوصية " العالية " أولا ، وكان طلاب هذه المدارس ممن تلقوا التعليم فى المعاهد الأزهرية القديمة .

وقد شعر محمد على بانخفاض مستوى هؤلاء الطلاب ، فما حصلوه فى المكاتب لا يتعدى حفظ القرآن الكريم وقراءة الكتب الأزهرية الأولية فى الدين والنحو والصرف وقواعد الحساب والخط الثلث ، وهذا المستوى بالطبع لا يمكنهم من استيعاب العلوم الحديثة كفنون الحرب والطب ، والهندسة ، واللغات الشرقية ، والغربية التى تقدمها المدارس الخصوصية (٥٠) .

وكانت العلوم الحديثة هى التى تدرس فى هذه المدارس ، ونظرا لعدم توفر المدرسين المتخصصين اتجه محمد على إلى إسناد" المسئوليات التعليمية الى الأجانب ، وكان هناك من يترجم الدروس إلى العربية فضلا عن دفع التلاميذ إلى تعليم اللغة الفرنسية ،وبعض اللغات الأخرى (٥١) .

ولما كان هدف إنشاء المدرسة التجهيزية مرتبط بالإعداد للمدارس الخصوصية ، فقد نصت على ذلك قوانين التعليم التى وضعت عام ١٨٣٦ –١٨٣٧ حيث جاء فيها أن التعليم التجهيزى هـو المرحلـة الثانيـة ،أو الوسطى يلتحق به التلاميذ بعد نجاحهم فى المدرسة الابتدائيـة فيعـدهم للالتحاق بالمدارس العالية .

ولم يختلف الأمر كثيراً بالنسبة لأهداف التعليم الثانوى فى عهـد من جاءوا بعد مجمد على فظل الهدف الرئيسى للمدرسة الثانوية هو إعداد الطلاب للدراسة بالمدارس الخصوصية ، إلى جانـب إعـدادهم لـشغل الوظائف البسيطة فى دواوين الحكومة كلما استدعت الحاجة إلى ذلك.

وفى فترة الاحتلال تأثرت المدرسة الثانوية بالسياسة العامة التـى فرضتها سلطات الاحتلال ، حيث هدفت لإعـداد فئـة مـن المـوظفين الإداريين الذين يحفظون اللوائح والقوانين للعمل فى خدمة مصالح وحاجة سلطات الاحتلال ، ولذلك تأكدت وظيفة التعليم الثانوى فى الإعداد للعمل فى دواوين الحكومة ، وأصبح ذلك هدفاً رئيسياً فى التعليم الثـانوى فـى مصر ، وإن كان هدف الإعداد للمدارس العالية أيضاً ، ولكـن الهـدف الأول كان مسيطراً ، ومستحوذاً على الاهتمام الأكبر .

وكان هذا الاهتمام واضح فى تقرير وزارة المعـارف ، فيـنص تقرير نظارة المعارف عام ١٨٨٦ على أن الغرض من تعلـيم التلاميـذ بالمدارس الثانوية هو ترشيحهم للدخول فى بعض الوظـائف الإداريـة ،

وإعدادهم لتأدية الامتحانات اللازمة للحصول على شهادة الكفاءة التى لابد منها لكل راغب فى تلقى العلوم العالية بمدارس مصر وأوربا .

ومن الملاحظ أنه أيا كانت الصورة التى أنتظم بها التعليم الثانوى فى الفترة السابقة لم يخرج عن كونه سلماً إلى الوظيفة الحكومية من مكانة اجتماعية متميزة، وتشعر صاحبها بالاطمئنان على مورد رزقه الشهرى الثابت الذى يحصل عليه دون عناء كبير [٥٢] .

أهداف المدرسة الثانوية العامة فى مصر:

يمكن تلخيص أهداف المدرسة الثانوية العامة والتى حددتها لجنة تطوير التعليم الثانوى فيمايلى [٥٣] :

١- الاستمرار فى تحقيق تكامل إعداد الطالب فى نواحى النمو الجسمية والعقلية والوجدانية والروحية عن طريق:

- إكساب الطالب العادات الجسمية والصحية السليمة بإتاحة فرص النشاط الرياضى له و تدريبه على الخدمات الصحية .
- تنمية معارف الطلب ومهاراته العقلية ومدركاته الكلية وتشجيع الطلاب على التجديد والابتكار وإشباع حاجاتهم الثقافية والعلمية ، وذلك لمواصلة التعليم لأعلى مراحل .
- توفير الرعاية النفسية للطلاب ، وإعطائهم فرص الاستمتاع بالحياة وجمالها .
- ترسيخ العقيدة الدينية لدى الطلاب ، وتربية الضمير الخلقى والوازع الدينى لديهم .
- تدريب الطلاب على تحمل المسئوليات داخل المدرسة وخارجها .

٢ - الاستمرار فى الإعداد القومى والوطنى [٥٤] ، وبيان أصالة الأمة العربية ، ودورها فى بناء الحضارة الإنسانية ، وكذلك دور مصر العربية فى المجال الدولى .

٣ – إعداد الطلاب والشباب فى مجتمع اشتراكى ديمـوقراطى يعتمد على مبدأ المواطنة ، وتبصير الشباب بفلسفة مجتمعنـا النظريـة ، وتدريبهم عليها بالممارسة العملية فى حيـاتهم المدرسـية ، والأنـشطة التربوية والإعلامية ، ومن خلال جماعاتهم المدرسية واتحادهم الطلابي ٠

٤ – إعداد الطلاب للحياة العملية فـى المجتمـع ، وإكـسابهم المهارات التكنولوجية الحديثة والمتطورة ، وذلك بإتاحة الفرص لممارسة الأنشطة العملية ، والتزود ببعض خبرات العمل فى الصناعة والزراعة ، والتعرف على مجالات الحياة العملية، والفرص المتاحة لهم بعد تخرجهم، وأنواع التعليم العالى ، وتوجيههم إليها وفق قدراتهم واستعدادهم ٠

٥ – تعويد الطلاب على تذوق النـواحى الفنيـة المختلفـة فـى الموسيقى ، والآداب والفنون الأخرى بأنواعها ٠

٦ – العمل على تنشيط ميول الطلاب عن طريق تنوع أسـاليب النشاط المدرسى ، حتى يتعرف الطالب على ميوله بموضوعية ٠

٧ – تنمية الحساسية الاجتماعية لدى الطلاب وخدمـة البيئـة ، والالتزام الاجتماعى ٠

وإذا كانت المدرسة الثانوية العامة تهدف إلـى إعـداد الطـلاب للحيـاة ، ومواصلة التعليم العالى مـن خـلال تزويـدهم بالمعلومـات والمعارف ، فإن الإعداد للحياة وتزويـد الطـلاب بالمهـارات العمليـة والتطبيقية مازال قاصراً وبعيـداً عـن تقنيـات العـصر ومتطلباتـه ، واحتياجات سوق العمل ، والتطورات الحادثة به محلياً وعالمياً (٥٥) .

نظام الدراسة فى المدرسة الثانوية العامة :

وقد تم تعديل نظام الدراسة في المدرسة الثانوية العامة بإدخـال

نظام الثانوية العامة الجديدة الذي صدر بالقانون رقم (٢) لــسنة ١٩٩٤ ، وألغى بمقتضاه نظام التشعيب السابق الذي كان موجوداً في النظام القــديم (أدبي وعلمي) ، وأصبحت مقررات الدراسة بــالتعليم الثــانوي العــام مكونة من مواد إجبارية وأخرى اختيارية ،وأصبح نظام الثانوية العامة يتم على مرحلتين : الأولى في نهاية السنة الثانية ، والثانية في نهاية الــسنة الثالثة وقد تم تطبيق هذا القانون على الطلاب المقيدين في الــصف الأول بمرحلة التعليم الثانوي العام في العام الدراسي ٩٣ / ١٩٩٤ وجدول (١) التالي يوضح خطة الدراسة بنظام الثانوية العامة الجديدة :

جدول (١) يوضح خطة الدراسة فى نظام الثانوية العامة

المرحلة الأولى (الصف الثاني) المواد الدراسية .	عدد الحصص	المرحلة الثانية (الصف الثالث) المواد الدراسية	عدد الحصص
أولاً: المواد الإجبارية:		أولا المواد الإجبارية :	
– التربية الدينية .	٢	– التربية الدينية (٢)	٢
– اللغة العربية .	٦	اللغة العربية (٢)	٦
– اللغة الأجنبية .	٦	اللغة الأجنبية الأولى (٢)	٦
– اللغة الأجنبية الثانية .	٦	التربية القومية	١
– التربية الرياضية .	١	*التربية الرياضية*	٢
ثانيا :المواد التخصــصية		ثانيا: المواد التخصصية	
(اختيــار الطالــب ثــلاث		(يختار الطالب مادتين)	
مواد)		*الفيزياء*	٥
الكيمياء	٥	*الرياضيات*	٥
الأحياء	٥	*التاريخ*	٥
الرياضيات (١)	٥	*الفلسفة والمنطق*	٥

الجغرافيا	٥	الاقتصاد والإحصاء	٥
علم النفس والاجتماع	٥	(٢) المـــواد التطبيقيـــة	
الجيولوجيا وعلوم البيئة	٥	(إجباريـــــة) ويختـــــار	٤
		الطالب مادة واحدة	٤
		التربية الفنية	٤
		التربية الموسيقية	٤
		الاقتصاد المنزلي	
		المجـــال التجـــاري –	٤-٤
		الصناعي –الزراعـــي–	٤-٤
		الحاسب	٣١
مجموع الحصص	٣٦	مجموع الحصص	١
ثالثـــاً :مـــواد المـــستوى		ثالثـــاً:مـــواد المـــستوى	١
الرفيع(اختيارية)	١	الرفيع (اختيارية)	١
– الأحياء	١	–اللغة العربية	١
– الجغرافيا		–اللغة الأجنبية الأولى	
		–الرياضيات	
		–الفلسفة والمنطق	

ثانياً: التعليم الثانوى الفنى :

وتتراوح مدة الدراسة به بين ٣-٥ سنوات ويضم أنواع الثانوى التعليم الزراعى والصناعى والتجارى ، "ويلتحق بمرحلة التعليم الفنى الطلاب بعد إتمام شهادة التعليم الأساسى ، ولكل نوع منه أهدافه ومناهجه الدراسية ووسائل تقويمه ، ويمكن تحويل الطلاب الذين أدوا امتحان الثانوية العامة فى المرحلة الأولى (الصف الثانى الثانوى العام) ، وقيدهم بالتعليم الثانوى الفنى نظام الثلاث سنوات [٥٦] وقد بلغ عدد الطلاب بالتعليم الثانوى الفنى بأنواعه الثلاثة ٢٠٠٥/٢٠٠٦حوالى ١٩٦١١٦٢ طالباً [٥٧]، وجدول (٦) التالى يوضح تطور أعداد الطلاب بهذه المرحلة بين عامى ٢٠٠٤/٢٠٠٦م .

جدول (٦)

يوضح تطور أعداد الطلاب بالتعليم الثانوى الفنى بين عامى ٢٠٠٤/٢٠٠٦م

العام الدراسى	عدد الطلاب بالصناعى	عدد الطلاب بالزراعى	عدد الطلاب بالتجارى	الإجمالى
٢٠٠٤/٢٠٠٥	١٠٥٠٩٧٠	٢٥١٠٢١	٧٨٨٠١٧	٢٠٩٠٠٠٨
٢٠٠٥/٢٠٠٦	٩٩٢٠٥٧	٢٢٣٣٨٦	٧٤٥٧١٩	١٩٦١١٦٢

(المصدر: وزارة التربية والتعليم ،الادارة العامةللمعلوما والحاسب الالى ٢٠٠٦م).

وإذا كانت الدولة ترى أن التعليم الفنى ضرورة من ضروريات الحياة ، و بدونه يصعب التكيف مع المتغيرات العلمية المعاصرة ، فأن

متغيرات الحياة تزداد تنوعـــاً و تعقيداً فى كل يوم ، ولذلك يجب أعـــادة النظر فى فلسفة التعليم الفنى وأهدافه ، حتى يتمشى مع هذه المتغيـــرات سواء على المستوى المحلى والعالمى ، ويسهم فى تحقيق أهداف المجتمع وتحقيق مزيد من فرص التنمية ، والتقدم الاجتماعى والاقتـــصادى عـــن طريق تنمية الفرد ، ومشاركته الإيجابية فى تحقيق هذه الأهداف .

وتنقسم مدارس التعليم الثانوى الفنى إلى :

أ – المدارس الثانوية الفنية نظام ثلاث سنوات ، وهذه المـــدارس تعمل على إعداد العامل الفنى المزود بالمعرفـــة والمبـــادئ، والمهـــارت الأساسية الفنية فى مجالات الصناعة والزراعة والإدارة والخدمات.

ويتم القبول بهذه المدارس بعد شهادة إتمام الدراسة فـــى مرحلـــة التعليم الأساسى وتتراوح أعداد المقبولين به بحوالى ٧٠% من إجمـــالى هؤلاء الطلاب ،ويتم توزيعهم على المدارس الـــصناعية بنـــسبة ٤٧ % والمدارس الزراعية بنسبة ١٣ % والمدارس التجارية حـــوالى ٤٠ % ، والدراسة بهذه المدارس لها طبيعة خاصة حيـــث تجمـــع بـــين الدراســـة النظرية الأكاديمية والدراسة العملية التطبيقية من خلال الورش والمزارع الملحقة بكل منها .

ب – المدارس الفنية نظام الخمس سنوات وهذه المدارس تهـــدف إلى إعداد إخصائى فنى أو معلم للمواد العملية (الورش) فى مجـــالات الصناعة والزراعة والتجارة والخدمات الفنية ، وتقبل الطلاب بعد إتمـــام الدراسة بمرحلة التعليم الأساسى ، ويعقد امتحان فى نهاية الصف الخامس ويحصل الخريج على دبلوم المدارس الفنية المتقدمة نظام الخمس سنوات مع بيان التخصص أو الشعبة التى تخرج منها الطالب .

- أهم مشكلات التعليم الثانوي فى الوقت الحالى :

يعاني الواقع التعليمي بالمرحلة الثانوية في مصر من العديد من المشكلات يمكن رصدها فيما يلي :

١ – مشكلات التعليم الثانوي العام :

يمكن تشخيص أهم مشكلات التعليم الثانوي العام فيما يلي :

- غموض فلسفة التعليم الثانوي العام ، وعدم وجود رؤية واضحة تكون بمثابة إطار مرجعي موجه للتعليم الثانوي العام[٥٨].
- عدم واقعية أهداف التعليم الثانوي العام ، والتركيز على الإعداد للجامعة وإغفال إعداد الفرد للحياة وما يتطلبه من مهارات عملية تلبي احتياجات الفرد ومتطلبات المجتمع تنمويا لمواجهة تحديات المستقبل [٥٩]
- عجز بنية التعليم الثانوي عن الوفاء بمتطلبات الإعداد والتأهيل للتعليم الجامعي أو التأهيل المهني لغياب التطبيقات والتدريبات العملية والمهنية[٦٠] وبالتالي عدم تحقيق متطلبات التنمية .
- تكرار فرص إخفاق الطلاب في الثانوية العامة ، أو عدم تحقيق رغبتهم في الالتحاق بأحد كليات القمة ، مما يجعلهم يعانون من مرارة الفشل والاغتراب، والانقلاب على المجتمع، وزيادة سخطهم عليه .
- افتقار نظام التعليم الثانوي العام في مصر إلى المرونة والقدرة على مواجهة تحديات سوق العمل ، وعدم ارتباط التعليم الثانوي بمؤسسات المجتمع المختلفة خاصة في المجال المهني والفني [٦١] قصور التجهيزات والإمكانات المادية والإدارية بالتعليم الثانوي [٦٢]وما يترتب على ذلك من معوقات للعملية التعليمية و التدريسية ،والتأثير على كفاءتها ،وعدم تحقيق أهدافه بالدرجة المطلوبة من الجودة والإتقان .

٢- **التعليم الثانوي الفني :**

تحدد الدراسات أهم مشكلات التعليم الفني فيما يلي [٦٣] : –

- الفصل الكامل فيما بين الجانب النظري والجانب العملي والفني ، ووجود ازدواجية ليس فقط في مستوى المرحلة ،بل أيضا داخل التعليم الفني بين ما هو نظري وما هو عملي أو مهني .
- جمود مناهج التعليم الفني ، فعلى الرغم من محاولات التجديد والتطور للمناهج الدراسية في بعض المراحل التعليمية الأخرى، فان مناهج التعليم الثانوي الفني لم تحظ بهذا القدر من الاهتمام والتطوير ، مما زاد من تخلفها وعدم ملاءمتها لسوق العمل ،ومتطلبات المجتمع المهني .
- افتقار التعليم الثانوي الفني إلى وسائل اتصال جيدة مع مراحل التعليم الأخرى ، أو حتى مؤسسات العمل والإنتاج في المجتمع ، وبالتالي انعزال المدارس الفنية والتعليمية بها عن المستجدات في عالم المهن والحرف ، وابتعادها عن مؤسسة العمل بالإنتاج .
- اعتماد التعليم الفني على الطلاب القادمين من مرحلة التعليم الأساسي والحاصلين على أدنى الدرجات في الاختبارات التحصيلية ، أي يلتحق به الطلاب الأدنى علميا ، وغالبا اجتماعيا واقتصاديا .
- تدني مستوى كفاءة معلمي التعليم الفني وافتقارهم إلى إستراتيجيات التدريس الحديثة والمتطورة نظراً لقصور في إعداده، وانعدام فرص التدريب، والتأهيل العلمي و الأكاديمي له .
- ضعف الكفاءة الداخلية لمؤسسات التعليم الفني، بما تتطلبه هذه المؤسسات من عمليات إدارية وفنية .

- عجز مرحلة التعليم الثانوي الفنى عن الوفاء بالطموحات بنوعيات ومجالات التعليم فيها ، وعدم ارتباطها باحتياجات التنمية والإسهام في إنجازها بشكل متكامل .

- إسهام التعليم الثانوي في زيادة معدلات البطالة بأنواعها المختلفة السافرة والمقنعة والموسمية، حتى وصل عدد العاطلين إلى أربعة ونصف مليون عاطل ، كما أن المنتج بمستويات كفاءة متدنية لا تتناسب مع المواصفات الفنية المطلوبة و رفضهم من قبل مؤسسات العمل والإنتاج أو مشاركتهم في أعمال إدارية وانخفاض عائد العمل وتدني مستوى جودته ، نتيجة لعدم مواءمة مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل .

- سوء العلاقة بين المؤهلات الفنية والخبرات العملية ،وبين مواقع العمل والمؤسسات الإنتاجية، وبينها وبين هياكل الأجور والمرتبات .

- عدم وجود توازن في حجم العمالة بين التخصصات الأكاديمية والفنية ، ففي الوقت الذي نجد فيه فائقين في بعض القطاعات والتخصصات ، نجد ندرة في تخصصات أخرى نتيجة لعدم ارتباط التعليم باحتياجات سوق العمل ، واحتياجاته الآنية والرؤى العلمية والمهنية المستقبلية .

وعن علاقة التعليم عامة والثانوي خاصة بسوق العمل تذكر الدراسات مايلى [٦٤] :

١- عدم وجود بيانات دقيقة عن احتياجات ومتطلبات قطاع الإنتاج والخدمات من خريجي التعليم .

٢- غياب الربط والتنسيق بين تخطيط القوى العاملة والسياسات التعليمية مما أدى إلى زيادة فى بعض التخصصات غير مطلوبة لسوق

العمل ، مع عدم جدوى برامج التدريب التحويلي فى التخفيف من هذه الزيادة .

٣- إن سوق العمل مازال يفضل أصحاب الخبرة عن حملة الشهادات الفنية، وذلك لتدنى مهاراتهم الفنية ، وعدم مطابقتها للمواصفات المطلوبة التى تتطلبها التكنولوجية المتطورة المؤسسات والشركات والمصانع .

٤- عدم وجود خطة طويلة الأجل باحتياجات سوق العمل يعتمد عليها مخططو التعليم فى تحديد التخصصات المطلوبة لسوق العمل ، وكذلك المهارات التى يتطلبها كماً ونوعاً .

٣ـ التعليم الثانوي و متطلبات سوق العمل فى مصر :

تحظى قضية ارتباط التعليم بسوق العمل بأهمية كبرى لدى قطاعات المجتمع المختلفة، ومما يزيد من أهمية هذه القضية أن العملية التعليمية والتدريبية مكلفة ،وتحتاج إلى استثمارات كثيرة ، كما أن هناك شكوى مستمرة من عدم ملائمة مخرجات نظام التعليم والتدريب لمتطلبات سوق العمل .

والمشكلة الأساسية التي تواجه المتخصصين عن التعليم عامة والتعليم الثانوي خاصة، هي كيفية تقدير احتياجات سوق العمل من قوة العمل حاليا ومستقبلا كأساس للربط بين التعليم وسوق العمل ، لأن التعليم عملية طويلة الأمد وتحتاج إلى وقت طويل ، تتطور وتتغير خلاله حركة سوق العمل ، ومتطلباته من العمالة والتخصصات الفنية والمستوى المهارى المناسب، نتيجة للمتغيرات التي تطرأ على القطاع الاقتصادي ، وما يستجديه من مهن تحتاج إلى مهارات معينة ومستوى فني عال من العمالة .

ولذلك تحرص الدول التي تأخذ باقتصاديات السوق إلى ترك عملية التقدير لاحتياجات سوق العمل إلى آليات السوق والأجر ، حيث يلعب الأجر الذي يحصل عليه العامل دوراً مهما في تحول منظومة المهن في المجتمع ولذلك لابد من التخلي عن الطرق القديمة والتقليدية و التى تكون أحيانا عديمة الجدوى فى تخطيط القوى العاملة ،وتحديد الاحتياجات الفعلية منها ،والتى تتمشى مع آليات "سوق العمل أو ما يسمى بآلية نظام معلومات سوق العمل" (٦٥) .

وهناك اتفاق على النسب التي تحدد هرم القوى العاملة واحتياجات السوق من خريجي التعليم دولياً استناداً إلى التحصيل الدراسي ، بحيث يبقى أن تكون النسب الإحصائية من خريجي الجامعات إلى الفنيين من خريجي المعاهد الفنية إلى العمالة الماهرة من خريجي المدارس المهنية ومراكز التدريب" بنسبة (١ : ٣ – ٤ : ٢٠ – ٤٠) وتختلف هذه النسب باختلاف طبيعة العمل والتخصص والمستوى التكنولوجي، فقد تكون في حدود(١ :٢ : ١٠) في الصناعات الإلكترونية ، وتعمل إلى (١ : ٤ : ٤٠) في قطاعات التشييد والبناء ، وهذه النسب ضرورية لتحقيق التنمية في أي مجتمع (٦٦) .

لقد أجريت عدة دراسات لحصر متطلبات سوق العمل فى مصر، ومن أهم هذه الدراسات ما قام به المسئولون عن مشروع مبارك –كول فى مصر فى عام ١٩٩٦ بهدف إجراء حصر لحاجات سوق العمل من العمالة الماهرة كشرط لتنفيذ التدريب المزدوج فى مصر ، وذلك فى القطاعات الأربعة (الحكومي – العام –الخاص– الاستثماري).

وقد " أوضحت الدراسة زيادة "الطلب على العمالة الفنية الماهرة من الحاصلين على مؤهلات متوسطة من خريجي المدارس الفنية ،

ومراكز التدريب المهني وخاصة فى المهن المستحدثة فى سوق العمل بقطاعات المختلفة ، وأكدت على ضرورة إدخال هذه التخصصات والمهن فى مجالات الدراسة فى التعليم ، وخاصة التعليم الفني لتخريج العمالة الفنية وسد احتياجات سوق العمل [٦٧] .

مشروع مبارك – كول لتطوير التعليم الفنى والتدريب المهنى فى مصر:

وكانت بداية الاتفاق حول هذا المشروع عام ١٩٩١م ، ثم توالت خطواته ، ومراحل تنفيذه بعد ذلك ، ويهدف المشروع إلى حلق جيل من العمالة الفنية المدربة تدريباً علمياً وعملياً على وسائل الإنتاج والتكنولوجيا الحديثة المتقدمة ، ويلبى احتياجات المصانع والمجالات الاقتصادية الأخرى ، ويوفر احتياجات سوق العمل ، ويخلق فرص عمل للشباب ٠

وقد بدأ التطبيق العملى للاتفاق فى مطلع عام ١٩٩٤م لمدة ثلاث سنوات ، ومد المشروع لمرحلة ثانية حتى عام ٢٠٠٠م ، وتم تنفيذ المرحلة الأولى ١٩٩٥م بمدينة العاشر من رمضان بالتعاون مع جمعية المستثمرين ، وقبول حوالى ٣٠٠ طالب وطالبة فى ثلاث مهن هى ميكانيكى صناعى – إليكترونى صناعى – ملابس جاهزة ، ثم تنفيذ مدرستين للمشروع بمدينتى ٦ أكتوبر والسادات ، ثم فى ثلاث مواقع أخرى بالصعيد هى الحوامدية وجرجا وقوص بالتعاون مع شركة السكر والصناعات التكاملية وذلك فى مهنتى ميكانيكى وإليكترونى صناعى٠

وفى ١٩٩٧ تم تطبيق المشروع بالجهود الزاتية بالتعاون المصرى لمقاولى التشييد والبناء فى ثلاثة مواقع هى القاهرة (شبرا) والإسكندرية الإسماعلية فى مهنة لإصلاح وتشغيل المعدات الثقيلة ، ثم تم الاتفاق على مد المشروع لمرحلة ثانية حتى عام ٢٠٠١ ويتم التدريب حالياً على تسع مهن هى ميكانيكى صناعى ، إليكترونى صناعى ،

الملابس الجاهزة ، المعدات الثقيلة التمريض ، النسيج ، المصنوعات الجلدية ، فنى تركيبات صحية ، فنى تركيبات كهربية ، وتجرى حالياً دراسة لتنفيذ المشروع فى محافظات الغربية وقنا وبور سعيد . وسوف نتحدث عن هذا المشروع بشيء من التفصيل عند الحديث عن تطوير التعليم الفنى .

أهداف مشروع(مبارك-كول):

يهدف المشروع إلى [٦٨] :

أ- توفير العمالة الفنية الماهرة المدربة على أسس علمية وعملية باستخدام احدث أساليب التعليم والتكنولوجيا ، وخدمة الإنتاج المصري عموما حتى يتمكن من مواجهة المنافسة العالمية وزيادة حجم التصدير .

ب- توفير فرص عمل جيدة أمام الشباب سواء داخل مصر أو خارجها لمواجهة مشكلة البطالة .

ج- الاستغناء عن استقدام خبراء من الخارج لإصلاح وصيانة المعدات بالمصانع ، كما يهدف هذا المشروع على المدى البعيد إلى تطبيق هذا النظام المزدوج فى جميع المهن والحرف والوظائف المعترف بها في مصر سواء في الزراعة أو الصناعة أو التجارة ...الخ .

د- يسعى على المدى البعيد من خلال تعديل قوانين العمل إلى تطبيق مبدأ الحصول على التراخيص لمزاولة المهنة .

مجالات تطبيق المشروع :

ويعتمد المشروع على أساس تطبيق التعليم المزدوج فى أربعة مجالات هى [٦٩]

١) مكان التعليم والتدريب : حيث يقوم النظام على أساس الدراسة

النظرية لمدة يومين في إحدى المدارس الثانوية الفنية ، وأربعة أيام تدريبا عمليا في المصانع والشركات (أو ما يعادل ذلك من تعليم وتدريب مجمع) .

٢) إعداد المناهج : حيث يشترك الخبراء الألمان والمختصون بالمصانع والشركات مع المتخصصين بالتربية والتعليم في إعداد مناهج الدراسة النظرية والمناهج العملية .

٣) التقويم : يشترك المختصون بالمصانع والشركات التي يتدرب فيها الطلاب مع المختصين بالوزارة في إعداد الامتحانات التحريرية وتقويم الطلاب عملياً .

٤) التمويل : يساهم الجانب الألماني في المشروع عن طريق تقديم الخبراء لمدة قصيرة أو طويلة ، و إمداد المدارس المشتركة في المشروع ببعض المعدات والآلات اللازمة للتدريب ، إلى جانب تحمل كلفة المدرسين بالداخل والخارج ، وتتحمل جمعيات المستثمرين وأصحاب المصانع والشركات كلفة التدريب بها ،إلى جانب ما هو مدرج بموازنة الوزارة لنفقات التعليم والتدريب .

ويشترك في المشروع كلا من :

- وزارة التربية والتعليم .
- الوكالة الألمانية للتعاون الفني **GTZ** ممثلة للوزارة الاتحادية للتعاون الدولي والتنمية الألمانية **BMZ** .
- رجال الأعمال وجمعيات المستثمرين والاتحادات .

رابعاً : تمويل التعليم العام فى مصر

يتضمن ما يلى :

- مقدمة .
- تمويل التعليم العام والإنفاق عليه فى مصر.
- الأسس التى يعتمد عليها الإنفاق على التعليم العام فى مصر.
- مشكلات تمويل التعليم العام فى مصر فى الوقت الحالى .

مقدمة :

لقد أصبح تطوير التعليم قضية ملحة وشاغلاً يومياً ، وهماً من هموم المجتمع بجميع فئاته وطوائفه ، وقفزت هذه القضية إلى مقدمة الأولويات فى خارطة التنمية ، واحتلت جزء كبيراً فى الخطاب السياسى الرسمى ، وفى برامج العمل الحكومية ، وكذلك أنشطة هيئات العمل المدنى ، والمنظمات غير الحكومية .

وعقدت الندوات والمؤتمرات واللقاءات والاجتماعات عالمياً ومحلياً ، لمناقشة قضايا التعليم ومصادر تمويله ، وبحث أساليب تطويرها، وزيادة فعاليتها ، باعتبار الإنفاق على التعليم مسئول ولو جزئياً عن كثير من مشكلاته .

ويتزايد الاهتمام بقضية تمويل التعليم والإنفاق عليه ،ومدى توفر الأموال اللازمة ، حيث يعد تمويل التعليم مدخلاً بالغ الأهمية من مدخلات النظام التعليمى باعتباره من عوامل تحقيق كفاءة التعليم وتطويره ، والوفاء بمتطلباته من الموارد البشرية والمادية ، وبدون التمويل اللازم يقف التعليم عاجزاً عن أداء مهامه الأساسية .

ولذلك يقف التمويل عقبة أمام طموح الدول فى تحقيق أمالها التعليمية ، و" خاصة فى مصر فهذه الإشكالية لا ينتظر لها أن تنتهى فى الأفق المنظور، فالاحتياجات المالية للتعليم لاتنتهى أبدا فى ضوء أهدافنا المتجددة [٧٠] ، وهكذا تضطر الدولة إلى التخلى عن بعض مشاريعها التربوية أو تأجيلها للمستقبل .

وتعتمد الحكومات سواء كانت مركزية أو محلية على مصادر متعددة لتمويل التعليم وتتحمل هذه الحكومات العبء فى تمويل التعليم ومن موازناتها العامة ، إلى جانب المصادر الأخرى كالهبات والتبرعات

ومصاريف الطلاب ، وقد يقوم بعض الأثرياء والمؤسسات الصناعية والتجارية والدينية والخيرية ، بالإسهام فى تمويل نفقات التعليم وتلبية مطالبه وخاصة فى التعليم العام [٧١].

ويرتبط الإنفاق على التعليم بالنظام السياسى والاقتصادى لكل دولة ، ففى الدول التى تعتمد على المركزية فى إدارة وتمويل مرافقها تخصص مبلغاً من ميزانيتها للإنفاق على التعليم ومراحله المختلفة ، باعتبارها السلطة المسئولة عن التعليم ومخصصاته .

وهذه المخصصات ترتبط ارتباطاً مباشراً بالدخل القومى من جهة ، وميزانية الحكومة من جهة أخرى ، ولذلك تعتبر النسبة بين ميزانية التعليم وكل من الدخل القومى والميزانية العامة من المعايير التى يستدل بها على الجهد النسبى الذى تبذله الدولة على التعليم وزيادته.

ولكن يخشى التعميم فى هذا النوع ، لأن الزيادة فى الإنفاق على التعليم قد تكون زيادة راجعة إلى ارتفاع مستوى المعيشة ، أو غلاء الأسعار وسعر التكلفة ،أو التضخم وانخفاض قيمة العملة.

أما الدول التى تعتمد على اللامركزية ، فإن الإنفاق على التعليم يتم مشاركة بين السلطات الاتحادية والسلطات المحلية ، وقد تجد تسابقاً بين السلطتين فى فرض الضرائب للإنفاق على التعليم ، حيث تقدم السلطات الاتحادية بعض المساعدات إلى السلطات المحلية للإنفاق على التعليم فى المناطق التابعة لها، لكن السلطات المحلية تعمل على الاستفادة من إمكاناتها المحلية ، والقيام بهذا الدور ، تخوفاً من وقوعها تحت سيطرة السلطة الاتحادية ، نظراً لان هذه المساعدات تكون غالباً مصحوبة بشروط .

ونتيجة للاختلاف الكبير بين الدول فى مخصصات الإنفاق على

التعليم ، فقد أوصت المؤسسات الدولية كاليونسكو بأن تكـــون ميزانيـــات التعليم فى حدود تتراوح بين ١٤ــ١٧ % من الميزانية العامـــة للـــدول ، ومن ٤ ــ ٥ % من الدخل القومى .

ولما كانت الضرائب مصدراً مهماً للإنفاق على التعليم فقد "حددت الأمم المتحدة بأن تقوم الدول النامية برفع نسبة ضرائبها من ١٠- ١٥ % من الدخل القومى الى ٣٠ ــ ٤٠ % ، وهى النسب التـــى تحققـــت فـــى بعض الدول المتقدمة كبريطانيا [٧٢] .

ولكن الاعتماد على الضرائب كمصدر للإنفاق التعليمى ليس سهلاً فى كثير من الأحيان، لأنها ترتبط بعوامل ومشكلات أخرى وتتأثر بها ، فالضرائب ترتبط بمكونـــات الطلـــب الكلـــى للاســـتهلاك والاســـتثمار والصادرات والإنفاق الحكومى ، والضرائب التـــى تفرضـــها الحكومـــة تخفض الطلب الكلى على الاستهلاك .

ومن ناحية أخرى إذا خفضت الحكومة الضرائب فسوف يـــؤدى ذلك إلى زيادة الطلب الكلى ، لأن الناس سوف تكون لديها أمـــوال أكثـــر لإنفاقها ، وإذا واجهت الحكومة بطالة عالية فيجب أن تزيد الطلب الكلـــى برفع الإنفاق الحكومى وتخفيض الضرائب ، وإذا كانت هنـــاك مـــشكلة تضخم فإن الحكومة تزيد الضرائب وتخفض إنفاقها [٧٣] .

تمويل التعليم العام فى مصر

وفى مصر يعد تمويل التعليم أحد مسئوليات الدولـــة ، وميزانيـــة التعليم جزء من الموازنة العامة للدولة ، التى توزع على وزارة التعلـــيم والوزارات الأخرى ، ولا توجد ضرائب محلية لصالح التعليم ، أو حتـــى نسب محددة من الضرائب توجه للانفاق على التعليم مباشرة، كمـــا هـــو الحال فى بعض الدول كالولايات المتحدة الأمريكية واليابان وبريطانيـــا ،

وإنما تتخلى الدولة عن بعض الضرائب ذات الطابع المحلى ، للمجالس المحلية للانفاق منها على التعليم العام ودون الجامعى . فهى ضرائب حكومية تخلت الدولة عنها لصالح السلطات المحلية ، وليس ضرائب محلية لصالح التعليم [٧٤] .

وتشير أدبيات البحث التربوى إلى أن التعليم المصرى يعانى الكثير من المشكلات التى هى فى جوهرها تتعلق بنقص التمويل اللازم للتغلب عليها ، ومنها مشكلة تدنى أجور المعلمين مما دفع الكثيرون منهم إلى البحث عن مصادر أخرى للدخل ، وممارسة بعض الأعمال التى لاتتفق وكرامة مهنة التعليم وتؤثر سلباً على أدائه المهنى أو إعطائه الدروس الخصوصية التى تهدد كيان التعليم ، وتمثل هدماً لمبدئى تكافؤ الفرص وديمقراطية التعليم ، فضلاًعن دلالتهاعلى قلة كفاءة العملية التعليمية داخل المدارس الحكومية [٧٥].

ويشير المسؤلون بوزارة التربية والتعليم إلى وجود عجز فى صفوف المعلمين يقدر" بحوالى ١١٦ ألف معلم من مختلف التخصصات الدراسية [٧٦] ، وتحاول الوزارة تقليل هذا العجز عن طريق التدريب التحويلى لبعض التخصصات الموجودة بالمدارس ، وتعيين بعض المعلمين بالأجر لسد العجز ، رغم المشكلات الناتجة عن هذا الإجراء والمتمثل فى ترك بعضهم للعمل فى أى وقت يشاءون ودون أدنى مسئولية عليهم.

وهناك مشكلة العجزفى الأبنية التعليمية ومـا يترتب عليهـامن مشكلات مثل ارتفاع كثافة التلاميذ داخل الفصول الدراسية "وصلت بعض الأحيان إلى أكثرمن (٧٠) تلميذاً [٧٧] ومازال هناك بعض المدارس التى تعمل فترتين مما يزيد الفاقد فى عائد العملية التعليمية ،

ويؤثر على كفاءة المنتج التعليمى [٧٨] إلى جانب بعض الأبنية المدرسية القديمة والمؤجرة والمعانة والتى لا تتوفر فيها الموصفات الهندسية والتربوية المطلوبة، وتفتقر إلى الأفنية وأماكن مزاولة الأنشطة التربوية وقصور فى المرافق والخدمات [٧٩].

وتؤكد التقارير على عدم قدرة النظام التعليمى فى مصر على استيعاب جميع الملزمين من الأطفال ممن هم فى سن التعليم الابتدائى ، وقد بلغ معدل الالتحاق الإجمالى فى التعليم الابتدائى حوالى ٩١% [٨٠] وهذا يعنى وجود نسبة لايستهان بها خارج المدرسة ، ولم تتوفر لهم فرص الالتحاق بالتعليم .

كما توجد بعض المشكلات الأخرى المرتبطة بالنقص فى التمويل وتتعلق بالتلميذ وتؤثر على أدائه مثل أمراض سوء التغذية ، ومن أبرز الأمثلة وأكثرها تأثيراً على الأداء المدرسى نقص الحديد الذى يسبب الأنيميا التى تنتشر انتشاراً مخيفاً بين تلاميذ مدارسنا وتتراوح نسبة انتشارها مابين ٣٠% –٥٠ % [٨١].

كذلك تؤكد المؤشرات على انخفاض الصرف على الطلاب ، وخاصة فى المدارس الثانوية الفنية حيث انخفضت معدلات الصرف على الطلاب فى المدارس الثانوية الصناعية والفنية بمقارنتها بما يحصل عليه الطلاب فى المدرسة الثانوية العامة ، رغم أن المدرسة الثانوية الفنية تتطلب من ١٠-١٥ ضعف ما تحتاجه المدرسة الثانوية العامة ، وهذا يؤدى إلى انخفاض مستويات الجودة لخريجى المدارس الثانوية الفنية ، وتدنى كفاءتهم [٨٢] .

كما أن هناك مشكلات أخرى تتعلق بضعف الموارد المالية التى تنفق على التعليم فى مصر ومن هذه المشكلات التسرب والرسوب ، ففى

نظام تعليمى تختفى فيه التجهيزات التربوية الحديثة ، ومن ملامحه الفصول ذات الكثافات العالية والتى لايمكن أن نتوقع منه مستويات مناسبة من جودة الخدمة التعليمية (٨٣) .

كل هذا يدل على وجود مشكلات تتعلق بنقص الموارد المالية للانفاق على التعليم قبل الجامعى ، وتؤثر جميعها على جودة العملية التعليمية ونواتجها التربوية ، وتتطلب البحث عن مصادر دائمة وفعالة لتمويل التعليم والإنفاق عليه .

وقد اهتمت بعض الدراسات بتمويل التعليم العام فى الدول المختلفة ومن هذه الدراسات ومنها

دراسة جيسكى ترج ومكمهون ولتر (Geske G . Terrg and Mcmahon W.) تمويل التعليم ١٩٨٢(٨٤) ،واستهدفت الدراسة تحقيق توزيع أفضل للمخصصات التربوية عن طريق تحسين الكفاية والعدالة فى موزنات التعليم فى الولايات المتحدة الأمريكية ، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفى .

وكان من أهم نتائجها إمكانية إيجاد اليات لتحسين الكفاية بغير إنقاص للعدالة ، وأن تحقيق العدالة يعد مصدراً من مصادر تحسين التمويل ، وأن تحقيق الكفاية والعدالة يتحققان من خلال تحسين التربية والتعليم للجميع والمشاركة المجتمعية .

ودراسة كنجت بلان (Knight Blan) إدارة تمويل التعليم ، ١٩٨٣(٨٥) واستهدفت الدراسة وضع دليل عمل للعاملين فى الحقل التربوى من معلمين ووكلاء ونظار ورؤساء أقسام ومديرين وأمناء مخازن وأعضاء اللجان التربوية ، ومعدى ومقدمى البرامج أثناء الخدمة فى تمويل المدارس فى المملكة المتحدة ، واستخدمت الدراسة المنهج

التاريخى فى تتبع تمويل المدارس فى المملكة المتحدة، وكـذلك المـنهج الوصفى .

وكان من أهم نتائجها عجز سلطات التعليم المحلية فى إنتاج قاعدة بيانات كافية عن المدارس خاصة فيم يتعلق بنفقات المدارس ، ودراسـة الوحدات المدرسية قليلة التكلفة فى مناطق متعددة ، وأسباب قلة التكلفة ، وتحسين الإحصائيات القومية عن التعليم .

ودراسة كروكر هورسـتمان (Croker Horstman) تمويـل التعليم فى إنجلترا ، ١٩٨٣[٨٦] واستهدفت الدراسـة معالجـة عوائـد ومخصصات التربية ومصادرها وتوزيعها ، ودور السلطات المحليه فـى توزيع ميزانية التعليم ومجالات إنفاقها ، ومصادر تمويلها ، واسـتخدمت الدراسة المنهج الوصفى.

وكانت أهم نتائجها أن كلفة الطالب فى مدارس نوعيـة خاصـة تساوى تقريباً التكلفة للطالب فى معظم المقاطعات المختلفة ، كما أنه رغم سيطرة السلطة المركزية فهناك قدر من السـلطة والمسـئولية للسـلطات المحلية فى تمويل التعليم والإنفاق عليه .

ودراسة دنسون (Dennison.W.F) تمويل التعليم ومـصادره ١٩٨٤، [٨٧] واستهدفت الدراسة الإدارة الفعالـة لمـصادر التمويـل ، وتحديد الاستخدام الأمثل للمصادر المتاحة، وخاصة فى ظـروف تزايـد النفقات وقلة الموارد ، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفى ، وكان مـن أهم نتائجها ضعف المعايير التى تحدد مرتبات المعلمين وضرورة رفـع الوعى التحويلى لدى المعلمين ، كما أشارت الدراسة إلى أهمية التركيـز على سنوات التعليم ، والقروض الطلابية لتمويل التعليم فى بريطانيا، إلى جانب الاختلاف الشديد فى النفقات المخصصة لكل طالب عـن طريـق السلطات المحلية فى إنجلترا.

ودراسة فؤاد أحمد حلمي : تمويل التعليم الأساسي في مصر: رؤية مستقبلية (١٩٩١) [٨٨] واستهدفت الدراسة التعرف على صفة التعليم الأساسي خلال العقدين الماضي والحالي ومصادر التمويل المتاحة لتمويل التعليم الأساسي، وأوجه الفاقد في جوانب التعليم الحالي ، وكيفية تنمية أوجه الإنفاق الحالية وترشيدها ، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي وكانت أهم نتائجها ، وجود مشكلة في تمويل التعليم الأساسي في مصر والدول النامية ، وتحديد مجموعة من الأسس ترتكز علها عملية تمويل التعليم عامة ، والتعليم الأساسي خاصة منها :

أن النظر الى التعليم على إنه استثمار لا مجرد خدمة استهلاكية ، واعتماد تمويل التعليم في مصر على الدعم الحكومي ،وذلك على عكس البلاد والدول الصناعية المتقدمة .

ودراسة أودن ألن و لورانس(Allan and Picus ،Odden Lewrence): تمويل المدرسة (١٩٩٢)[٨٩] واستهدفت الدراسة التعرف على تمويل المدرسة في ظل الاتجاهات الحديثة كالإنتاجية ، والإنجاز الطلابي ، وتحديد التكلفة والأموال اللازمة لتحقيق الأهداف القومية ، وتوزيع الميزانية التعليمية بين الأدارات والمدارس والبرامج والدارسين ، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي .

وكانت أهم نتائجها ضرورة ايجاد نظام جديد لتمويل المدارس وتحقيق العدالة ، والتركيز على كيفية استخدام الأموال المتزايدة والمخصصة للتعليم في تحسين أداء الدارسين ، وزيادة إنتاجية نظام التعليم العام على مستوى الدولة .

ودراسة المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية : تنويع مصادر تمويل التعليم دراسة مقارنة (١٩٩٣) [٩٠] واستهدفت التعرف على

مصادر تمويل التعليم في مصر، وعلاقة نظام التمويل بالنظام الاقتصادي والاجتماعي ، وضرورة البحث عن مصادر جديدة لتمويل التعليم في مصر، والتعرف على أهم النماذج العالمية لمصادر تمويل التعليم ، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي .

وكانت أهم نتائجها الصلة القوية بين النظام الاجتماعي والاقتصادي ، وعمليات تمويل التعليم ومصادره ، كما أوضحت أن الأزمة الاقتصادية العالمية منذ السبعينيات قد أثرت على التعليم وخاصة نظم تمويله ، وأن قضية تمويل التعليم في مصر من أهم القضايا التي تجمعت حولها الاراء والاتجاهات والقوى الاجتماعية .

ودراسة عبد السلام الشبراوي عباس : تمويل التعليم الفني في جمهورية مصر العربية في ضوء التطورات العالمية (دراسة مستقبلية) (١٩٩٨)[٩١] واستهدفت الدراسة التعرف على مصادر تمويل التعليم الفني في مصر ، وتحديد أهم التطورات والتغيرات العالمية ، والتي تحتم إعادة النظر في تمويل التعليم الفني في مصر لمواجهة متطلبات المستقبل ، واستخدم الباحث المنهج الوصفي ،وكان من أهم نتائجها التوصل إلى رؤية مستقبلية لتمويل التعليم الفني في مصر تتوافق مع المتغيرات العالمية المعاصرة ، وتحقيق الأهداف المرجوة منها.

ودراسة كرمبتون Crampton : تشريعات واتجاهات تمويل التعليم الحكومى ١٩٩٤ – ١٩٩٧ (١٩٩٨) [٩٢] واستهدفت الدراسة نتائج المسح السنوى الثانى لاتجاهات تمويل التعليم في الخمسين ولاية ، وكان يهدف إلى التعرف على اتجاهات تمويل المدارس ، وعمل قاعدة بيانات عن تمويل المدارس ، وأوضحت الدراسة فى عام ١٩٩٧وقوع مخالفات فى عمليات الصرف بالمدارس ، وتزايد حجم التمويل للتعليم الابتدائى

ه الثانوى بصورة عامة ، وأوصت الدراسة باستخدام بدائل جديدة لتحسين تحصيل الطلاب .

وهناك دراسات أخرى تناولت التربية والتنمية ودور المؤسسات الدولية فى تطوير التعليم ومنها دراســة جــورج ، وود (George . Wood Hall and التربية من أجل التنمية : تحليل فــرص الاســتثمار (١٩٨٥) [٩٣] واستهدفت هذه الدراسة التعرف علــى علاقــة التربيــة بالتنمية ، ودور التربية كعمليــة اســتثمار علــى المــستويين الخــاص والمجتمعي ، واستخدمت الدراسة المنهج الوظيفي وكانت أهــم نتائجهــا ازدياد مخصصات التربية من إجمالي الناتج القومي في الدول الناميــة ، كمازادت مخصصات التربية والتعليم من ميزانية الحكومات بــسبب ثقــة هذه الحكومات بالتربية ، ودورها في إحداث النمو الأقتصادي ، وإعــداد القوى العاملة الماهرة لإحداث ذلك النمو ، كما أظهرت وجود مؤشــرات على حدوث أزمة في تمويل التعليم بسبب الأتجاهات المتغيرة في الإنفاق التربوي .

ودراسة لونبورج فريد و أورنــست ألــن (Lunebrg .Fred): Allan. and Ornstein الإدارة التربوية : المفاهيم والممارسات (١٩٩١)[٩٤] وقد تضمنت هذه الدراسة جانباً لتمويل المدرسة والإنتاجية ، وهدفت إلى التعرف على حصة المدرسة من المساهمات على المــستوى المحلي ،ومستوى الولاية ومستوى الحكومة الفيدرالية ، والمشاكل المالية التي تواجهها المدارس الريفية ، والأتجاهات التمويلية التي أثــرت علــى إدارة المدرسة خلال التسعينيات واستخدمت الدراسة المنهج الوصفى .

وكانت أهم نتائجها أن تمويل المدارس يتم بين المحليات وحكومة الولاية والحكومة الفيدرالية ، وأن النصف الأكبر من التمويل يــأتي مــن

مصادر الولاية والجزء الأصغر يأتي من الحكومة الفيدرالية ، وأن هناك اختلافا في القدرة التمويلية بين الولايات والمناطق التعليمية ، كما أن الحكومة الفيدرالية تعوض الولايات الفقيرة في الجنوب والجنوب الغربي .

ودراسة عبد الله محمد الشناوي : الإنفاق الحكومي على التعليم وأثره على هيكل العمالة في مصر (١٩٩٣) [٩٥] . واستهدفت الدراسة التعرف على حجم الإنفاق الحكومي على التعليم ، وأثر هذا الإنفاق على هيكل العمالة في مصر باعتباره أحد مخرجات النظام التعليمي والسياسة التعليمية في مصر ، وتقدير مساهمة الإنفاق على التعليم في النمو الاقتصادي ، وقياس العائد من الإنفاق على التعليم ،واستخدم الباحث المنهج الوصفي، وكانت أهم نتائج الدراسة ضرورة تدخل الحكومة لتقديم الخدمات التعليمية لتحقيق التخصيص الأمثل للموارد ، وضرورة اهتمام الحكومة بالاستثمار البشري لدوره الهام في النمو الإقتصادي ، كما أن الإنفاق على التعليم بأنواعه المختلفة في مصر يعد في غير صالح الفقراء.

ودراسة صلاح الدين المتبولى :التعليم المصرى والقروض الأجنبية ، دراسة تقويمية لتوظيف القروض والمعونات الأجنبية فى تطوير التعليم فى مصر (١٩٩٥) [٩٦] . واستهدفت الدراسة دور القروض الأجنبية فى تطوير بعض جوانب التعليم فى مصر، والتعرف على حجم القروض والمعونات الموجهه لقطاع التعليم ، وأهم الدول الموجهه لهذه القروض ، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفى .

وكان من أهم نتائجها أن هناك ضغوطاً اجتماعية تدفع بقطاع التعليم إلى طلب القروض والمعونات الأجنبية،إلى جانب الأسباب الاقتصادية ، وانخفاض نسبة الإنفاق على التعليم ، واشارت الدراسة إلى إهدار نسبة كبيرة من القروض نتيجة للإجراءات الروتينية ، وسوء الاستخدام .

ودراسة إبراهيم مرعى العتيقى : المعونات الأجنبية والسياسة التعليمية ،دور البنك الدولى فى تطوير التعليم المصرى ،(٢٠٠٤)[٦٧] . واستهدفت التعرف على المشروعات والبرامج التى يمولها البنك الدولى فى مصر ، وهيئة المعونة الأمريكية على وجه الخصوص ، وكان من أهم نتائجها إدخال تغييرات على جميع مكونات المنظومة التعليمية ، كما أن معظم الاتفاقيات التى تعقد مع هذه الدول لاتأخذ حظها الوافى من البحث والتدقيق ، ويتم قبولها بغض النظر عن عيوبها ، ودون تقييم موضوعى للمشروعات المقترحة .

ويمكن القول أن هذه الدراسات تناولت تمويل التعليم ، وتحقيق أفضل توزيع للمخصصات التربوية فى الولايات المتحدة الأمريكية ، وعمل دليل للعاملين فى الحقل التربوى أثناء الخدمة فى المملكة المتحدة ، ودور السلطات المحلية فى توزيع ميزانيات التعليم ومجالات إنفاقها ، ومصادر تمويلها ، والاستخدام الأمثل لهذه المصادر.

وكذلك تناولت مصادر تمويل التعليم الأساسى ، وتحديد الفاقد فى جوانبه المختلفة ، إضافة إلى كيفية تمويل المدرسة فى ظل معايير الإنتاجية والتحصيل الدراسي للطلاب ، وعلاقة تمويل المدارس بالنظام الاقتصادى والاجتماعى ، وتمويل التعليم الفنى ، والأسباب التى تحتم إعادة النظر فى مصادر تمويله ، ومن هذه الدراسات (جيسكى ومكمهون ١٩٨٢، كنجت بلان ١٩٨٣، كروكر ١٩٨٣، دنسون ١٩٨٤، فؤاد حلمى ١٩٩١، أودن و لورانس ١٩٩٢، المركز القيومى للبحوث التربوية والتنمية ١٩٩٣، عبد السلام الشبراوى ١٩٩٨، كرمبتون ١٩٩٨).

كما أن البعض الأخرمن الدراسات تناول إشكالية التربية والتنمية، ودور المؤسسات الدولية فى تمويل عمليات التطوير للتعليم فى مصر ،

وركزت هذه الدراسات على علاقة التربية بالتنمية ، ودور التربية كعملية استثمار ، والإنفاق الحكومى على التعليم ، وأثر هذا الإنفاق على هيكل العمالة فى مصر ، إلى جانب التعرف على دور المعونات والقروض الأجنبية فى تطوير التعليم المصرى ، وخاصة المشروعات التى يمولها البنك الدولى ، وهيئة المعونة الأمريكية ، ومنها (جورج، وود ١٩٨٥، لونبرج ، و أورنست ١٩٩١، عبد الله الشناوى ١٩٩٣، صلاح المتبولى ١٩٩٥، إبراهيم العتيقى ٢٠٠٤) .

أ ـ واقع تمويل التعليم العام والإنفاق عليه في مصر.

يعتمد تمويل التعليم في مصر على الموارد العامة للدولة ، حيث تكفل مجانية التعليم وإتاحة فرصه أمام الجميع ، وفي كل مراحله التعليمية ، ولذلك تتحمل الدولة عبء عملية التمويل بدءا من الحلقة الأولى من التعليم الأساسي وحتى نهاية التعليم الجامعي .

وتعتبر الضرائب العامة مصدراً هاماً من مصادر تمويل الموازنة العامة للدولة ، ويقدرإسهام الضرائب بحوالى ٤٠% من إجمالى الدخل العام [٩٨] ، وتفرض لهذا الغرض أنواع متعددة من الضرائب مثل ضريبة الدخل والضرائب العقارية ، وضريبة نقل الملكية والضريبة الجمركية وضريبة المبيعات ، وضريبة التركات ، وضريبة الأرباح التجارية والصناعية ، وضريبة المهن الحرة ـ وضريبة الدمغات وغير ذلك من الضرائب .

وإلى جانب ذلك هناك بعض المساعدات التي تقدمها المؤسسات الدولية في إطار التعاون الدولي، ومنها المساعدات التي تقدمها الوكالة الإفريقية للتنمية الوطنية لإنشاء (١٥٠٠) مدرسة ابتدائية في قرى مصر خلال التسعينيات ، ومساعدات بعض الدول مثل المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا لتمويل بعض مشروعات التعليم في مصر .

كما تقوم بعض المؤسسات الدولية كالبنك الدولي والاتحاد الأوربي وبعض الهيئات الدولية الأخرى بتمويل بعض عمليات التحديث والإصلاح للمؤسسات التعليمية والتربوية ومنها البنك الإفريقي للتنمية في تجهيز وتحديث ٢٠٠ مدرسة صناعية وتمويل أكثرمن مشروع لإعداد معلمي التعليم الفني في مصر .

وتعد عملية تمويل التعليم في مصر مهمة حكومية ، تعتمد على ما تخصصه الدولة في موازناتها العامة للتعليم ، وترتبط هذه المخصصات الحكومية ارتباطاً مباشراً بالدخل القومي للدولة من جهة ، وبموازنة الدولة من جهة أخرى .

ولذلك فقد خصصت مصر للتعليم بمراحله المختلفة (ماعدا التعليم الأزهري) حوالي (٧,٩٧٧) مليار جنيه عام ١٩٩٥/٩٤ أي ما يعادل (١٣,٧%) من ميزانية الدولة ، وبما يعادل (٥,١٣%) من الناتج الإجمالي في العام المذكور ، وقد زيدت هذه المبالغ لتصل الى (١١,٢) مليار جنيه في عام ٩٥ /١٩٩٦ وبما يعادل (١٥,٦) من ميزانية الدولة ، أي أن الزيادة قدرها (٢%) وهي زيادة دالة بكل المقاييس على الرغم من انخفاض هذه النسبة عن المعدلات التى حددتها منظمة اليونسكو [٩٩] .

وقد شهدت ميزانية التعليم في مصر زيادة ملموسة خلال الفترة من العام الدراسي ٩٠/ ١٩٩١ وحتى العام ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣ فعلى سبيل المثال كانت ميزانية التعليم فى عام ١٩٩١/٩٠ حوالى ٢,٢٩٦,٠١٥,٨١٠ جنيه ، زادت حتى وصلت فى عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ إلى حوالى ١٥,١٩٢,٠٠٤,٠٠٠ جنيه .

وقد تم توزيع الميزانية المخصصة على الأبواب التالية [١٠٠] :

١) الباب الأول : وخصص له ١٠,٨٢٩,٤٤٣,٣٠٠ مليــون جنيــه وذلك في عام ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣ بعد أن كانت ١,٨٢١,٨٥٩ مليون جنيه عام ٩٠ / ١٩٩١ ويشمل المرتبات والأجور والمكافآت التي تصرف للعاملين على اختلاف أنواعهم وفئاتهم .

٢) الباب الثاني : وخصص له٧٠٠ .١,٩٧٢,٢١٠ مليون جنيه فــي عام ٢٠٠٢\٢٠٠٣ وقد كانت حــوالي ٢٧٩,٤٣٧ فىعــام ٩٠ /١٩٩١ ، وتشمل المصروفات العامة الدورية مثــل الإيجــارات وبدل السفر ومصروفات الصيانة والإنارة والطباعــة وتكــاليف الكتب والتغذية .

٣) الباب الثالث : وخصص له ٢,٣٦٣,٨١٥,٠٠٠ مليون جنيه عــام ٢٠٠٢\٢٠٠٣ وكانت حــوالي ١٧٢,٩١٠ عــام ٩٠ / ١٩٩١ ويشمل المصروفات ذات الطــابع الاســتثماري مثــل المبــاني والأدوات المدرسية والمعامل وغيرها .

٤) الباب الرابع : وخصص له حــوالي ٢٦,٥٣٥,٠٠٠فــى عــام ٢٠٠٢\٢٠٠٣ وكانت حوالي ٢١,٨٠٩,٨١٠ عام ٩٠ /١٩٩١ ويشمل المصروفات ذات الطابع التمويلي مثــل ســداد أقــساط مستحقة .

والجدول (١) التالي يوضح تطور ميزانية التربية والتعلــيم فــي مصر من عام ٩٠\١٩٩١ إلى عام ٢٠٠٢\٢٠٠٣ :

جدول (١)

يوضح تطور ميزانية التعليم قبل الجامعى موزعة على الأبواب فى الفترة من ٩١/٩٠-٢٠٠٣/٢٠٠٢ (بالمليون)

العام الدراسى	الباب الأول(الأجور)	الباب الثانى(النفقات الجارية)	الباب الثالث (الاستخدامات الاستثمارية)	الباب الرابع(التحويلات الرأسمالية)	الجملة
٩١/٩٠	١٨٢١,٨٥٩	٢٧٣,٤٣٧	١٧٢,٩١٠,٠٠٠	٢١,٨٠٩,٨١٠	٢,٢٩٦,٠١٥,٨١٠
٩٢/٩١	٢١٢٧,٢٢٥	٣٩٢,٨٥٠	٢١١,٩٣٠,٠٠٠	١٢,٨٧٧,٢٢٠	٢,٧٤٤,٨٨٢,٢٢٠
٩٣/٩٢	٢٥٢٨,٠٦٠	٥٠٣,٢٣٥,٨٠٠	٥٦٩,٩٣٠,٠٠٠	١٢,٨٧٦,٦٣٤	٣,٦١٤,١٠٢,٤٣٤
٩٤/٩٣	٣١٤٦,٩٧٢	٧٥٢,٩٩٤,٠٠٠	٦١٠,٧٨١,٠٠٠	١,٨٥٢,١٥٩	٤,٥١٢,٥٩٩,١٥٩
٩٥/٩٤	٣٨٣١,٦٧٦	٩٦٤,٥٢٤,٠٠٠	٨١٢,٩٣٨,٠٠٠	١,٨٤٨,٩٦٠	٥,٦١٠,٩٨٦,٩٦٠
٩٦/٩٥	٤٧٩٢,٤٢٨	١,٠٧٧,٦٥٠,٠٠٠	٨٩٩,٩١٠,٠٠٠	٣,١٢٤,٤٦٠	٦,٧٧٣,١١٢,٤٦٠
٩٧/٩٦	٥٦٧٣,٠٨٧	١,١٦٣,١٥١,٠٠٠	٩٥٢,٨٨٣,٠٠٠	٣,٣٢٢,٤٦٠	٧,٧٩٢,٤٥٣,٤٦٠
٩٨/٩٧	٦٥٧١,٤٣٤	١,٣٢٧,٠٤٤,٠٠٠	١,١٤٩,٤٩٩,٠٠٠	٣,٣١٣,٣٣٠	٩,٠٥١,٢٩٠,٣٣٠
٩٩/٩٨	٧,٢٣٢,٤٦٤	١,٤٤٠,٢٧٧,٠٠٠	١,٢٢٣,٩٩٢,٠٠٠	٣,٤٨٧,٣٣٠	٩,٩٠٠,٢٢٠,٣٣٠
٢٠٠٠/٩٩	٨,٩٧١,٦٧٠,٠٠٠	١,٧١٩,٦٤٤,٠٠٠	١,٥٠٧,٥٤٥,٠٠٠	٢٢,٨٧٥,٤٠٠	١٢,٢٢١,٧٣٤,٤٠٠
٢٠٠١/ ٢٠٠٢	٩,٩٤٧,٤١١,٠٠٠	١,٨٠٠,٨٩٤,٣٠٠	١,٥٦٥,٣٤٥,٠٠٠	٢٤,٠٥٨,٠٠٠	١٣,٣٣٧,٧٠٨,٣٠٠
٢٠٠٢/ ٢٠٠٣	١٠,٨٢٩,٤٤٣,٣٠٠	١,٩٧٢,٢١٠,٧٠٠	٢,٣٦٣,٨١٥,٠٠٠	٢٦,٥٣٥,٠٠٠	١٥,١٩٢,٠٠٤,٠٠٠

المصدر: وزارة التربية والتعليم ، التعليم ، مشروع مبارك القومى ، ١٩٩١-١٩٩٨ ، قطاع الكتب ،١٩٩٩.

* وزارة التربية والتعليم ، مشروع موازنة الديوان العام ومديريات التربية والتعليم بالمحافظات للسنة المالية ٢٠٠٢/٢٠٠٣ .

من الجدول السابق نلاحظ أن الاعتمادات المالية الخاصة بالأجور والمكافآت ، دائماً أعلى كثيراً من الأبواب الأخرى ، فقد بلغت حوالى ٧٩,٣٤% من إجمالى موازنة التربية والتعليم للعام الدراسى ٩١/٩٠ ، واستمرت هذه النسبة مرتفعة ،وبلغت حوالى٧١,٢٨ % فى العام الدراسى ٢٠٠٣/٢٠٠٢ ، أما النفقات الجارية (الباب الثانى) فتمثل ١٢,٩٨% ، والمصروفات الآستثمارية (الباب الثالث) تمثل ١٥,٥٥ % ، والتحويلات الرأسمالية ٠,٤٧% .

وهذا يدل على أن الأجور والمكافآت تستحوذ على الجزء الأكبر من ميزانية التربية والتعليم ، مقارنة بالأبواب الأخرى ، ، وأنه على الرغم من زيادة الميزانية المخصصة للتعليم مازال الجانب الاستثمارى منها ضعيفاً ، وأن معظمها يصرف على الأجور والمكافآت .

كما أن توزيع الميزانية على المصارف الأخرى غير متوازن مما يؤثر على العملية التعليمية ، والجوانب الكيفية للتعليم ، وهذا يفسر العجز والقصور فى المبانى التعليمية والأدوات والخامات التجهيزات والوسائل اللازمة لزيادة فعالية وقت التمدرس ، ومواجهة ارتفاع كثافة التلاميذ ، والقصور فى ممارسة الأنشطة .

ومن الخطوات التى اتخذت فى دعم تمويل التعليم فى مصر صدور القانون رقم (٢٧) لسنة ١٩٨٩ الخاص بإنشاء صندوق دعم وتمويل المشروعات التعليمية ، بما فى ذلك إقامة المدارس والمنشآت والمراكز العلمية وتجهيزها وصيانتها وترميمها فى إطار الخطة القومية للتنمية ، وحدد القانون عدة مصادر لتمويل الصندوق منها مايخصص من ميزانية الدولة بجانب الرسوم والغرامات وبيع الطوابع وسندات بناء المدارس والإعانات والتبرعات والهبات والعطايا[١٠١].

وفى عام ١٩٩٠ صدر القانون رقم (١) الخاص بإنشاء " الجمعيات التعاونية التعليمية التى تقوم بمشروعات تعليمية بهدف إنشاء المدارس ونشر التعليم " [١٠٢] وتقديم الخدمات التعليمية ، هذا إلى جانب ما يقدمه القادرون ورجال الأعمال والهيئات من تبرعات سواء بتقديم الأموال أو الأجهزة والمعدات والخامات،أو إقامة المبانى ،أو التبرع بالأراضى وهو ما يعرف بالجهود الذاتية أو الشعبية .

الإنفاق على التعليم العام فى مصر.

١ ـ أسس الإنفاق على التعليم العام فى مصر.

ـ الاعتماد على السلطة المركزية :

وتلعب السياسة العام للدولة دوراً فى تحديد ما يخصص للتعليم من الموازنة العامة للدولة وحجم الإنفاق يتوقف فى صورته النهائية على نظرة حكام البلاد لأهمية التعليم والأولويات التى تعطيها، ومدى نجاح وزير التربية والتعليم فى عرض موازنة التعليم لدى هدة السلطات وإقناعهم بالموافقة عليها .

ـ الرقابة المركزية على الإنفاق :

تمارس وزارة المالية نفوذاً كبيراً على ميزانيات الوزارات المختلفة ، ومنها وزارة التربية والتعليم لاسيما فى تحديد حجم الميزانية فى صورتها النهائية ، كما أن وزارة المالية تضع قيوداً وشروطاً معينه على كيفية الصرف منها ، ويتحتم على وزارة التربية والتعليم أن ترجع إليها لأخذ موافقتها على التصرف فى بعض بنود الموازنة أو نقل أموال من باب إلىباب آخر [١٠٣] .

أما فى فيما يتعلق بالإنفاق على التعليم فى مصر فيتحدد فى قسمين كبيرين هما [١٠٤]:

أ ـ التكاليف الرأسمالية أو النفقات الثابتة وهى تشكل تكاليف الأرض والمبانى والمعدات والأدوات والتجهيزات والأثاث .

ب ـ التكاليف والنفقات الدورية وتشمل مرتبات المعلمين والإداريين وتكاليف المياه والنور والصيانة .

كما أن الإنفاق الحكومى على التعليم كنسبة من الناتج القومى الإجمالي قد شهد تذبذباً خلال التسعينيات بين الزيادة والنقصان [١٠٥] وجدول (٢) التالى يوضح ذلك .

جدول (٢)

يوضح الإنفاق على التعليم فى مصر خلال الفترة من ٩٧ – ٢٠٠٠

البيان / السنة	١٩٩٨/ ٩٧	١٩٩٩/٩٨	٢٠٠٠/٩٩
الإنفاق العام للدولة	٨٣٥٢٠ر٥	٩١٥٢٦ر٥	١٠٠٣٠٢ر٩
الإنفاق العام على التعليم	١٢٤٢٧ر٥	١٣٥٢٧ر٤	١٤٧٤ر٣
%	١٤ر٩	١٤ر٨	١٤ر٧
الإنفاق على التعليم قبل الجامعي	٩٠٦٠ر١	٩٥٤١ر٣	١٠٤٨٩ر٧
%	٧٢ر٩	٧٠ر٥	٧١ر١
الإنفاق على التعليم الجامعي	٣٣٦٧ر٤	٣٩٨٦ر١	٤٢٥٧ر٦
%	٢٧ر١	٢٩ر٥	٢٨ر٩

المصدر: وزارة المالية : الموازنة العامة للدولة ، عام ٢٠٠٠ .

يتضح من جدول (٢) السابق مايلى :

ـ بلغت نسبة الإنفاق على التعليم فى ١٩٩٨/٩٧ حوالى ١٤,٩% ، وفى عام ٩٨ /١٩٩٩ حوالى ١٤,٨% وفى عام ٩٩ /٢٠٠٠ حوالى ١٤,٧% ويلاحظ انخفاض نسبة الإنفاق العام على التعليم فى العامين الأخيرين .

ـ إن الإنفاق على التعليم قبل الجامعى فى عام ١٩٩٨/٩٧ كان حوالى ٧٢,٩% وفى عام ١٩٩٩/٩٨ انخفض إلى ٧٠,٥ % ، لكنه ارتفع فى عام ٢٠٠٠/٩٩ إلى ٧١,١% لكنه أقل من الإنفاق فى عام ١٩٩٨/٩٧.

ـ إن الإنفاق على التعليم الجامعى فى عام ١٩٩٨/٩٧ بلغ ٢٧,١% ثم ارتفع خلال العام ١٩٩٩/٩٨ إلى حوالى ٢٩,٥% لكنه انخفض خلال عام ٢٠٠٠/٩٩ إلى ٢٨,٩%

وتعد هذه المخصصات المالية المرصودة للإنفاق على التعليم "غير قادرة على مواجهة الأعداد المتزايدة من الطلاب فى الوقت الذى يرتفع فيه الإنفاق على التعليم العام فى عدد من الدول الأخرى مثل إسرائيل وتونس [١٠٦] .

وتوزع موازنة التعليم قبل الجامعى على الديوان العام للوزارة والمديريات التعليمية والمحليات، وتشمل الأبواب التقليدية المتبعة فى الصرف فى النظام الحكومى ، كما أن موازنة الديوان العام ليست مخصصة كما نفهم منها لنفقات الديوان العام ، لكنها تتفق فى ثلاث نواحى هى [١٠٧] :

ـ مكافأت المدرسين .

ـ تكاليف طبع وإعادة طبع الكتب المدرسية ويصرف عليها من الباب الثانى بموازنة الديوان العام .

ـ بناء المدارس والتجهيزات والمعامل والورش والمصروفات الاستثمارية وينفق عليها من الباب الثالث .

ـ الأجور الدائمة وتخصص من إجمالى موازنة الباب الأول للمديريات التعليمية .

ـ وتحدد النسبة من الباب الأول (للأجور) وبين الباب الثانى (النفقات الجارية ومخصصات العملية التعليمية) بنسبة ١ : ٢٠ وهذا "ينعكس سلبياً على العملية التعليمية، واعتماد التعليم على الأسلوب التلقينى وتدهور كفايته الداخلية لابتعاده عن استخدام أساليب وتقنيات تعليمية حديثة [١٠٨] .

ب ـ مشكلات تمويل التعليم العام فى مصر فى الوقت الراهن :

تشير أدبيات البحث التربوى فى مجال اقتصاديات التعليم ، إلى أن التعليم يواجه إشكاليات متعددة فى تمويل متطلبات الانفاق على السياسة التعليمية ، على الرغم من ارتفاع ميزانية التعليم وتطورها فى الفترة الأخيرة ، والاهتمام والدعم السياسى الذى يحظى به التعليم ، ومحاولة حشد الجهود الحكومية والشعبية ، إلا أن ا لعائد من النظام التعليمى متواضع للغاية ويهبط بالمكانة التنموية لمصر على مستوى العالم وخاصة عند مقارنتها بدول مماثلة فى مستوى دخل الفرد ، والناتج المحلى الإجمالى، والانفاق على التعليم [١٠٩] .

ويمكن رصد أهم الإشكاليات التى تواجه تمويل التعليم فى مصر فى الوقت الراهن فيما يلى :

١- قصور الموارد المالية للتعليم عن الوفاء بمتطلباته :

ففى الوقت الذى شهد الإنفاق على التعليم ارتفاعاً ملحوظاً فـى موارده المالية ووصل الدعم الحكومى إلى حوالى (٢٢,٢) مليار جنية عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤ مقارنة بحوالى (٤,٦) عام ٩٠/٩١ مما يمثل زيادة كبيـرة فى موارد التعليم والإنفاق عليه ، لكن هذه الزيادة عجزت عـن الوفـاء بمتطلبات إصلاح وتطوير التعليم ، بسبب ارتفاع الأسـعار ، والتـضخم وضآلة المنفق عليه ، ونتيجة لكم المشكلات المتراكمة والمزمنة فى التعليم المصرى على مدى عقود ماضية أثرت على مخرجات التعلـيم الكميـة والكيفية إذن الإنفاق على التعليم لايتجاوز (٦,٧%) من موازنة الإنفـاق العام للدولة [١١٠] .

وهذا القصور فى الإنفاق على التعليم أدى إلى :

القصور الشديد فى المبانى المدرسية وتجهيزاتها مما ترتب عليـه عدم كفاية الفصول والحجرات الدراسية، والقاعـات وأمـاكن مزاولـة الأنشطة التربوية من الملاعب والأفنية والمعامل والمكتبات ، هـذا إلـى جانب " قدم بعض المبانى المدرسية وعدم صـلاحيتها وتقـدر بحـوالى (٢٣,٨%) [١١١] .

أضف إلى ذلك أن هناك بعض المبانى المدرسية التـى تعمـل بنظام الفترتين ، و" تقدر احتياجات الوزارة من الأبنية التعليمية الجديـدة بحوالى (٨٣٨٤) مدرسة ، وبتكلفة حوالى (١٦,٩) مليار جنية [١١٢].

وإذا كانت تكاليف إنشاء المدارس الجديدة فى مـصر وتكـاليف صيانة وترميم المبانى المدرسية القديمة تمثل عبئاً على موازنة التعلـيم ، فإن تكاليف صيانة المبانى القائمة تقدر ما بين ١٥ ــ ٢٠ بليون ، فـضلاً عن حجم تكاليف الإنشاءات الجديدة التى تصل إلى نفس المبلغ ، ومن هنا

يتضح حجم الأموال اللازمة لقطاع الأبنية المدرسية فقط ، ولذلك صدر القرار الجمهورى رقم ٤٨٨ لسنه ١٩٨٨ بإنشاء الهيئة العامة للأبنية التعليمية وتحديد مصادر تمويلها المستقل من :

١ــ ما يخصص من الميزانية العامة للدولة .

٢ــ المقابل المادى لما تؤديه الهيئة من خدمات .

٣ــ المصادر الأخرى والإعانات والمنح والقروض المحلية والأجنبية .

ب- ارتفاع كثافة التلاميذ داخل الفصول الدراسية وهى المشكلة المرتبطة بالمشكلة السابقة نتيجة القصور فى الأبنية التعليمية ، و تتراوح نسبة كثافة التلاميذ فى المدارس ذات الكثافات المحدودة والمرتفعة إلى مابين ٥٠-٧٠ تلميذاً فى كل فصل دراسى (١١٣) .

ج- تدنى أجور المعلمين مما جعل بعضهم ينصرف إلى مزاولة أعمالاً أخرى ذات عائد مادى كالدروس الخصوصية ، أو حتى ممارسة بعض الأعمال التى لاتتفق وكرامة المعلم وتقاليد مهنة التدريس ، فضلاً عن ضعف كفاءة المعلمين ، وخصوصاً فى مرحلة التعليم الابتدائى نتيجة للسياسات التربوية الخاطئة ، وتعيين بعض المعلمين ممن لاتتوفر فيهم المواصفات والشروط التربوية والمهنية اللازمة للعمل بالتدريس ، مع " قصور برامج التدريب والتنمية المهنية فى تلك المرحلة (١١٤) ، وعدم كفاية الحوافز لجذب الهيئة التدرسية ذات القدرات والكفاءات التربوية المتقدمة (١١٥)

د- العجز الشديد فى صفوف المعلمين ،حيث يبلغ إجمالى احتياجات الوزارة من المعلمين إلى (١١٦) ألف فى التخصصات الدراسية

المختلفة ،" وتسعى الوزارة إلى سد العجز عن طريق وضع خطة للتدريب التحويلى لغير المتخصصين من العاملين بالحكومة والمحليات للعمل بالتدريس [١١٦] ، إلى جانب الاستعانة ببعض الخريجين للعمل فى التدريس بنظام الأجرلسد العجز.

وعلى الرغم من خطورة هذه الأساليب على العملية التعليمية ،لأن الخريج الذى يعمل بالأجر قد يترك العمل فى أى وقت حينما يجد عملاً أخرأو فرصة للتعيين ، ويترتب على ذلك تعطيل العملية التدريسية ، والتأثير على مستوى تحصيل التلاميذ ، كل هذا ساهم فى خفض سنوات التمدرس للمواطن المصرى إلى حدود غير مقبولة وصلت إلى حوالى(٥ سنة/ مواطن) عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤ فى مقابل (٧سنة /مواطن)فى بعض البلدان العربية كالأردن [١١٧] .

هـ- إهمال الجوانب العملية والأنشطة التربوية : حيث إن قلة الموارد والإمكانات المادية تؤى إلى إهمال الأنشطة التربوية والتطبيقات العملية ، ويصبح التركيز على المعلومات والمعارف فقط ، والاعتماد على إستراتجيات التدريس التقليدية كالحفظ والتلقين ، وإغفال الممارسات العملية والأنشطة التربوية مما يجهض إبداعات الطلاب ، ويعوق نموهم الاجتماعى والنقدى والإبداعى ، وفقدهم القدرة على مواجهة التحديات والمستجدات، ويجعلهم مترفعين على العمل اليدوى المنتج ، ويفرض عليهم ثقافة الصمت ، ويعطل طاقاتهم الإبداعية ، ويخلق بدلاً منها الإرادة المتلقية [١١٨] .

و- عجز النظام التعليمى عن تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية : وثمة قصوراً أخر لنظام التعليم فى مصر وهو عدم قدرته على تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية بين المناطق الريفية والحضرية ،أو بين الأغنياء

والفقراء والذين يحرمون من خدمة تعليمية جيدة داخل المدارس الحكومية فى ظل التنافس والتصارع على الدرجات فى نهاية العام .

أضف إلى ذلك غياب تكافؤ الفرص بين الذكور والإنـــاث علـــى الرغم من الجهود المبذولة فى هذا المجال ، حيث يتضح وجود فجوة بين عدد المقيدين من الذكور والإناث في التعليم الأبتدائي وما فـــي مـــستواه (مدارس الفصل الواحد) ، فقد بلغ عدد المقيدين من الـــذكور فـــي هـــذه المرحلة حوالي ٨,٠٤٦,١٩٨ تلميذاً ، في حين بلغ عدد المقيـــدات مـــن الإناث حوالي ٧,٣٠٥,٣٤٢ تلميذة، أي أن الفرق بين الذكور والإنـــاث يبلغ ٧٤٠,٨٥٦ وذلك بنسبة ٤,٨٣% .

٢ـ سوء توزيع ميزانيات التعليم :

حيث إن توزيع ميزانيات التعليم تكشف أن هناك خللاً في توزيع مخصصات التعليم، فعلى الرغم من أن تكلفة بناء المدارس خلال الخطة الخمسية الرابعة ٩٧ / ٢٠٠٢بلغت ٦,٢٣ مليار جنية " [١١٩] ، إلا أن أحد التقارير أشار إلى وجود هدر كبير في بعض مجالات الإنفاق ، حيـــث إن بناء المدارس في مصر ترتفع تكلفتها إلى أكثر مـــن ١٠% –١٥% مـــن التكلفة الفعلية لهذه المباني [١٢٠] .

كما يتضح من موازنة التعليم العام أن مخصصات البـــاب الأول الخاص بالأجور والمكافآت بلغت حوالي ١٠,٨٢٩,٤٤٣,٣٠٠ جنيه مـــن إجمالي موازنة التعليم العام في العام الدراسى ٢٠٠٣/٢٠٠٢ والتي بلغت ١٥,١٩٢,٠٠٤,٠٠٠ جنيه ،في حين بلغت مخصصات الأبـــواب الثلاثـــة الأخرى كانت حوالى ٤,٣٦٢,٥٦٠,٧٠٠ جنيه .

كما أن توزيع ميزانيات التعليم على المراحل التعليمية المختلفـــة يكشف عن وجود تحيز في توزيع هذه المخصصات ، فنجـــد أن التعلـــيم

الأساسي (الابتدائي والإعدادي) لايحصل إلاعلى ٥٠% فقط من إجمـــالي الإنفاق التعليمي رغم أنه يضم ٨٠% من أعداد المقيدين في التعليم ، فـــي حين يحصل التعليم الجامعي على ٣١% وتبلغ نسبة المقيـــدين بـــه مـــن الطلاب حوالي ٦% من إجمالي المقيدن في النظام التعليمي خلال الفتـــرة من ٩٠/ ٩١- ٩٥/٩٦ .

وفي عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ بلغت موازنة التعلـيم العـــالي حـــوالي ٢٧,٧% من إجمالي الموازنة العامة للتعليم في مصر مع العلم أن عـــدد المقيدين به ١١% فقط ، بينما كانت موازنة التعليم قبل الجامعى ٧٢,٣% على الرغم أنه يضم ٨٩% من الطلاب المقيدين بالتعليم فى مـــصر(١٢١). وهذا يوضح الخلل فى توزيع مخصصات التعليم على المراحل التعليميـــة المختلفة ويكشف التفاوت بينها ، حيث يحتل التعليم قبل الجامعى أولويـــة أقل فى خريطة التمويل (١٢٢).

وفى هذا السياق أيضاً نجد أن التعليم الثانوى الفنـــى (الزراعـــى والصناعى) يحصل على نفس المخصصات المرصودة للتعلـيم الثـــانوى العام ، مع العلم أن المدرسة الثانوية الفنية تحتاج إلى حوالى من ١٠-١٥ ضعف ما تحتاجه المدرسة الثانوية العامة ، وهذا يؤثر بوضـــوح علـــى مستوى جودة العملية التعليمية بالتعليم الفنى ، وتدنى مستوى خريجيـــه ، وعدم الوفاء بمتطلبات سوق العمل فى مصر فى الوقت الحالى.

٣ـ قصور فى استغلال الموارد المالية المخصصة للتعليم :

حيث تدل الشواهد على أن ثمة هـــدر فـــي اســـتغلال المـــوارد المخصصة للتعليم ، وفى بعض أوجـــه الانفـــاق داخـــل وزارة التربيـــة والتعليم، ويتمثل هذا الهدر فى ارتفاع تكاليف إنـــشاء وتجهيـــز الأبنيـــة التعليمية ، "وتقدر نسبةالارتفاع بين ٥% - ٢٠ % من قيمة إنشاء المبنى

الفعلى[١٢٣]، نتيجه لوجود بعض أوجه الفساد المالي فى تنفيذ هذه الأبنية .

كما أن هناك هدراً فى طباعة وإعداد الكتب المدرسية من حيث عدد الكتب وحجمها ففى عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ وصل "عدد الكتب لمرحلة التعليم الأساسى (الابتدائى والإعدادى) ١٩٥٦ كتاباً"، كما وصل عدد النسخ إلى ٤٤,٩٠٠,٠٠٠ نسخة ، إضافة إلى طبع عدد ١٠٩دليلاً للتقويم، بتكلفة تصل إلى مليار جنيه[١٢٤] ، وهذا يوضح الهدر الكبير فى مجال إعداد وطبع الكتب المدرسية.

وفى هذا السياق أيضاً هناك هدراً ناتجاً عن تكلفة إجراءات العملية الامتحانية وما تستلزمه هذه العملية من أوراق ومكافآت للملاحظين والمقدرين للدرجات وأعمال الكنترول وغير ذلك .

٤ـ ضعف كفاءة الإنفاق التعليمى على المستويات المحلية :

ويظهر هذا الضعف فيمايلى[١٢٥] :

- ضغف كفاءة الهيئة الإدارية بالمدريات التعليمية فى تقدير ميزانيات الانفاق على التعليم، وغياب المعايير التى يمكن الاسترشاد بها فى مسألة تقدير هذه النفقات .
- المبالغة فى تقدير الإنفاق الحكومى سعياً نحو تحقيق أهداف غير موضوعية .
- الاعتماد على مصدر وحيد للتمويل والإنفاق يكون غالباً الموازنة العامة للدولة .

كل هذا يقلل من كفاءة عمليات الإنفاق على التعليم على المستويات المحلية ، مع عجز القيادات الإدارية المحلية فى تدبير المتطلبات والنفقات لتعويض العجز فى الموارد المخصصة من قبل

الدولـــة ، وفى ظل جمود اللوائح والقوانين التى تضع مزيداً من القيــود أمام التبرعات والجهود الأهلية الراغبة فى الإسهام فى عمليات الإنفــاق على التعليم ، إضافة إلى البيروقراطية والروتين الإدارى الــذى يــسيطر على المستويات الإدارية المحلية.

٥ـ مشكلات الاقتصاد المصرى والإنفاق على التعليم :

فالإنفاق على التعليم يتأثر بالمشكلات الاقتصادية التى يتعرض لها المجتمع المصرى ومنها مشكلة التضخم الذى يعنى حدوث مجموعة من الاختلالات الهيكلية فى الاقتصاد القومى تؤثر تــأثيراً مباشــراً عليــه ، وتضعف القيمة الشرائية للجنيه المصرى ، فعلى الرغم من زيادة ميزانية التعليم ومخصصاته من الموازنة العامة للدولة إلا أن ارتفــاع الاســعار بشكل عشوائى يبتلع هذه الزيادة ويجعل العائد منها على الطالب ضئيل .

ويرتبط الإنفاق على التعليم بمشكلات اقتصادية أخرى مثل الديون الخارجية وما تسببه من ضغوط على الاقتصاد المصرى والموازنة العامة للدولة ، وضرورة مواجهة أعباء الديون ، وقد أدى تفاقم أعبــاء الــديون على الدول النامية إلى إعطاء الفرص للهيئات الأجنبية للتخل فى الشئون الاقتصادية الداخلية والسياسات العامة بمايمس سيادتها واستقلالها وفرض سياسات معينة لضمان الوفاء بديونها [١٢٦] .

كما يتأثر الإنفاق على التعليم برؤية النظام السياسى فى الدولـــة ، وما يعتبره أولويات لقطاعات اقتصادية أخرى فى الدولة غير التعلــيم ، ينظر إليها على أنها ربحية وذات عائد مادى منظور ، فى حين مازالــت النظرة الخدمية للتعليم هى السائدة ولاخلاف على أن التضخم والــديون وإعطاء أولويات لقطاعات أخرى إنتاجية غير التعليم تــؤثر فــى حجــم التمويل المتاح للتعليم ولجهود إصلاحه ، وتطويره، وقد تكون سبباً فــى إعاقة المسئولين عن النهوض به [١٢٧] .

الهوامش

١) سعد أحمد مرسى ، سعيد إسماعيل على : تاريخ التربية والتعليم فى مصر ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٨٢ .

٢) المرجع السابق .

٣) حسين كامل بهاء الدين: التعليم والمستقبل ، دار المعارف ،القاهرة ،١٩٩٧، ص ١٢.

٤) المرجع السابق ، ص ص١٢-١٣ .

٥) المرجع السابق ، ص ١٣

٦) المرجع السابق ، ص١٣-١٤

٧) نفس المرجع السابق .

٨) محمد عبد الظاهر الطيب، التعليم والتنمية ، ورقة قدمت إلى مؤتمر إصلاح التعليم فى مصر ، مكتبة الإسكندرية ، ٢٠٠٤ ،ص١٩ .

٩) ج . م . ع : وزارة التربية والتعليم :مشروع مبارك القومى ٩١ – ١٩٩٨.

١٠)__________ ، __________ ، منظومة التقويم التربوى الشامل لمرحلة التعليم الأساسي ،٢٠٠٥ م.

١١)منتدى الإصلاح العربي ، التعليم العام وتطويره ، ورقة عمل قدمت إلى مؤتمر إصلاح التعليم فى مصر ، مكتبة الإسكندرية ، ٢٠٠٤ .

١٢). ج . م . ع : وزارة التربية والتعليم :مشروع مبارك القومي ٩١ – ١٩٩٨.

١٣)ج . م . ع : دستور ١٩٧١.

١٤)أحمد فتحي سرور: تطوير التعليم ، سياسته واستراتيجيته، وخطة تنفيذه ، التعليم قبل الجامعي ، ط٢، القاهرة ،١٩٨٩.

١٥)ج . م .ع : وزار التربية والتعليم ، وثيقة مبارك والتعليم ، ١٩٩٢.

١٦) المرجع السابق .

١٧) المرجع السابق .

١٨) المرجع السابق .

١٩) محمود قمبر : التربية وترقية المجتمع ، دار سعاد الصباح ، الكويت ، ١٩٩٢ .

٢٠) عبد الرحيم حسان :رياض الأطفال التابعة لوزارة الشئون الاجتماعية، مؤتمر معلم الأطفال – الحاضر والمستقبل –كلية التربية –جامعة حلوان ، ١٩٨٧.

٢١) أحمد إسماعيل حجى:نظام التعليم فى مصر، دار النهضة ، القاهرة ،١٩٩١.

٢٢) ج .م .ع : المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية ، تطوير التعليم فى ج ع م ١٩٨٨_-١٩٩٠ ، القاهرة ١٩٩٣ .

٢٣) ج . م .ع : وزارة التربية والتعليم ، الادارة العامة للمعلومات والحاسب الالى ، ٢٠٠٦م .

٢٤) ج .ع . م ، وزارة التربية والتعليم، وثيقة مبارك والتعليم ، القاهرة،٢٠٠٣ .

٢٥) ٢٥________ ، ________ : الادارة العامة للمعلومات والحاسب الالى ، ٢٠٠٦م.

٢٦) المرجع السابق .

٢٧) ج .م .ع : المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية ، تطوير التعليم فى ج ع م ١٩٨٨_-١٩٩٠ ، مرجع سابق .

٢٨) ج . م .ع : وزارة التربية والتعليم ، الادارة العامة للمعلومات والحاسب الالى ،مرحع سابق .

٢٩) المرجع السابق .

٣٠) المرجع السابق .

٣١) يوسف صلاح الدين قطب: التعليم الأساسى ، صحيفة التربية،ع١، القاهرة، ١٩٧٨.

٣٢) محمدعبد القادر أحمد : استراتجية التربية العربية لنشر التعليم الأساسى فى الدول العربية ،النهضة المصرية، القاهرة،١٩٨٣.

٣٣) منصور حسين ، يوسف خليل : التعليم الأساسى، مكتبة غريب ،القـاهرة ، ١٩٧٨ .

٣٤) جمال محمد أبوالوفا ، صلاح الدين توفيق : نحو فلـسفة جديـدة للتعلـيم الأساسى لمواجهة متغيرات القرن الحادى والعشرين،بحث قدم إلى المـؤتمر الرابع "نحو تعليم أفضل "، الجامعة العمالية،٣-٦ أغسطس ١٩٩٢ .

٣٥) يوسف صلاح الدين قطب : التعليم الأساسى ، صـحيفة التربيـة ،مرجـع سابق،

٣٦) جمال محمد أبوالوفا ، صلاح الدين توفيق : نحو فلـسفة جديـدة للتعلـيم الأساسى لمواجهة متغيرات القرن الحادى والعشرين،بحث قدم إلى المـؤتمر الرابع "نحو تعليم أفضل "، مرجع سابق .

٣٧) يوسف صلاح الدين قطب: العليم الأساسى ، صحيفة التربية ، مرجع سابق.

٣٨) صلاح صادق صديق :متطلبات التعليم الأساسى ، صحيفة التربية ، مرجع سابق .

٣٩)حامد عمار : تطوير مناهج التعليم الابتدائى، مجلة التربيـة والتعلـيم ،ع٧، القاهرة ،١٩٩٣.

٤٠)ج .م . ع : وزارة التربية والتعليم ، توصيات المؤتم القومى لتطوير التعليم الابتدائى،١٩٩٣ .

٤١) ــــــــــــ ، ــــــــــــ : توصيات المؤتمر القومى لتطوير التعليم الإعدادى ،١٩٩٤.

٤٢) سعد مرسى أحمد ، سعيد إسماعيل على : تاريخ التربية والتعليم فى مصر، عالم الكتب ، القاهرة ،١٩٨٢.

٤٣) عبد العزيز سليمان نوار: تاريخ مصر الاجتماعى ، دار الفكر العربى ، ١٩٨٨.

٤٤) إبراهيم عصمت مطاوع : أصول التربية ، المكتب العربى الحديث، القاهرة، ١٩٨٨.

٤٥) أحمد حسن عبيد: فلسفة النظام التعليمى ط٢، الأنجلو المصرية القاهرة، ١٩٧٩.

٤٦) المرجع السابق .

٤٧) ج . م . ع : وزارة التربية والتعليم: الادارة العامة للمعلومات والحاسب الالى ٢٠٠٦م .

٤٨) أحمد حسن عبيد : فلسفة النظام التعليمى ،ط٢، مرجع سابق .

٤٩) ج . م . ع : وزارة التربية والتعليم، قرار وزارى لسنة ١٩٩٤.

٥٠) سعيد إسماعيل على : إنهم يخربون التعليم، كتاب الأهالى، القاهرة،١٩٨٦.

٥١) عبد العزيز سليمان نوار : تاريخ مصر الاجتماعى ، مرجع سابق.

٥٢) سعد مرسى أحمد ، سعيد إسماعيل على : تاريخ التربيةوالتعليم قى مصر ، مرجع سابق .

٥٣) ج . م . ع : وزارة التربية والتعليم ، لجنة تطوير التعليم الثانوى ،١٩٩٧.

٥٤) إبراهيم عصمت مطاوع : أصول التربية ، مرجع سابق .

٥٥) عقيل محمود رفاعى : تطوير التعليم الثانوى العم والفنى فى مصر فى ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة، المؤتمر القومى الحادى عشر (العربى الثالث) مركز تطوير التعليم الجامعى ، جامعة عين شمس ،٢٠٠٤م.

٥٦) ج . م . ع : وزارة التربية والتعليم : قرار وزارى ١٨٠ لسنة ١٩٨٧.

٥٧) ـــــــ : ـــــــــــــــ ، الادارة العامة للمعلومات والحاسب الالى ٢٠٠٦م .

٥٨)------------------------ ، قرار وزاري رقم ١٨٠ الصادر بتاريخ سنة ١٩٩٦ .

٥٩) أحمد يوسف سعد ، أحمد عطية أحمد : تطوير التعليم الثانوي في مصر في ضوء اعتباره تعليماً أساسياً ، المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية ، القاهرة ،٢٠٠١م ص٢٤ .

٦٠) نادية محمد عبد المنعم : تطوير التعليم الثانوي العام في ج . م .ع ، المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية، القاهرة، ١٩٩٧ ص٢٨٣ .

٦١) كامل حامد جاد : تطوير التعليم الثانوي في ج.م.ع في ضوء المتغيرات المجتمعية والتعليمية ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، كلية التر بية ، جامعة عين شمس ١٩٩٦ ، ص١٢٦ .

٦٢) فؤاد احمد حلمي : تطوير التعليم الثانوي في مصر "تصور مقترح" المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية ،القاهرة ١٩٩٣، ص١٦٤ .

٦٣) خالد قدري إبراهيم : متطلبات التطوير التكنولوجي لمرحلة التعليم الثانوي ، المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية،٢٠٠١ ، ص٤٩ .

٦٤) حسن حسين البيلاوي : الأيدلوجيا في سياسة التعليم الفني في مصر والدول النامية ، دراسة مقدمة إلى المؤتمر الثانى عشر لرابطة التربية الحديثة بالاشتراك مع تربية المنصورة ١٩٩٢م ، ص٧٢٥ .

٦٥) ج .م .ع : المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية : تطوير التعليم الثانوي الفني للوفاء بمتطلبات سوق العمل في المهن المستحدثة ، القاهرة ١٩٩٠ ص٢٢ .

٦٦) صالح الحصاونة : تقرير عن آليات سوق العمل من العمالة الفنية بالبلدان العربية ، المؤتمر العربي الثاني "الموارد البشرية وتحديات سياسة التشغيل في الوطن العربي " ، منظمة العمل العربية ، القاهرة ١٩٩٦ ص٨ .

٦٧) أسامة ماهر حسن : تطوير أنظمة تدريب العمالة الماهرة بالقطاع الصناعي في ضوء متطلبات سوق العمل ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، كلية البنات، جامعة عين شمس ،١٩٩٩ ، ص ١٤١ .

٦٨) ج . م . ع ، وزارة التربية والتعليم : متطلبات سوق العمل المصرية من العمالة الماهرة ، وحدة تنفيذ مشروع مبارك كول ، ١٩٩٦، ص ٨ .

٦٩) ج.م.ع ، وزارة التربية والتعليم : تجارب رائدة في مجال التعليم قبل الجامعي في مصر ، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، القاهرة ٢٠٠٢ ص٤٤ .

٧٠) ضياء الدين زاهر : الإنفاق على التعليم المصرى وتمويله ، مؤتمر إصلاح التعليم فى مصر ، الأسكندرية ٨-١٠ ديسمبر ٢٠٠٤،ص ٢

٧١) حمد منير مرسى: تخطيط التعليم واقتصادياته ، عالم الكتب ، القاهرة، ١٩٩٨ ص ١٢٢

٧٢) المرجع السابق ، ص ١٢٧ .

٧٣) اتكنسون ج ، ب : اقتصاديات التربية ، ترجمة عبد الرحمن بن احمد صائغ ، دار المعرفة الجامعية ، الأسكندرية ، ١٩٩٣ ص ١٩ .

٧٤) عبد الغنى عبود : الأيدولوجيا والتربية ، مدخل لدراسة التربية المقارنة ، دار الفكر العربى ، ١٩٨٠ ،ص ٢٦٩.

٧٥) حسين كامل بهاء الدين: التعليم والمستقبل ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٩٧، ص ١٢

٧٦) وزير التربية والتعليم : جريدة الأهرام القاهرية ، ٦نوفمبر،٢٠٠٥،ص٢

٧٧) ج.م.ع ، وزارة التربية والتعليم : وثيقة مبارك والتعليم ، ٢٠٠٠

٧٨) محمد عبد الظاهر الطيب: التعليم والتنمية ،مؤتمر إصلاح التعليم فى مصر ، مرجع سابق ص ١٩.

٧٩) المركز القومى للامتحانات والتقويم التربوى : تقرير عن حالة التعليم فى مصر ،٢٠٠١-٢٠٠٢ ،ص ص ٣٠-٤٠.

٨٠) مكتب اليونسكو الإقليمى : التقرير الإقليمى حول التعليم للجميع فى الدول العربية، المؤتمر الإقليمى العربى حول التعليم للجميع ، القاهرة ٢٠٠٠/١/٢٣ .

٨١) فيصل عبد القادر يونس :إصلاح التعليم فـى مـصر : المعوقـات غيـر الأكاديمية، مؤتمر إصلاح التعليم فى مصر، مرجع سابق ص ص ٣-٤ .

٨٢) كمال نجيب :إصلاح التعليم فى مصر : الواقع والتطلعات ، مؤتمر إصلاح التعليم فى مصر ، مرجع سابق ،ص ص ١٣-١٤ .

٨٣) شاكر محمد فتحى : التربية المقارنة ، الأصول المنهجيـة، والتعليـم فـى أوربا وشرق أسيا والخليـج العربـى ومـصر، بيـت الحكمـة للإعـلام والنشر،١٩٩٩،ص ٣٨ .

٨٤) كمال نجيب :إصلاح التعليم فى مصر :الواقع والتطلعات ، مؤتمر إصـلاح التعليم فى مصر ،مرجع سابق ،ص ١٥ .

٨٥) W. Walter: Financing ، G. Terrg and Mcmahon، Gesk The ، Overcoming Inefficiency and Inequity ،Eduation ،Unversity of Olinois Press U.S.A.1982.

17-Kinght، Blan :Managing School Finance ،Liver Pool، England، 1983.

٨٦) 86-Croker، Horstman.J : The Financing of Education Comparative Education review،England ، Volume. ،No.2،31 1983.

٨٧) Dnnison ، Croom ،W.F: Educational Finance and Resources ،Hdm London 1984.

٨٨)فؤاد أحمد حلمى وأخرون :تمويل التعليم الأساسى فى مصر "رؤية مستقبلية" المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية ،القاهرة ،١٩٩١.

٨٩) Odden، Allan and Picus Lewrence :School Finince (A Policy Prespective)Mc Graw Hall، U.A.S.، 1992.

٩٠)المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية: تنويع مصادر تمويـل التعلـيم : دراسة مقارنة،القاهرة ،١٩٩٣ .

٩١) عبد السلام الشبراوى : تمويل التعليم الفنى فى جمهورية مصر العربية فــى ضوء التطورات العالمية، معهد الدراســات والبحــوث التربويــة، جامعــة القاهرة، ١٩٩٨.

Fath E: Survey of State Education Finance ،Crampton (٩٢
(Ed) ،1994-1997 ،Activity and Trends Legislative
ERIC Identifier:ED427428. ،1998

George and Wood Hall Maureen :Education ،Paschpoulos (٩٣
Development Anaylsis of Investment Choices .Oxford for
1985. ، Press،University

C . Allan : Educational ،C. Fred and Ornstein ،Luneburg (٩٤
Woods Worth ،Administration Concepts and Practices
،Belomnt U.S.A.1991.،Califorinia ،Company

٩٥) عبدالله محمد الشناوى : دراسة فى الإنفاق الحكومى على التعليم وأثره على هيكل العمالــة فــى مــصر،رسالة ماجــستير، كليــة التجــارة، جامعــة الزقازيق،١٩٩٣.

٩٦) صلاح محمد المتبولى: التعليم المصرى والقروض الأجنبية ، دراسة تقويمية لتوظيف القروض والمعونات الأجنبية فى تطوير التعلــيم، كتــاب الأهــرام الاقتصادى ،ع (٨٩)، يونيه١٩٩٥.

٩٧) إبراهيم مرعى العتيقى:المعونات الأجنبية والسياسة التعليميــة:دور البنــك الدولى فى تطوير التعليم المصرى، ندوة عقدت بكليــة التربيــة ، جامعــة طنطا،١٥/٦/٢٠٠٤.

٩٨) محمد منير مرسى : تخطيط التعليم واقتــصادياته ، مرجــع ســابق ، ص ١٣٠.

٩٩) محمود عباس عابدين: علم اقتصاديات التعليم الحديث ، الــدار المــصرية اللبنانية، القاهرة ص ٦٤.

١٠٠) ج م ع ، وزارة التربية والتعليم :التعليم مشروع مبارك القومى ١٩٩٨/٩١، قطاع الكتب ،١٩٩٩، ص ١٠٩.

١٠١) ج . م . ع : القانون رقم (٢٧) لسنة ١٩٨٩.

١٠٢) ـــــــــــ: القانون رقم (١) لسنة ١٩٩٠.

١٠٣) محمد منير مرسى : تخطيط التعليم واقتصادياته ، مرجع سابق ، ص ١٣١

١٠٤) المرجع السابق ، ص ١٣٠.

١٠٥) وزارة المالية : الموازنة العامة للدولة ، عام ٢٠٠٠، ص ٢٢٥.

١٠٦) مراد صالح مراد زيدان : تمويل التعليم فى مصر فى ضوء تجارب بعض الدول المتقدمة ، مجلة التربية والتنمية ، السنة الثامنة، ع ٢٠٤، مايو ٢٠٠٠ ص ص ٢٦٨-٣٠٩.

١٠٧) المركز القومى للبحوث التربوية والتمية : تقويم مصادر تمويا التعليم ، القاهرة ،١٩٩٣،ص ١٢١.

١٠٨) المرجع السابق ، ص ١٤٠.

١٠٩) معهد التخطيط القومى : تقرير التنمية البشرية فى مصر ، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ٢٢.

١١٠) المرجع السابق ، ص ٢٣.

١١١) وزير التربية والتعليم : جريدة الأهرام القاهرية ،٢٢ فبراير،٢٠٠٤.

١١٢) كمال نجيب : إصلاح التعليم فى مصر الواقع والتطلعات ، مؤتمر إصلاح التعليم فى مصر ، مرجع سابق ، ص ص ١-٤ .

١١٣) المرجع السابق ، ص ١٤.

١١٤) عقيل محمود رفاعى :تقويم البرامج التدريبية أثناء الخدمة فى الحلقة الأولى من التعليم الأساسى(دراسة ميدانية على محافظة الجيزة)،المجلة المصرية للتقويم التربوى،ع (١)،مايو ١٩٩٩،ص ص ٢٤٤-٢٤٦.

١١٥) كمال نجيب : إصلاح التعليم فى مصر الواقع والتطلعات، مؤتمر إصلاح التعليم فى مصر ، مرجع سابق ،ص ص ١٣-١٥.

١١٦) معهد التخطيط القومى : تقرير التنمية البشرية ، مرجع سابق ،ص ٢٢.

١١٧) ضياء الدين زاهر : الإنفاق على التعليم المصرى وتمويله ، مرجع سابق ، ص ٢٦.

١١٨) المرجع السابق ، ص٢٧.

١١٩) ج م ع ، وزارة التربية والتعليم : مشروع مبارك القومى١٩٩٨/٩١، مرجع سابق، ص٦٣.

١٢٠) معهد التخطيط القومى : تقرير التنمية البشرية ، مرجع سابق ،ص ١٦ .

١٢١) ضياء الدين زاهر : الإنفاق على التعليم المصرى وتمويله ، مرجع سابق ، ص ٢٨ .

١٢٢) محمد عزت عبد الموجود : تطوير التعليم الثانوى، إستراتيجية حكيمة لتطوير التعليم الثانوى فى مصر ، مؤتمر تطوير التعليم فى مصر ، مرجع سابق ،ص ٤ .

١٢٣) ضياء الدين زاهر : الإنفاق على التعليم المصرى وتمويله ، مرجع سابق ، ص٢٩.

١٢٤) ج م ع ، وزارة التربية والتعليم : مبارك والتعليم ، قطاع الكتب،٢٠٠٢،ص ٦١.

١٢٥) ضياء الدين زاهر : الإنفاق على التعليم المصرى وتمويله ،مرجع سابق ، ص ٣٠.

١٢٦) أحمد إسماعيل حجى :المعونة الأمريكية للتعليم فى مصر، عالم الكتب، ١٩٩٢، ص ٥٣.

١٢٧) المرجع السابق : ص ص٥٨ = ٥٩ .

أهم الاتجاهات العالمية المعاصرة في مجال تطوير التعليم الثانوي (العام والفني) وارتباطهما بسوق العمل

يشمل هذا الباب ما يلى :

الفصل الثالث : التعليم العام فى الولايات المتحدة الأمريكية وتمويله.

الفصل الرابع : التعليم العام فى بريطانيا وتمويله.

الفصل الخامس : التعليم العام فى اليابان وتمويله .

الفصل السادس : التعليم العام فى ألمانيا وتمويله .

الفصل الثالث

تطوير التعليم العام فى الولايات المتحدة الأمريكية وتمويله

يتضمن هذا الفصل ما يلى :

- مقدمة :
- تنظيم التعليم العام فى الولايات المتحدة الأمريكية .
- إستراتيجيات تكامل التعليم الثانوي العام و الفني الولايات المتحدة الأمريكية .
- سياسات وبرامج ارتباط التعليم الثانوي العام و الفني فى
- الولايات المتحدة الأمريكية .
- آليات ربط التعليم الثانوي العام و الفني بسوق العمل فى الولايات المتحدة الأمريكية.
- كيفية تمويل التعليم العام فى الولايات المتحدة الأمريكية .
- أسس الإنفاق على التعليم العام فى الولايات المتحدة الأمريكية.
- مجالات الإنفاق على التعليم العام الأمريكية فى الولايات المتحدة.

١٥٢

مقدمة :

اتجهت الدول المتقدمة لأحداث التكامل بين فروع التعليم الثانوي كأحد الاستراتيجيات الحديثة والمعاصرة لإصلاحه، انطلاقاً من التغييرات المتسارعة في المعرفة والعلم والتكنولوجيا ، وانعكاس كل ذلك على طبيعة احتياجات سوق العمل من المهارات وتقنية الإنتاج ، وتزايد الطلب على قوة عمل عالية الأداء والمهارة ، تتسم بالمرونة وقابلية التكيف والقدرة على تغيير المهنة والعمل ، وحل المشكلات واتخاذ القرارات لتسيير العمل وتحقيق الجودة والتنافس على المستويات المختلفة محلياً وعالمياً .

لقد سعت الدول المتقدمة إلى اعتماد سياسات وإستراتيجيات لإصلاح نظم التعليم الثانوي (العام والفني) وتحقيق التواصل مع مراحل التعليم ما بعد الثانوي ، فضلا عن ارتباطهما باحتياجات سوق العمل المتغيرة ، ومن أهم الدول التي استخدمت استراتيجيات التكامل بين التعليم الثانوي العام والفني .

التعليم فى الولايات المتحدة الأمريكية

تهتم الولايات المتحدة بالتعليم اهتماما متزايدا ، وتسعى دائما إلى تطويره ، وتعكف المؤسسات العلمية والبحثية إلى مراجعته باستمرار ، وقد أصدرت عدة جهات تقارير عن حالة التعليم بالولايات المتحدة ، منها تقرير " أمة فى خطر " الذى لفت الأنظار بشدة إلى تدنى مستويات التعليم الأمريكي ، وضرورة مراجعته ليواكب التطورات العالمية المختلفة وخاصة فى علوم الرياضيات والعلوم .

وتقع مسؤولية التعليم فى الولايات المتخذة الأمريكية على عاتق السلطات المحلية وحكومات الولايات ، وليس الحكومة الفيدرالية ، وتحرص هذه السلطات على توفير فرص التعليم للفئات المختلفة من

الشعب الأمريكي ، على أن يكون هذا التعليم مجانياً لجميع المواطنين .

ولذلك يتسم التعليم فى الولايـات المتحـدة الأمريكيـة بـالتنوع والمرونة ، حيث يرتبط التعليم بظروف كل ولاية اجتماعياً واقتـصادياً ، فهو لا يسير على وتيرة واحدة ، ويتباين من حيث المستوى والنوع مـن منطقة محلية لأخرى ، ومن ولاية لأخرى ، بل وفى الولاية الواحدة [١] .

وهذا التباين فى مستوى الخدمة التعليمية داخل الولايات هو الذي يدعو السلطات الفيدرالية للتدخل ومـنح هـذه المنـاطق ذات المـستوى المنخفض الإعانات المالية ، لتحقيق مستوى مرتفع من الخدمة ، وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية .

تنظيم التعليم فى الولايات المتحدة الأمريكية :

تختلف مراحل وسنوات التعليم من ولاية إلى ولاية أخرى وفـي ضوء الظروف الاجتماعية والاقتصادية بكل ولاية ، كما تختلـف مـدة التعليم الإلزامي ، فهناك ولايات تعتبر سن الإلزام من السابعة والـسادسة عشرة ، وهناك ولايات أخرى تجعل سن الإلزام تسع سنوات وأثنى عشرة سنة . وكذلك يختلف السلم التعليمي بين ٦ – ٣ – ٣ سنوات في بعـض الولايات و ٦ – ٦ سنوات في بعضها الآخر ، و ٨ – ٤ سنوات في قليل من الولايات .

وتوجد مرحلة ما قبل المدرسة Pre- School وتجعل الأطفـال من سن ثمانية أشهر، وحتى ست سنوات . وتنقسم على مدرسة الحضانة Nursery School ويبدأ من سنة ثمانية شهور وحتى الرابعة تقريباً ، ثم رياض الأطفال Kinder garten ويبدأ مـن الرابعـة ، وحتـى سـن السادسـة ، وتتنوع هذه المرحلة في إدارتها وتنميتهـا وتحويلهـا بـين الحكومي والخاص .

وتوجد المدرسة الأولية School Elementary وهى بداية المرحلة الإلزامية فى جميع الولايات المتحدة الأمريكية ، ومدتها من ٦-٨ سنوات وأن اختلف ذلك من ولاية إلى أخرى ، وتنقسم هذه المدرسة إلى ثلاث أقسام : الابتدائي Primary وشمل الصفوف الثلاث الأولى من المدرسة الأولية ، القسم المتوسط وشمل ثلاث صفوف من الرابع إلى السادس ، وكذلك القسم العالي Upper ويشمل الصفين من السابع والثامن ، والمدرسة الأولية عامة ومجانية [٢] .

والمدرسة الثانوية High School وهى تكمل مرحلة التعليم الإلزامي فى معظم الولايات الأمريكية ، وهذه المدرسة عامة وهى تؤهل الفرد للتعليم العالي ، وأيضاً تعد الفرد للحياة والعمل ، وتوجد أنواع مختلفة من التعليم الثانوي فى الولايات الأمريكية .

وكانت الولايات المتحدة من أول الدول التى أخذت بالتعليم الثانوي الشامل ، وقد بدأ هذه النوع من المدارس ينتشر فى معظم الولايات المتحدة منذ الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين ، إلى جانب الإبقاء على المدارس الثانوية الأكاديمية والفنية المهنية ، وبعد ذلك انتقلت فكرة المدرسة الشاملة إلى أوربا واليابان وغيرها من دول العالم المختلفة .

إستراتيجيات التكامل بين التعليم الثانوي العام والفني فى الولايات المتحدة الأمريكية:

لقد حظيت إستراتيجيات التكامل بين التعليم الثانوي العام والفني بأهمية كبرى منذ فترة طويلة وتوجهت الولايات المتحدة خلال الثمانينيات إلى معالجة" حالة الانفصام الطويل ما بين التعليم الثانوي العام والتعليم الفني ، وذلك بإصلاح النظام التعليمي وتطوير المناهج الدراسية بما يؤدى إلى تحقيق توازن منهجي بينهما أو تنسيق مناهجهما ،

وقد استخدمت أساليب متنوعة في مختلف الولايات لتحقيق التكامل منها ما يلي [٢] :

- إدخال مواد دراسية مشتركة في المناهج الدراسية لكل من التعليم الثانوي العام والفني كالرياضيات والعلوم والاجتماعيات والحاسب واللغتين الإنجليزية والأجنبية ومبادئ الثقافة والاتصالات التطبيقية .
- زيادة المحتويات الأكاديمية في المقررات والبرامج المهنية .
- جعل المقررات الدراسية الأكاديمية أكثر مهنية من خلال شمول محتويات مهنية في المقررات الدراسية أو إضافة مقررات جديدة مثل العلوم التطبيقية .
- اعتماد مسارات وبرامج يتكامل فيها التعليم الثانوي العام والفني ، ومن أهم هذه البرامج التي أثبتت فاعليتها هي [٤] :

١- برامج الإعداد التقني (Technology.. Programmes)

وتعد هذه البرامج من أهم البرامج في إصلاح التعليم وتهدف إلى تكامل التعليم الثانوي العام والفني وتواصلهما مع التعليم بعد الثانوي وتعزيز الارتباط بسوق العمل ، وهذه البرامج تربط السنتين الأخيرتين من المرحلة الثانوية ببرامج السنتين بكليات المجتمع، لذلك تسمى ببرامج ٢ +٢ وتتكون من ثلاثة أقسام هي [٥] :

أ- المناهج الإلزامية المشتركة : وتهدف إلى توفير كفاءات أساسية مشتركة في الرياضيات والعلوم والاتصالات والتقنية ، وهي برامج موحدة لجميع الملتحقين ببرامج الإعداد والتقنية .

ب- المناهج التخصصية : وهي مناهج ضمن المرحلة الثانوية تتألف من عدد من المقررات الدراسية تحدد حسب متطلبات التخصص، ويمكن لمن يجتازها الانتقال إلى سوق العمل أو مواصلة دراسته في كليات المجتمع .

ج - مناهج ما بعد الثانوية : وهي مناهج تخصصية تستمر لمدة
- نتين وتؤهل الطالب للدخول إلى سوق العمل في المهنة التي اختارها أو
استكمال دراسته الجامعية .ويوجد تعاون بين المسئولين والمتخصصين في
الصناعة ، ومؤسسات التعليم الثانوي وكليات المجتمع في تخطيط
البرامج والمناهج وتنفيذها ، والأشراف على الطلبة في المدرسة وسوق
العمل .

٢- برامج الجذب للمهنة :

وتعد بمثابة مدارس أو برامج ضمن مدارس ذات مناهج موجهة
لإعداد التلاميذ لصناعة معينة، ويتم التعاون ما بين المدرستين الأكاديمية
والمهنية في عملية التكامل ، و أثبتت الدراسات التقويمية نجاحها ونتائجها
الإيجابية على المستوى الأكاديمي والفني ، وجذب الطلاب والحد من
ظاهرة التسرب ، وتعتمد هذه البرامج على تكامل الموضوعات الأكاديمية
والمهنية على مستوى المقررات ، وتدريس عدة مقررات أكاديمية جنبا
إلى جنب مع المقررات المهنية .

سياسات وبرامج التعليم الثانوي بالولايات المتحدة الأمريكية :

يتم ربط التعليم الثانوي العام والفني باحتياجات سوق العمل في
الولايات المتحدة الأمريكية من خلال ما يلي (٦) :

– البرامج التي تقدمها المدرسة وتتضمن بعض المهن والعمل في
المناهج الدراسية، ومنها البرامج المتكاملة وبرامج الإعداد التقني .

– تدريب الطلاب خارج المدرسة في موقع العمل ، ويطلق عليها
خبرة العمل أو تعلم مهارات العمل الأساسية ومن هذه البرامج (٧) :

أ- **برامج التعليم التعاوني** : وتعتمد هذه البرامج على توفير
فرص عمل للطلاب في مؤسسات العمل والإنتاج خلال سنوات الدراسة ،
وتشرف إدارة المدارس الثانوية على إدارة وتنظيم هذا التعليم كجزء من

برامج التعليم الفني ، ويتم التعاون والتنسيق بين المدرسة ومؤسسات سوق العمل في تخطيطه وتنفيذه ، ويشرف المدرسون على الطلاب في مواقع العمل بصفة دورية وتقويمهم ، وتقدم هذه البرامج في نصف المدارس الثانوية الأمريكية .

ب- التلمذة الصناعية الجديدة للشباب، وتعد الأحدث بين الأنماط التعليمية النظامية التي تربط التعليم بسوق العمل، فهي توفر خبرة تعلم موجهة لطلاب المرحلة الثانوية بصورة أفضل مما تنتجه برامج التلمذة الصناعية التقليدية، والجمعيات الحرفية والمهنية التي يلتحق بها الشباب الكبار خريجي الثانوية ، وهذه البرامج الجديدة توفر الفرص لاستكمال الدراسة في مرحلة ما بعد الثانوية ، وأهم ما يميز هذا النوع من البرامج ما يلي [٨] :

- مشاركة فاعلة لأصحاب العمل .
- تكامل التعليم الثانوي العام و الثانوي الفني .
- الارتباط الهيكلي بين مؤسسات التعليم الثانوي ومؤسسات ما بعد الثانوي .
- حصول الخريج على شهادة معترف بها في الأداء المهني .

ج – برامج المشاريع الإنتاجية المدرسية ، ويقوم فيها التلاميذ بإنتاج بضائع وسلع للبيع، أو تقديم خدمات للمجتمع من خلال مناهجهم الدراسية وتطبيقاتها العملية .

د- برامج الوكالة الأمريكية الكندية للتقنيات التعليمية وتعتمد مناهجها على مبدأ الكفايات، وتهدف إلى إكساب المتعلم المهارات والكفاءات من برامج ومواقف تعليمية بالفيديو من خلال الحاسب والمطبوعات وهذا النوع ينتشر في أمريكا وكندا .

آليات مساهمة مؤسسات العمل والإنتاج فى تطوير التعليم الثانوي بالولايات المتحدة الأمريكية :

في الولايات المتحدة تقوم مؤسسات العمل والإنتاج بالإسهام في تطوير التعليم الثانوي كما يلي (٩) :

- توفير مواقع التدريب داخل المؤسسات الإنتاجية التي تعد من أساسيات برامج " الانتقال من المدرسة إلى العمل " وينفذ ذلك من خلال اتفاقيات المشاركة بين مؤسسات التعليم وأرباب العمل .
- توفير فرص تدريبية للطلاب والإسهام في الإشراف على تدريباتهم وتوجيههم وتقويم أدائهم في مواقع التدريب الميداني .
- الإسهام في إعداد البرامج وتصميم المناهج الدراسية والتدريبية وتنفيذها لمختلف فروع تخصصات التعليم الثانوي ،من خلال تعاون المسئولين في مواقع العمل والمعنيين في مؤسسات التعليم الثانوي .
- المساهمة في تمويل برامج التكامل ومتطلبات برامج التدريب العملي .
- المساهمة في إعداد وتنفيذ وتمويل وتحديد معايير المهارات الوظيفية لتدريب طلاب المرحلة الثانوية عليها .

تمويل التعليم فى الولايات المتحدة الأمريكية

مقدمة :

يعتمد تمويل التعليم فى الولايات المتحدة على الضرائب ، حيث يعتمد الإنفاق على شئون التعليم فى أمريكا على الضرائب بأنواعها المختلفة ، وخاصة الضرائب المحلية ، ولذلك يعتبر الإنفاق على التعليم مشكلة كبيرة نظراً لاختلاف الولايات المتحدة داخل أمريكا فى مستوياتها الاجتماعية والاقتصادية ، حيث تنفق الولاية على التعليم من مخصصات الضرائب بشكل أساسي ، ولذلك إذا كانت الولاية غنية وحصيلة الضرائب كبيرة يكون الإنفاق على التعليم كبير ، وساعد ذلك على تقديم خدمة تعليمية جيدة .

كما أن انخفاض المستوى الاقتصادي فى بعض المناطق ، يدفع بعض الولايات الأخرى لتقديم المنح للجهات والمناطق الفقيرة ، وبما يصل إلى نصف نفقات التعليم فيها للأجهزة المحلية، بحيث تستطيع مواجهة مشكلات التعليم على المستوى المحلى ، بالإضافة إلى ما تقوم به الحكومة الفيدرالية من تقديم المساعدات المالية لتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية بين الولايات.

ومع ذلك فالعبء الأكبر فى الإنفاق على التعليم يقع على عاتق الجهات المحلية التى تقوم بدورها بفرض ضرائب للإنفاق على التعليم ،أو تقديم مزايا أو إعفاءات ضريبية للأفراد والمؤسسات التى تقدم خدمات أو إعانات أو مساعدات مالية أو عينيه للتعليم داخل الولاية أو المنطقة المقيم بها .

وتفرض الضرائب فى الولايات المتحدة بغرض الإنفاق على التعليم على المستويات التالية: (١٠).

١ـ الضرائب المحلية :

و يفرضها مجلس التعليم المحلى " Local Board of Education "بغرض زيادة نفقات التعليم ، ويتولى جمع هذه الضرائب وإنفاقها فى مجال التعليم بالمنطقة المحلية .

والمجلس الذى يتولى إدارة التعليم على المستوى المحلى فى كل منطقة أو مدينة من مناطق أو مدن الولاية ، يختلف حجمه و السلطات المفوضة له ، وكيفية فرض الضرائب ، وكيفية إنفاقها باختلاف الجهة المحلية التى تقوم على خدمة التعليم بها ، وكذلك باختلاف عدد المدارس الموجودة بتلك الجهة و نوعيات هذه المدارس .

٢ ـ ضرائب على مستوى الولاية :

و يفرضها مجلس الولاية " State Board of Education "

لتعويض النقص فى الميزانية التعليمية لكل مجلس من مجالس التعليم المحلية من ميزانية الولاية، إذا لم تكن الضرائب المحلية كافية لإيصال مستوى التعليم إلى الحد الأدنى المقرر وصوله إليه .

وتختلف الضريبة من ولاية إلى أخرى ، حسب الظروف الخاصة لكل ولاية و وفقاً لقوانين كل ولاية ، وإن كانت هذه الضريبة التعليمية تجمع عموماً عن طريق موظفين رسميين ، وتقسم هذه الضرائب بين الولاية و السلطات المحلية .

كما يختلف نصيب كل من الولاية و السلطات المحلية من هذه الضرائب من ولاية إلى أخرى ، ومن سلطة إلى أخرى، فإذا كانت الجهة المحلية فقيرة مثلاً كان نصيب السلطات المحلية من ضرائب الولاية كبيراً، وإذا كانت الجهة أو المنطقة المحلية غنية كان نصيب الولاية منها كثيرا لتغطى النقص فى مناطق محلية فقيرة أخرى .

٣ـ ضرائب على المستوى الفيدرالي :

ومن أهم الضرائب المفروضة للإنفاق على التعليم فى معظم الولايات الأمريكية هى الضريبة العقارية التى يدور حولها جدلاً كثير على أساس أنها غير كافية و غير عادلة ، حيث إن القيمة المادية للعقار أو الشركة لا يعرف قيمتها الحقيقة إلا عند بيعها، ولذلك يقترح المعارضون للضريبة العقارية أن الدخل هو أنسب مقياس للثروة المحلية، وبالتالى يمكن للناس دفع ضرائبهم .

ولكن مؤيدي هذه الضريبة يرون أن العقارات مقياس للثروة و الإمكانات المادية مثل الدخل أو أى مقياس أخر للثروة ، ويرون "ضرورة تطوير إدارة تحصيل تلك الضريبة ، والاعتماد عليها كمصدر للإنفاق على التعليم لأنها أقل خضوعاً للتغير المادى قصير الأجل فى الأنشطة الاقتصادية عن طريق المبيعات أو ضريبة الدخل" (١١) .

ولم يقتصر دور الولايات على فرض الضرائب للإنفـاق علـى التعليم ، بل تقدم برامج للإعفاء الضريبي فى حالة تقديم الفـرد تبـرع للتعليم ، ففى ولاية أريزونا مثلاً قدمت برنامجاً للإعفاء الضريبي يقضى " بإعفاء الفرد المتبرع بمبلغ ٥٠٠ دولار لمدرسة خاصـة أو ٢٠٠ دولار لمدرسة حكومية عامة من قيمة الضريبة المستحقة عليه، ويجوز التبرع لمدرسة خاصة أو عامة " [١٢] .

وقد أدى هذا البرنامج إلى زيادة مصادر الإنفـاق علـى التعلـيم بالولاية حسب إحصائيات ١٩٩٩ وبلغت الزيادة حـوالي ١٥٩٠١ دولار من قيمة التبرعات ، كما تضمن البرنامج السماح لأي فرد يرغـب فـى إدخال ابنه فى أي مدرسة وفى أي منطقة من مناطق الولاية بـشرط أن يقدم تبرعاً مالياً للإنفاق على التعليم بالولاية ، ويحد أقـصى ٥٠٠ دولار للمدرسة الخاصة و٢٠٠ دولار للمدرسة الحكومية .

وفى إطار هذا البرنامج الذى قدمته الولايـة لتـشجيع الأفـراد والمؤسسات على التبرع والإنفاق على التعليم " وصل حجـم التبرعـات ٥,٩٥٢٤,٣٦٠ دولاراً لعدد ٩٢٩ مدرسة حكومية بالمراحـل التعليميـة المختلفة من مرحلة ما قبل المدرسة وحتى المدرسة الثانوية ، وبلغ عـدد المتبرعين حوالي ٥٣,٢٩٤ فرداً " [١٣] .

وعلى الجانب الأخـر لـم تحـصل ١٦٣ مدرسـة ، أي نـسبة ١٧,٥%على أية تبرعات ،وهذا يوضح الفرق بين مدارس الأغنيـاء ذات الخدمة التعليمية الجيدة وبين مدارس الفقراء ذات الإمكانات المحدودة .

وتشير نتائج هذا البرنامج إلى أن الطلاب مـن الأسـر الغنيـة والمتبرعين الأثرياء هم المستفيدون الأوائل من هذا البرنامج الـضريبي، وليس الطلاب والأسر ذوى الدخل المنخفض، وهذا النوع من مـصادر

الإنفاق على التعليم يزيد من اتساع فجوة عدم العدالة في المصادر التمويلية للإنفاق على التعليم التي تمثل مشكلة ومصدر للجدل في النظام التعليمي بالولاية .

وبصفة عامة تستخدم الولاية مصادر متعددة للإنفاق على التعليم منها "ضريبة الدخل وضريبة الشركات وضريبة المبيعات والرسوم ،وهذه المصادر تمثل ٤٩% من ميزانية التعليم الأساسي و التعليم الثانوي ، إلى جانب الضرائب العقارية التي تمثل ٤٤% من دخل المناطق التعليمية ، بالإضافة إلى حوالي ٧% تأتي من ميزانية الحكومة الفيدرالية ، ويتم إنفاق هذه الميزانية وتوزيعها على كل منطقة تعليمية بناءاً على تكلفة الطالب" [١٤] .

وتؤكد التشريعات القانونية الحالية على أن الولاية مسئولة عن كل جوانب الإنفاق على التعليم حتى لو كانت مصادر التمويل بسيطة أو قليلة، ويجب توفير الدعم لها من الضرائب المحلية، وعدم السماح للمنطقة التعليمية بالإنفاق أكثر من أي منطقة تعليمية أخرى [١٥].

وفي ولاية بنسلفانيا يعتمد الإنفاق التعليمي على مصدرين رئيسين هما [١٦] :

١ــ مصادر محلية من الضرائب ونسبتها بحوالي ٥٧% .

٢ــ مصادر الولاية حيث تسهم بحوالي ٣٨% .

وبالإضافة إلى هذين المصدرين تقدم الحكومة الاتحادية نسبة ضئيلة جداً من الدعم المالي للولاية ، وتقدر إسهامات الولاية بحوالي ٥,٥ بليون دولار ، وإسهامات المناطق المحلية بحوالي ٨,٣ بليون دولار، في حين تقدم الحكومة الاتحادية نصف مليون دولار أي ٠,٥ % .

كما توجد مصادر أخرى للإنفاق على التعليم تقدر بحوالي

٢,. % ولكن المصدر الرئيسي للإنفاق على التعليم فى جميع المناطق التعليمية بالولاية هو" الضرائب العقارية التى تفرض على الأرض والأبنية المملوكة للإفراد والشركات ، ثم ضريبة الدخل وهى المصدر الثاني للإنفاق على التعليم، وفيما يلى عرض للضرائب التعليمية بالولاية " (١٧) :

ـ الضرائب العقارية : وتفرض على قيمة الأرض و المباني المملوكة للأفراد و الشركات وتحدد بواسطة مكتب مثمن بالمقاطعة ، والذي يقدر قيمتها وفقاً للقيمة السوقية ، وتدر دخلاً حوالى٦,٢ بليون دولار أى ما يعادل ٨٠% من إجمالي الضرائب المحلية بالولاية و ٤٢,٩% من إجمالي دخل المنطقة التعليمية .

ـ ضريبة الدخل : وتفرض على المرتبات والأجور والربح الصافي والتعويضات الأخرى للمقيمين فى المنطقة التعليمية ، وتخصم هذه الضريبة من المنبع ، ومعظم سكان الولاية يدفعون حوالي ١% من دخلهم لتدعيم التعليم والخدمات المحلية ، ولذلك تشارك المنطقة التعليمية والمحلية فى تقسيم الدخل بينهما بالتساوي ما عد مدينتى بتسبرح وفلادليفا، ويقدر دخل هذه الضريبة حوالي ٦١٢,٥ مليون دولار أى ما يعادل ٢,٤% من إجمالي التمويل الضريبي.

ـ ضريبة نقل الملكية : وتفرض فى حالات البيع والشراء ،وتفرض على أساس سعر البيع وتدفع بواسطة المشترى عند نقل الملكية ،وتقدر قيمتها بحوالي ١٣٧,٧ مليون دولار أى بنسبة ١% .

ـ ضريبة الأشغال أو التوظيف : وتفرض علـى أساس قيمة الوظيفة وإجمالي دخلها ١٣٠,٩مليون دولار أى ما يعادل ١% .

ـ ضريبة البضائع : وتفرض على إجمالي مبلغ البيع بما فيها

الخدمات وهى تبلغ حوالي ٣٦,٩مليون دولار أ تعادل أقل من ١% من مصادر التمويل .

ـ **ضريبة المعدات الميكانيكية** : وتشمل المعدات و الأجهزة التى تعمل بالعملة أو معدات الملاهي و ألعاب الفيديو ومعدات البلياردو و تبلغ١٣٠ مليون دولار أو أقل من ١% من مصادر التمويل للتعليم .

ـ **ضريبة الفرد** : وتفرض على كل فرد بالغ ومقيم بالولاية ، وفى بعض المناطق التعليمية يقسم عائد هذه الضريبة بين الولاية والسلطات المحلية و يبلغ إجمالي عائدها بحوالي ٣٥,٥ مليون دولار أى أقل من ١% .

ـ **ضريبة الملاهي** : وتفرض على أسعار دخول الملاهي ، ومناطق الترف ودخلها يبلغ ٥ مليون دولار أى أقل من ١% .

ـ **ضريبة كسب العمل** : وتفرض على الأفراد العاملين بالمنطقة التابعة للولاية ولا يقيمون بها ، وتبلغ قيمتها حوالي ١٥,٢ مليون دولار أى أقل من ١% من إجمالي مصادر تمويل التعليم ، وتفرض بحد أقصى ١٠ دولار للفرد العامل .

وفى مدينتى بتسبرج وفلادليفا توجد ضرائب أخرى مثل ضريبة الخمور وعائد هذه الضرائب يبلغ ١٩٠,٥ مليون دولار أى ١,٣% من إجمالي دخل تمويل التعليم بالمناطق، وتفرض فى بتسبرج ضرائب تعليمية لإنفاقها على التعليم بها .

وتقوم الولاية باستثمار عوائد الضرائب الفائض لديها بغرض توفير مصادر تمويل أخرى، لكن مجالات الاستثمار يحددها قانون الولاية فى المجالات التالية : [١٨]

١ـ صكوك الخزانة الأمريكية .

٢ــ الاستثمار قصير الأجل ويتم استحقاقه بعد ١٣ شــهراً وهــو خاص بالحكومة المركزية الأمريكية .

٣ــ الضمان الحكومي أي ضــمان عائــد الاســتثمار بواســطة الحكومة .

٤ــ الإيداع فى البنوك وإعطاء القروض المؤمن عليها .

٥ــ أسهم الشركات التى تتوفر فيها مواصفات خاصــة وتقــوم حكومة الولاية بضمان العائد ضد أى مخاطر ، ويوجد بكل منطقة تعليمية مدير مالى للاستثمار .

وإلى جانب الضرائب توجد منظمات غير حكومية وغير هادفــة للربح ، و تقوم بدور مهم فى تمويل التعليم من خلال تقــديم التبرعــات والهبات ، وتقديم التسهيلات وتجهيز البنية التحتية للمدارس ومــن هــذه المؤسسات : مؤسسة كارنجى Carnage Foundation التى " تأســست فى نيويورك عام ١٩١١ كمنظمة غير حكومية وغيــر هادفــة للــربح ، وهدفها نشر المعرفة فى الولايات المتحدة الأمريكية ، ومنــاطق أخــرى من العالم ، ومن الخدمات التى تقدمها بنــاء المــدارس ، وتحــسين أداء المدرسين " [١٩].

ومن هذه المنظمات أيضاً منظمــة فــورد Ford Foundation التي تأسست فى ولاية ميتشجان الأمريكية وظلت تعمل للصالح المحلــى حتى عام ١٩٥٠ ، ثم اتسع نطاق عملها لتصبح مؤسسة قومية ودولية ،" وتقدم خدماتها فى قطاع التعليم ، وتبحث فــى كيفيــة زيــادة الخــدمات التعليمية وتحسين جودتها بالنسبة للفئات المحرومة ، وتقديم الدعم للمناهج ونشر المعرفة " [٢٠] .

ب ـ الإنفاق على التعليم فى الولايات المتحدة :

١ ـ أسس الإنفاق على التعليم بها :

تحدد التشريعات الدستورية و القوانين وأحكام المحاكم العليا بالولايات المتحدة ،فضلاً عن نظام الإدارة التعليمية توزيع الإنفاق على النواحي التعليمية ، وهذا ما يجعله نظاماً معقداً للغاية من ولاية إلى أخرى ، وهذا التعقيد جاء نتيجة للظروف الاقتصادية و الاجتماعية التى أحاطت بنظام الإنفاق على التعليم ، إذ أن هذه الظروف يفرضها تنوع القيم داخل المجتمع الأمريكي ، وهى قيمة المساواة و الحرية و الكفاية الإنتاجية داخل النظام التعليمي ، و العمل على زيادة الإنفاق على التعليم لتحقيق هذه القيم وزيادة كفاءة النظام التعليمي (٢١) .

وفى ظل غياب الحكومة الفيدرالية عن نظام الإنفاق على التعليم ،وفى ظل لامركزية اتخاذ القرار سواء فى أسلوب الدعم المخصص من جهة وأسلوب توزيعه من جهة أخرى ، تتحمل حكومات الولايات المسئولية الكاملة فى الإنفاق على التعليم ما قبل الجامعي، حيث تساهم الحكومة المركزية فقط بحوالي ٠,٥% من إجمالي الإنفاق العام على التعليم .

وفيما يلى الأسس التى تحكم سياسات الإنفاق على التعليم فى أمريكا (٢٢).

ـ توفير الموارد عن طريق الضرائب :

وفى هذا الصدد تفرض حكومات الولايات على مواطنيها ضريبة تعليمية تمكنها من الإنفاق على التعليم، وتتفاوت قيمه الضريبة المفروضة من مواطن لأخر وفقا لمكانته العلمية فكلما زادت المكانة العلمية زادت قيمه الضريبة التعليمية المفروضة، وأنواع الضرائب تختلف من ولاية لأخرى.

ـ وجود معايير لتوزيع مخصصات التعليم :

فى الولايات المتحدة الأمريكية لا يوجد ولايتين متشابهتين فى طريقة توزيع الإنفاق التعليمي ، فلكل ولاية تاريخها الخاص ومشروعاتها الضريبية الخاصة ، وتفضيلاتها لأنواع معينة من التعليم ، فضلاً عن استقلاليتها فى نوعية مشروعاتها الحكومية الخاصة بها لتطوير أوضاع التعليم، وخاصة فى مجال الإنفاق التعليمي وكيفية توزيعه ، ويتم توزيع موارد الإنفاق على التعليم من خلال معايير وتصنيفات بأشكال وأحجام متباينة ، وتتفق الولايات الأمريكية فى معايير، ومسميات مخصصات التعليم على النحو التالي[٢٣] :

١ـ تصنيف مخصصات التعليم :

يوجد تصنيف لتوزيع الإنفاق التعليمي فى ناحيتين هما :

المخصصات الرأسمالية Capital Fund ومخصصات العمليات Operating funds ، وتتمثل المخصصات الرأسمالية فى الأموال التى تنفق فى إنشاء المباني والتركيبات ، والأجهزة والمعدات ، بينما تنفق مخصصات العمليات فى الأجور وشراء الاحتياجات ، وصيانة المباني وغير ذلك ، وتقسم أموال العمليات إلى أموال عامه General Funds وأموال غير مقيدة أو مشروطة Categorical Fund والأخيرة يمكن التصرف فيها بحرية بمعرفة المسئولين فى الإدارات التعليمية المحلية . وتمنح هذه الأموال من قبل حكومة الولاية أو الحكومة الفيدرالية للإدارات المحلية لمواجهة مشكلات تعليمية طارئة أو معينة .

ولكن الأموال غير المقيدة التى تمنح من الحكومة الفيدرالية يتم صرفها بتوجيهات وشروط من المسئولين فى الحكومة الفيدرالية ، وقد تصرف هذه الأموال غير المقيدة فى أغراض أخرى كالإنفاق على

للطلاب من المناطق والولايات الفقيرة ، أو الطلاب المعوقين، أو الموهوبين ، أو طلاب التعليم الفنى ، أو الإنفاق على خامات ومواد تعليمية معينة ، مثل الأجهزة التعليمية الخاصة بمواد العلوم أو الرياضيات.

ـ وحدات التخصيص Allocation Units

يتحدد المخصص المالي لأية إدارة تعليمية اعتماداً على مقياس الطلاب كوحدة معيارية فتميل نصف الولايات الأمريكية تقريباً إلى استخدام مقياس الحضور الفعلي للطلاب لتحديد المخصص المالي المطلوب لمدرسة معينة ، وبالتالي أي إدارة تعليمية، وعادة يطلق عليه متوسط الحضور اليومي للطلاب Average Daily Attendance بينما يميل النصف الأخر من الولايات الأمريكية إلى استخدام مقياس القيد أو العضوية للطلاب Average Daily Attendance or Membership ونظراً للخلاف بين أي من المقياسين يستخدم، فقد انتهت تلك الولايات إلى استخدام المتوسط الحسابي لهذين المعياريين .

وعلى الجانب الأخر تميل معظم الولايات فى أمريكا إلى زيادة المخصص المالي للمدارس الثانوية عن ذلك المخصص للمدارس الابتدائية ، والحجة فى ذلك أن التعليم الثانوي يحتاج إلى عمالة وتكاليف أكثر من التعليم الابتدائي ، غير أن خلافاً ظهر أخيراً بين المسئولين أكد على أن الإنفاق على التعليم الابتدائي ينبغي أن يكون أكثر، لأنه سوف يقلل من التكلفة مستقبلاً وسيوفر من فرص التعليم العلاجي للطلاب عندما يدخلون المدارس الثانوية ،وقد أخذت ولاية فلوريدا بهذا المبدأ فجعلت الإنفاق متساوياً بين التعليم الابتدائي و الثانوي .

٢ـ الإنفاق على التعليم بالولايات المتحدة الأمريكية :

يرتبط الإنفاق على التعليم بالضرائب المحصلة بواسطة الحكومة الفيدرالية وحكومة الولاية والسلطات المحلية، وقد أدى تذبذب الإنفاق بين الجهات الثلاث ارتفاعا وانخفاضاً وخاصة في مراحل التعليم العام الـذي يحصل على كل موارده من هذه المصادر، وخاصة المناطق المحلية التي تعتبر المصدر الرئيسي للإنفاق .

ومنذ عام ٧٨ /١٩٧٩ أصبح الإنفاق من حكومة الولاية أعلى من إنفاق المناطق المحلية ، ففى عام ١٩٩١/٩٠ أنفقت الحكومـة الاتحاديـة ٦,٧ بليون على التعليم الابتدائي والثانوي ، وأنفقت حكومـة الولايـات ٤٣,٦ بليون دولار ، أما الحكومات المحلية فقـد أنفقـت ٤٠,٦ بليـون دولار، فى حين أنفقت المصادر الأخرى حـوالي ١٠,١ بليـون دولار ، "ومشاركة الحكومة الاتحادية النسبية تقل تدريجياً ، على الرغم من النمو الثابت للإنفاق الإتحادى على التعليم فى العقدين الآخـرين مـن القـرن العشرين " [٢٤] وجدول(٥)التالي يوضح الإنفاق على التعليم الابتـدائي والثانوي خلال عام ٩٠/ ١٩٩١.

جدول (٥)

يوضح الإنفاق على التعليم الابتدائي والثانوي خلال عام ٩٠/ ١٩٩١

المستوى / السنة	الاتحادي	الولاية	المحلي
٩٠ / ١٩٩١	٧ر٦ %	٦ر٤٣ %	٦ر٤٠ %

المصدر: اليونسكو، الكتاب الإحصائي السنوي ١٩٩٦، ١٩٩٧

وفى عام ٩٥/ ١٩٩٦ ارتفع إنفاق الولاية على التعليم إلى ٥٣٠ بليون دولار، وانفق على المدارس الابتدائية و الثانوية ما يقرب من ٦٠% من هذا الإجمالي، وحصل التعليم العالي على الباقى ٤٠% .

وعلى الرغم من أن مشاركة حكومة الولاية ظلت ثابتة لعقود عديدة ، إلا أنها فى "خلال الفترة من ١٩٨٧/٨٦ إلى ١٩٩٤/٩٣ انخفضت من ٤٩,٧% الى ٤٥,٢% فى حين أن المشاركة المحلية ارتفعت من ٤٣,٩% إلى ٤٧,٨% ، والمشاركة الاتحادية ارتفعت أيضاً من ٦,٤% الى٧% خلال تلك الفترة "[٢٥] وجدول (٦) التالي يوضح ذلك .

جدول (٦)

يوضح الإنفاق على التعليم خلال الفترة من ٨٦/ ١٩٨٧ ـ ٩٣/ ١٩٩٤

المستوى / السنة	الاتحادي	الولاية	المحلي
٨٦ / ١٩٨٧	٦ر٤ %	٤٩ر٧ %	٤٣ر٩ %
٩٣ /١٩٩٤	٧ %	٤٥ر٢ %	٤٧ر٨ %

المصدر: اليونسكو : مكتب التربية الدولى ، ١٩٩٩

وهذا واضح أيضاً فى الإنفاق على الطالب فى المدارس العامة فقد ارتفع خلال الفترة من ١٩٨٦/٨٥ وحتى ١٩٩١/٩٠ وبلغ حوالي ١٤% بعد ضبط نسبة التضخم ، لكنه انخفض خلال الفترة من ١٩٩١/٩٠ وحتى ١٩٩٦/٩٥ ووصل إلى ٢% ثم ارتفع فى أواخر عام ١٩٩٦/٩٥ إلى ما يقرب من ٦,٢١٣ % .

وتشير الميزانية المالية لعام ١٩٩٦ إلى أن تمويل البرامج الفيدرالية للتعليم العام "بلغت ٣٥,٢ بليون دولار والتعليم العالي ١٤,٨ بليون دولار ، والبحث العلمي بالجامعات والمراكز الأخرى ١٥,٩ بليون دولار والبرامج الأخرى ٤,٩ بليون دولار ، ولذلك كان إجمالي ميزانية التعليم الفيدرالية الموجه للإنفاق على التعليم بمراحله المختلفة حوالي ٦٥,٨ % بليون دولار ، وتمول من حصيلة الضريبة الفيدرالية [٢٦] .

وفى ولاية بنسلفانيا **Pennsylvania** تقوم المنطقة التعليمية بالإنفاق على احتياجاتها التعليمية مثل المرتبات والكتب والتدفئة وإنارة المباني ، والاحتياجات طويلة الأجل مثل المباني الجديدة ، وإعادة دفع القروض وغير ذلك .

وقد بلغ معدل الإنفاق لكل طالب خلال العام الدراسي ١٩٩٩/٩٨ حوالي ٧٥٠٠ دولار ويعتبر ذلك المتوسط العام بالولاية التى يوجد بها ٥٠١ منطقة تعليمية ، ولكن نصف المناطق التعليمية تنفق ما يقرب من ١٥,٨٠٠ دولار للطالب ، والنصف الأخر ينفق ما يقرب من ٤,٦٥٠ دولاراً للطالب.

ويتم الإنفاق بالولاية فى النواحي التالية [٢٧] :

ــ المرتبات لهيئات التدريس والخدمات المعاونة .

وتشمل المرتبات الجزء الأكبر من إنفاق المناطق التعليمية وتبلغ قيمتها ٧,٧ بليون دولار، ثم الإنفاق على الخدمات المعاونة التى تأتى فى المركز الثاني بعد مرتبات ومكافآت هيئات التدريس ، وتقدر تكلفة الخدمة المعاونة لكل طالب بما يتراوح من ١٤٧٠ دولار إلى ٥١٧٣ دولار ، وتشمل هذه الخدمة شئون الطلاب و الأخصائي النفسي والمرشد التربوي، والخدمات لذوى الاحتياجات الخاصة ، والخدمات الاجتماعية ، وتكلفة

هذه الخدمات بالمنطقة التعليمية حوالي ٣٩٥,٩ مليون دولار . بما يعادل ٢,٨ % من إجمالي الإنفاق .

- توفير المعدات والتجهيزات :

ويتم الإنفاق على توفير الأجهزة والمـــواد التعليميـــة والوســائط المتعددة والخدمات المكتبية وعمليات تطوير المناهج ،وبتكلفـــة إجماليـــة حوالي ٤٤٨,٤ مليون دولار، وبما يعادل ٣,٢% من الإنفاق .

- الخدمات الإدارية :

ويتم الإنفاق على الخدمات الإدارية مثل أنشطة مجلـــس الأمنـــاء والمديرين والنظار، ومديري المناطق ، وتبلغ تكلفة ذلك حـــوالي ٨٩٧,٤ مليون دولار أى بمعدل ٦,٣ % من الإنفاق.

- الخدمات الصحية :

وتشمل برامج الرعاية الصحية من خدمات الطب العام والأسنان والتمريض، ويبلغ إجمالي الإنفاق فى هذا المجال حوالي ١٤١,٩ مليـــون دولار ، أي بما يعادل ١% من إجمالي الإنفاق على التعليم بالولاية .

- الأعمال والخدمات الأخرى :

وتشمل عمليات المحاسبة المالية والتقـــارير ومـــوظفي الخطـــة والموازنة والمرتبات والمشتريات وعمال الطباعة ، وتبلغ التكلفة حـــوالي ١٦٩,٧ مليون دولار بمعدل ١,٢% من الإنفاق العام .

- تشغيل وصيانة المباني المدرسية والأفنية :

وتشمل عمليات الصيانة والإصلاح وتجديد المعدات وتوفير الإضاءة والتدفئة وتبلغ التكلفة حوالي ١,٣ بليون دولار أى بمـــا يعـــادل ٩,١% من إجمالي الإنفاق على التعليم بالولاية .

ـ خدمات نقل الطلاب :

وهذه الخدمة تتحملها المناطق التعليمية بالولاية ، ووفقاً لقانون الولاية الذى يلزم المناطق التعليمية بتوفير فرص لنقل الطلاب ووسائل متكافئة وحتى مسافة ١٠ أميال خارج حدود المنطقة التعليمية المسجل بها الطالب ، وتبلغ تكلفة هذه الخدمة ٧٠١,٣ مليون دولار بما يعادل ٤,٩%.

ويمكن للمنطقة أن تستخدم وسائل النقل المملوكة للمنطقة التعليمية، أو تقوم بتأجير وسائل نقل للطلاب ، أو تستخدم وسائل النقل العام كما فى مدينتى بتسبرج وفلادلفيا .

ـ خدمات أخرى:

مثل خطط البحث العلمي وعمليات معالجة البيانات وتبلغ تكلفة ذلك حوالي ٩٨,٦ مليون دولار بما يعادل أقل من ١% .

ـ النثريات الأخرى :

وتبلغ تكلفتها حوالي ٢٩,٣ مليون دولار أى بما يعادل أقل من ١% من إجمالي الإنفاق العام على التعليم .

ولهذا يختلف الإنفاق تبعاً لاختلاف المستوى الاقتصادي فى كل ولاية من الولايات الأمريكية، "ففي المناطق الفقيرة يكون الإنفاق محدوداً ويصل إلى حوالي ١٠٠٠ دولار لكل طالب[٢٨]، أما فى المناطق الغنية فهناك فرق شاسع بينها وبين المناطق الفقيرة ، فقد أظهر "التقرير الإحصائي للتعليم أن الإنفاق على التعليم خلال العام الدراسي ٩٩/٢٠٠٠ فى ولاية نيوجرسى كان حوالي ١٠,٢٨٣ دولاراً للطالب"[٢٠]، أما نيويورك فقد "أنفقت ١٠,٠٣٩ دولاراً للطالب"[٢٩] وكان "حجم الإنفاق على الطالب بين المناطق الغنية وبين المناطق الفقيرة يتراوح بين ٤ ـ ٥ مرات " [٣٠] .

وفى ولاية ميتشجان Michigan لم تفلح الولاية فى جهودها المبذولة لتحقيق توازن مالى بين دخلها لتمويل التعليم و بين حجم الإنفاق واستقراره ، وإيجاد نظام تمويلي ثابت ، يصل بتكلفة الطالب إلى ٦٧٠٠ دولار فى العام الدراسي ٢٠٠٣ ،على الرغم من أنها غير كافية [٣١] .

ورغم الاعتماد على الضرائب العقارية فى الإنفاق على التعليم فى معظم الولايات ، إلا أن ولاية الينوى Ilion "اضطرت إلى تخفيض نسبة الضريبية من ٥٠% إلى ٢٥% لأن دافعي الضرائب يدفعون حوالى ٩ بليون ضرائب عقاريه فى السنة، وهذا يدفع الممولين إلى التهرب الضريبي[٣١]، ولجأت الولاية إلى "فرض ضريبة دخل لتغطية النقص فى الإنفاق على التعليم ، بل وزيادة الإنفاق على الطالب من ٤٥٦٠ دولاراً الى ٦٦٨٠ دولاراً فى العام" [٣٢] .

ولذلك صرح مدير التعليم بمدينة شيكاغو وهى أحد المدن الكبرى بولاية الينوى أن هناك ١٢٠٠ طالب فى الصف الثامن فقراء ، وليس لديهم إمكانات مادية لدفع تكاليف المواد التعليمية أو الوفاء باحتياجاتهم التعليمية ، والمباني المدرسية فى حاجة إلى تطوير ليتمشى مع الاتجاهات العالمية المعاصرة ، كما أن المنطقة التعليمية مدينة بمبلغ ٢,٥ مليون دولار ، وحاولت الاقتراض لتغطية النفقات التعليمية ، ورفض بعض المقرضين إقراضهم .

وقد اقترحت الولاية حل المشكلة بوسيلتين هما [٣٣] :

١ــ زيادة ضريبة الدخل من ١,٠٦% إلى حوالي ٣,٥ % وهذه النسبة سترفع دخل هذه الضريبة إلى ١,٥ مليون دولار .

٢ــ زيادة الإقراض المالي للمنطقة التعليمية للوصول إلى ١,٥ مليون دولار بدلاً من ٤٠٠,٠٠٠ ألف دولار فى العام وفى ولاية تكساس

تم "زيادة الضرائب على الدخان والبنزين وضريبة المبيعات لمواجهه الاحتياجات التعليمة والإنفاق عليهــا ، وعــدم المــساس بتخفــيض الميزانية للتعليم قبل الجامعي ، كرد فعل لنقص التمويــل الــضريبي بالولاية" (٣٤).

وقد عملت الولاية على مواجهه نقص التمويل فى بعض المناطق الصغيرة بعدة خيارات هى (٣٥) :

١ــ التعاون بين المناطق التعليمية الفقيرة .

٢ــ الاستفادة من قاعدة الضرائب فى المناطق الغنية .

٣ــ اقتطاع بعض ضريبة العقارات المرتفعــة فــى المنــاطق الغنيــة ، وإعطائها للمناطق الفقيرة ، حيث "تحدد نسبة الضريبة العقارية فــى ضوء القيمة السوقية للعقار، وقد تختلف تبعاً لموقع العقار أو المنطقة السكنية التى يقع فيها العقار" (٣٦) .

وكرد فعل لنقص التمويل المالى من الــضرائب "أجبــرت ٣٧ ولاية من الولايات الأمريكية على خفض ميزانية التعليم بما يعادل ١٢,٨ مليون دولار للعام المالى ٢٠٠٢، طبقاً لتوجيهات الحكومة الاتحادية فــى مجال التعليم" (٣٧) .

الهوامش

١) ج. م. ع : وزارة التربية والتعليم ، تجارب رائدة في مجـال التعلـيم قبـل الجامعي في مصر ، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية ، القـاهرة ، ١٩٩٦م .

٢) المرجع السابق .

٣) U . S. A :National Center For Research in Vocational Education :Integrations Academic and Vocational Education :lesson from Early Innovators, Western Illinois University 1995,Vol .51,P 75.

٤) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم :تحديث برامج التعليم الثانوي العـام والفني وتكاملهما وارتباطهما بسوق العمل ، تونس ،١٩٩٩ .

٥) المرجع السابق .

٦) المرجع السابق .

٧) المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية :دروس مستفادة من التعلـيم فـي اليابان ، مجلة التربية والتعليم ، العدد ١٥ ,١٩٩٩ .

٨) عقيل محمود محمود رفاعى:تطوير التعلـيم العـام والفنـي فـي مـصر "إستراتيجية للتكامل بينهما وارتباطهما باحتياجات سوق العمـل ، المـؤتمر القومي السنوي الحادي عشر ، مركز تطوير التعليم الجامعي ، جامعة عين شمس ،٢٠٠٤ م.

٩) المرجع السابق .

10 - McGuire , Kent : Emerging Issues in State Level School Finance , 1990, Eric Digest , NO. 3247777, P . 1- 4

11– Welson ; Gene. y : Effects on Funding Equity of the Arizona Tax Credit Low , Education policy Analysis Archives , vol , 8 , NO , 38 , August 2002, P. 1- 13

12 – Ibid , op , cit , P . 5

13 – Education week : School Finance , December 2002, p. 1- 4

14- Ibid , op , cit ; P . 3

15 – Pennsylvania, Department of Education; School Funding, htt: www. Pde. state . US/ school finance 101 / Cwp / view, aspza = 3 & O = 76800, PP. 1-3

16- Ibid. Op , cit , P . 3

17- Pennsylvania. : Department of Education, Earned Income Tax , htt : // www .· pde , state , pa , vs / school finance 101/ cwp view , asp = 3 & Q = 77199. P. 1

18 – Gunfire; Junes , W and Reed; Radvey. J. : Education Administration and policy Effective Leadership for American Education , Boston : Ellyn and Banc , 1991, p .p, 118-190.

19-Carnegie Corporation of New York , Combined Annual Report 2002-2003,pp 1-16.

20-Ford Foundation Annual Report 2004,pp.105-137.

21- Gunfire ; Junes , W and Reed ; Radvey. J.: Education Administration and Policy Effective Leadership for American Education ,op , sit , p . 133

22- Ibid. , op , sit , P . 135

23 – The Digest of Education, measuring Education ,Washington, D . C . U . S. Government printing Office , 1991 P . 10

24 – UNESCO ; world Data on Education , op , sit , P, 1

25- Ibid. , op , sit ,pP 2 – 3

26- Ibid. , op , sit , P . 3

27-Pennsylvania , Department of Education , School Funding, op,sit,p.2.

28- National Center for Education Statistics Early Asthmatics : public Elementary and Secondary Education , School year 1998 – 1999 , P . 13 .

29- Richard; Alan; poor Districts Seen to Face Funding Gap in Many States , Education week, September 2002 , P . 1-2.

30 – Genets ;Catherine : States Found to vary widely in School Spending , Education week, June , 2002, P. 2 .

31- Matthew; Miller : A Bold Experiment to Fix Schools the Atlantic Monthly 284,july , 1999 P. P . 15- 31 .

32- Sack ; Goleta . L : Report Finds Tax , Policy Takes Toll on Stat Aide for Michigan Schools , Education week , May, 2002, P .1-3 .

33- Cavanaugh ;Sean :Illinois School Eepent to Much on Property Tax Force Says, Education week , September , 2002 , P. 1-2 .

34- - Cavanaugh; Sean: Illinois Budget Trims Funds for K-12, Higher Education, Education week, july. 2002, P. 1-3.

35-- Cavanaugh; Sean: Illinois Districts Using Red Ink to Budgets, Education week, November 2002, P. 1-5.

36- Sack; Goleta. L: Money woes Hitting Home For Schools. op. sit, P. 1-5 .

28- Galley; Michelle : Texas, Despite Surprise Foresees Tighter Times , Education Week, April , 2002, P. 1-2 .

29- Ibid. , op, sit, P. 1-2 .

40- Johnston; Robert. C.: Governors, State Finances worst since World War II, Education week, December, 2002, P. 1-2

الفصل الرابع
تطويرا لتعليم العام فى بريطانيا وتمويله

يتضمن هذا الفصل ما يلى :

- مقدمة .
- تنظيم التعليم العام فى بريطانيا .
- إستراتيجيات تكامل التعليم الثانوي العام و الفني فى بريطانيا .
- سياسات وبرامج ارتباط التعليم الثانوي العام و الفني باحتياجات سوق العمل فى بريطانيا .
- آليات ربط التعليم الثانوي العام و الفني بسوق العمل فى فى بريطانيا .
- كيفية تمويل التعليم العام فى بريطانيا .
- أسس الإنفاق على التعليم العام فى بريطانيا .
- مجالات الإنفاق على التعليم العام فى بريطانيا .

مقدمة :

يعتمد نظام التعليم فى بريطانيا على اللامركزية فى الإشراف على التعليم ، والسماح للهيئات الدينية والمدنية الحرة بدور هام فى التعليم ولم كان التعليم يعتمد على سلطات المناطق والمحليات ، فإن الهدف من ذلك قيام المحليات بواجباتها حتى يتحقق تعليم لكل طفل يتفق مع ميوله واستعداداته ، وتمارس الدولة حقها فى وضع مبادئ عامة تهتدي بها السلطات المحلية ، لكنها لا تفرض نظاماً تعليمياً معيناً .

تنظيم التعليم العام فى بريطانيا:

تتشابه مراحل التعليم فى بريطانيا مع مراحل التعليم فى الدول الرأسمالية إلى حد كبير فمثلاً نجد مرحلة ما قبل المدرسة توجد الحضانة ورياض الأطفال ، وتشرف على دور الحضانة هيئات ومؤسسات خيرية ودينية ، ويتحمل أولياء الأمور ما تحتاجه هذه الدور من نفقات مادية نظير الرعاية التعليمية والصحية والتغذية والإقامة إن وجدت (١) .

أما رياض الأطفال فقد تشرف عليها السلطات التعليمية وتنظم برامجها ، وتمتد هذه المرحلة من سن الثالثة وحتى الخامسة التي يبدأ معها التعليم الإلزامي وهذه الرياض جزء من التعليم الابتدائي .

والمرحلة الابتدائية تمتد من سن الخامس وحتى سن السابعة ولمدة أربع أو ست سنوات وهى جزء من التعليم الإلزامي الذي يمتد من الخامسة وحتى سن السادسة عشرة ، والتعليم فى هذه المرحلة مختلط أو مشترك بين البنين والبنات ويتولى التدريس بها مدرسات فقط (٢) .

ويتعلم فيها الطفل مبادئ القراءة والكتابة والحساب ، ويرعى فيها إمكانيات الطفل وقدراته ، التي تحدد نوع المهارات التي يتعلمها ، وهو من أصعب المسائل والقضايا التربوية فى هذه المرحلة .

أما المدرسة الدنيا **Junior School** ومدتها أربع سنوات من

السابعة وحتى الحادية عشرة ، وبعدها ينتقل التلميذ للمدرسة الثانوية ، ويدرس بها إلى جانب المنهج القومي الرياضيات والعلوم واللغة الإنجليزية ، أما الجانب الديني فيركز على القيم الدينية ، وليس خدمة طائفة معينة ، وتشرف عليه السلطات المحلية ، ونقابات المعلمين والهيئات الدينية فى المقاطعات والمناطق المحلية .

المرحلة الثانوية:

تعد إنجلترا من الدول التي اهتمت بالتعليم الثانوي المتقدم الذي يهدف إلى خدمة المجتمع واحتياجات سوق العمل ، ومع ذلك فإن إنجلترا تعتبر أقل من غيرها فى الغرب فى نسبة الطلاب المتفرغين الذين يواصلون تعليمهم الثانوي بعد سن الإلزام ، أي فى سن ١٦ – ١٨سنة .

إستراتيجيات التكامل بين التعليم الثانوي فى بريطانيا :

يظهر التكامل بين أنواع التعليم الثانوي في إنجلترا بصورة واضحة ، بل وأحياناً يبدأ هذا التكامل في التعليم بداية من التعليم الإعدادي، ولذلك تعتبر المدرسة الثانوية فى إنجلترا شاملة للمرحلتين الإعدادية والثانوية ، والمدارس الثانوية في إنجلترا إلزامية [٣] .

وعلى الرغم من انخراط الطالب فى مدرسة من مدارس التعليم الثانوي سواء العامة أو الفنية ، فيمكن للطالب الانتقال من مدرسة إلى أخرى بالمرحلة الثانوية إذا أراد في ذلك ، وفى ضوء تغير استعداداته وميوله الدراسية وطموحه المستقبلي .

وتتضح أسس التكامل فيما يلي [٤] :

١- التوسع الكبير في مدارس التعليم الثانوي العام و الفني ، ووجود قنوات اتصال بينها ، تساعد الطالب على الانتقال من مدرسة إلى أخرى ، فعلى أساس قدراته واستعداداته العقلية والمهنية .

٢- المناهج الدراسية حيث تجمع المواد الدراسية بين الجوانب النظرية والعملية التي تحقق التربية الشاملة والمتكاملة للطالب ، ولذلك تتضمن خطة الدراسة فى المدارس الثانوية مواد عامة وتخصصية عديدة لتحقيق التكافؤ بين الطلاب .

٣- التنوع في الاختيار ليس فقط بين المدارس الثانوي ، بل فى المدرسة الثانوية الواحدة ، فإذا كانت المدرسة الثانوية الحديثة والفنية معنية بإعداد الطلاب فنياً وتزويده بالمهارات العملية التي يحتاجها سوق العمل ، والوفاء باحتياجات التنمية ، فهناك المدرسة الثانوية الشاملة التي تجمع بين الدراسة النظرية والتطبيقية ، ولذلك فهي مدرسة تجمع أنواع التعليم الثانوي في مدرسة واحدة .

- سياسات وبرامج مساهمة مؤسسات العمل والإنتاج فى تطوير التعليم الثانوي :

فى بريطانيا يوجد عدة برامج لتطوير التعليم الثانوي منها ما يلى (٥) :

١- برامج ثقافية ومهنية لتدريب الطلاب عليها ، والتزود بالمهارات الأساسية التي يطلبها العمل الفني .

٢- برامج التعليم الفني آلتي تقدمها المدارس الحديثة والفنية والمدرسة الشاملة ، بما يساعد الطلاب على الالتحاق بسوق العمل أ و مواصلة التعليم فى المراحل الأعلى .

٣- البرامج الأساسية الفنية التي تقدمها المدارس الإعدادية ، وتتكامل معها البرامج الفنية والمهنية بالمرحلة الثانوية.

- آليات ربط التعليم الثانوي بسوق العمل :

توجد آليات لربط التعليم الثانوي فى بريطانيا بسوق العمل ، منها(٦):

١- توفير فرص التدريب والتأهيل الفني في مواقع العمل والإنتاج داخل المصانع والشركات الكبرى .

٢- تعاون أصحاب العمل مع المؤسسات التعليمية في تطوير وتحسين الخدمة التعليمية بمدارس التعليم الفني .

٣- - تشجيع التعليم الفني من خلال إتاحة فرص الانتقال بين فروع التعليم الثانوي وفى ضوء قدرات ومهارات الطلاب الفنية .

ومن هنا نرى أن بريطانيا قد شهدت تحديثاً شاملاً في التعليم الثانوي بهدف مواكبة التعليم الثانوي لنتائج الثورة العلمية والتقنية المستمرة ، و اتفاق مخرجاته مع احتياجات سوق العمل والإنتاج، وتمثلت عمليات التحديث والإصلاح فيما يلي [٧] :

١- تحقيق التكامل بين التعليم الثانوي والفني، وتيسير الانتقال الأفقي، بينهما وتوحيد مدة الدراسة في التعليميين واعتماد مواد دراسية مشتركة .

٢- إحداث تواصل بين التعليم الثانوي العام والفني ، والتعليم العالي، لإعداد قوة عاملة عالية التأهيل .

٣- التحول في تنظيم البرامج الفنية ذات القاعدة العريضة بدلا من البرامج الفنية ضيقة التخصص ، وبهدف تمكين الطلاب من التكيف مع المهن المستقبلية .

٤- أخذت هذه الدول سياسة التوجيه الفني والمهني المبكر في مرحلة الدراسة الابتدائية لتكوين حس مهني لدى التلاميذ ، والكشف عن ميولهم وقدراتهم .

٥- أن مؤسسات العمل والإنتاج في الدول الثلاث ساهمت في تطوير التعليم الثانوي باستخدام عدة آليات منها :

- المساهمة في رسم سياسة التعليم الثانوي والفني .
- توفير المعلومات والبيانات الكاملة عن حاجة ومتطلبات سوق العمل من التخصصات المختلفة .

المشاركة في تخطيط وصياغة البرامج والمفاهيم .

- الإسهام في تمويل التعليم الفني .
- تزويد المؤسسات التعليمية بخبرات سوق العمل .
- إتاحة فرص التدريب للطلاب في مواقع العمل والإنتاج .

٦- تشجيع المتفوقين والمتميزين من الطلاب وتعيينهم في سوق العمل .

تمويل التعليم العام في بريطانيا

مقدمة :

تعتمد علاقة الدولة بالتعليم على أساس حصول كل مواطن علـــى المتطلبات التعليمية اللازمة ، ودون تحمل الحكومـــة الاتحاديـــة لأعبــاء تمويل التعليم والإنفاق عليه، بل يتحمل ذلك السلطات المحلية والمقاطعات وأولياء الأمور ودافعي الضرائب المحليين .

ويتم تمويل التعليم والإنفاق عليه فى بريطانيا من خلال السلطات المحلية ، ومن مصادر متعددة أهمهــا الــضرائب العامـــة والإيجـــارات والخدمات ، و إسهامات الحكومة المركزية ، وتتراوح الضرائب ما بـــين ٤٠ـــ ٦٠% ، وأيا كان النصيب المحدد فإن مقدار الأموال ضخم ، وتعد الخلافات أمراً حتمياً عند تقسيم المبلغ بين السلطات المتنافـــسة ويتعقـــد الموقف أكثر لأن الأجزاء التى تتكون منها المملكة المتحدة لـــديها نظـــم مختلفة .

وتقدم الحكومة المركزية منحة لمساعدة دافعي الضرائب المحلية،

فإذا كان معدل الضريبة ٩٨ قرشاً من الجنيه ومعدل إعانة الضرائب المحلى هو ١٨ قرشاً فسوف يدفع الفرد من دافعي الضرائب المحلية ٨٠ قرشاً ، فى حين أن دافعي الضرائب الآخرين مثل أصحاب المحلات والمصانع سوف يدفعون الـ ٩٨ قرشاً بكاملها ، وهده المنحة فى الواقع لتخفيف عبء الضرائب .

ومساعده الحكومة المركزية ضرورية لأن بعض المناطق لديها احتياجات أكبر، وبعضها فقير، بمعنى أن لديها قيمة إيجاريه منخفضة ، كما أن الحكومة المركزية تريد أن تصبح قادرة على السيطرة على مستوى إنفاق السلطات المحلية ، وأن تقيد وتنظم إنفاق السلطات المحلية التى يعد إنفاقها زائداً ، وهذه المنحة يحددها وزير الدولة للبيئة وتعتمد على العلاقة بين الإنفاق الفعلي ، والمنح المتعلقة بالإنفاق .

وفى ضوء ما يقرره وزير الدولة يكون من الضروري أن تنفقه السلطات المحلية ، وهذا النظام محدد حتى أنه إذا أنفقت السلطات المحلية أكثر من المنح المتعلقة بالإنفاق ، فانه يتم تخفيض المنحة وهكذا تعاقب السلطات المبذرة فى إنفاقها .

وهذه المنح التى تقدمها الحكومة تقدر فى ضوء عدد الأفراد وخصائصهم ، والخصائص الطبيعية للمنطقة وحجم المشكلات البيئية والاجتماعية ، وبما أن القانون يسمح بإدخال تعديلات فى هذه المتغيرات فإن السلطات المحلية لا تعرف ما سوف تحصل عليه إلا قبل بداية العام المالى بقليل مما يجعل التخطيط على المدى البعيد صعباً للغاية .

وهنا يكون التوتر دائما بين الحكومة المركزية والسلطات المحلية نتيجة لمحاولات السلطات المحلية المستمرة فى حصولها على استقلال أكبر ، ولذلك تلجأ الحكومة المركزية لوضع ضوابط للصرف من جانب

السلطات المحلية بأن يكون الصرف خاضع لموافقة قانونية محددة لكل عمل تقوم به ، بل وتعين الحكومة المركزية مراجعي حسابات للتأكد من أن السلطات المحلية لا تتعدى سلطاتها ، وإذا وجد أن هناك إنفاقاً زائداً فإنه يستطيع أن يحسب هذه الزيادة على الأعضاء ومن مواردهم الخاصة.

ولما كان التعليم خدمة قومية تدار محلياً فإن قانون التعليم الصادر عام ١٩٤٤ قد أعطى وزير الدولة للتعليم مهمة تأمين التنفيذ الفعال بواسطة السلطات المحلية وتحت سيطرته ، وتوجيهاته . وذلك لتوفير سياسة تعليمية شاملة متنوعة فى كل منطقة ، ويتم عملياً تنفيذ هذا التحكم والتوجيه بطريقة عامة جداً مما أتاح للسلطات المحلية قدراً كبيراً من حرية التصرف ، ومع تزايد سلطة الحكومة المركزية فى التعليم يخشى البعض من انتقال السلطة على التعليم من السلطات المحلية إلى الحكومة البريطانية المركزية .

ولكن البعض الأخر يرى أن مشكلة العلاقات بين السلطة المركزية وبين السلطات المحلية ليست مشكلة سيطرة مركزية إنما مشكلة " غموض و فوضى و تعقيد ، و يفسح الغموض مجالاً للمناورات ، وحرية الفعل والتصرف يمكن التفاوض عليها و إعادة التفاوض " (٨) .

وليس هناك شئ اسمه ضريبة كاملة و لكن الممكن اقتراح معيار معين تقا س على أساسه الضرائب المحلية ، كما يجب عدم رفع الضريبة حتى يمكن تحصيلها ، وأن يكون معدل الضريبة تحت سيطرة السلطة المحلية ، ويجب أن تكون الضريبة تصاعدياً بمعنى أن ذوى الدخول المرتفعة يجب أن يدفعوا أكثر من الفقراء نسبياً . مع أن الواقع أن هناك أفراداً دخلهم أقل و يدفعون ضرائب أكثر ، ومنازل دخلها مرتفع و يدفع أصحابها القليل من الضرائب .

ورغم وجود أخطاء فى نظام الضرائب ،إلا أنه ليس سهلاً إيجاد بدائل أخرى أو أي بديل أخر يمكن أن يكون قادراً بمفرده ،أو بالاتحاد مع نظم الضرائب الأخرى على إتاحة حصيلة مماثلـة لتلـك التـى تـدفعها الضرائب المحلية ، وتدفع لكل سلطة محلية حصيلة كافية لتغطية الجـزء الأكبر من إنفاقها ، و تمكن كل دافع ضرائب مـن أن يحـدد مـسئوليته القانونية على أساس معقول من اليقين و بطريقة تحظى بقبول عام .

وقد اقترحت لجنة " لايفيلد Layfield " أمكانية فرض ضـريبة محلية جديدة ، لكنها تميل إلى محاباة المناطق التى يعيش فيها أصـحاب الدخول المرتفعة ،كما اقترحت اللجنة زيادة حصيلة السلطات المحلية من الأموال التى تجمعها عن طريق المحاسبة على الخدمات ،مثل المكتبات و خدمات إطفاء الحرائق و جمع القمامـة و الـتخلص منهـا و الخـدمات الاجتماعية الخاصة ، و مع هذا لن يؤدى ذلك إلى زيادة الأموال الملائمة للإنفاق المحلى الجاري ، و لم يحظ بالرضا الشعبي .

وفى عام ١٩٨١ أصدرت الحكومة وثيقة خضراء بعنوان بـدائل للضرائب المحلية ، وتضمنت فى أحد جوانبها نقل تمويل الخدمة التعليمية من منح الحكومة المركزية إلى السلطات المحلية ، على أن تقدم السلطات المركزية منحة مخصصة للتعليم عوضاً لذلك، وسوف يجبر ذلك السلطات المحلية على تغطية نسبة أعلى من تكاليف ما تبقى من خدمات الحكومـة المحلية ، وحينئذ قد " يزداد اهتمام أكثر دافعي الضرائب المحلية لأنهـم حصلوا على قيمة معقولة لأموالهم ، لكن هذه الخطة كانت أكثر جـدلاً ، وحجة المعارضين أن منحة حكومية أخرى سوف تعنى مزيداً من سيطرة الحكومة المركزية على التعليم " (٩) .

ويختلف نوع الضرائب و معدلها من مقاطعة إلى أخرى ، ففـي **مقاطعة كولومبيا البريطانيةBritish Columbia** تقدم المقاطعة ٩٥%

ن تمويل التعليم من الدخل العام ، والضرائب التعليمية الخاصة ، ومجلس المقاطعة التعليمي ليس لدية السلطة لفرض الضرائب و لكنه يوفر التمويل من مصادر الدخل المحلية الأخرى .

وفى مقاطعة إلبرتا **Alberta** تقدم المقاطعة ١٠٠% من الدعم للمجالس التعليمية من دخلها العام ، و باقي التمويل من الضرائب الخاصة من خلال هيئة إلبرتا التعليمية ، وهذه المجالس التعليمية تحصل على دعم من دافعي الضرائب المحلية بنسبة ٣٠%تمويل إضافي [١٠] .

وفى مقاطعة سكاتشوين **Saskatchewan** تدفع المقاطعة ٤٣% من إجمالي التكاليف للمجالس التعليمية من الدخل العام ، وهذه المجالس تحصل على ٥٧% من مصاريفها من الضرائب الخاصة من مصلحة إنديانا الاتحادية ، و المقاطعة تمول بالكامل ٨ مجالس حيث لا يوجد لديها مصادر ضريبية .

وفى مقاطعة مونتابا **Manitoba** يحصل التعليم على ٦٥% من إجمالي تكاليف المدارس العامة من الدخل العام (ضريبة الدخل، والمبيعات ، والضرائب على المقيمين بالمقاطعة ، والضرائب التجارية) وتحصل المجالس التعليمية على ٢٨% من الضرائب الخاصة ، و٧% من الحكومة المركزية ، وتحصل مدارس الأرمن و الكاثوليك على ٥٠% من تمويلها من المقاطعة كما حدث فى عام ١٩٩٨/٩٧ .

وفى مقاطعة كويبيك **Quebec** تقدم المقاطعة ٨٤% من مصاريف مجلس التعليم ، و١١% من الضرائب التعليمية ، و ٥% من مصادر أخرى و للمجلس التعليمي سلطة تخصيص الضريبة [١١] .

وفى نوفاسكوتيا **Nova Scotia** تدفع المقاطعة ٨٠% من مصاريف التعليم من الدخل العام و١٨% من الضرائب الصناعية و

التجارية ،وضرائب المقيمين بها ، و المحصلة بواسطة مصلحة الضرائب ثم تقدم لمجلس التعليم بالمقاطعة ، ومعدل الضريبة التعليمية يحدد بواسطة مجلس التعليم بالمناطق الذى ليس له السلطة الضريبية .

وفى مقاطعه برنس ادوارد **Prince Edward Island** تـدفع المقاطعة ١٠٠% من مصاريف التعليم المأخوذة من الدخل العام والتـى تشمل ضريبة الدخل والمبيعات ودافعي الضرائب الاتحاديين .

وفى نيوفوندلاند **Newfoundland** تقدم المقاطعة ١٠٠%مـن الإنفاق على التعليم من ضرائب الدخل والمبيعـات ومنحـة الـضرائب الاتحادية ، "وتدفع المقاطعة مرتبات المدرسين ومكافأتهم ، مع العلـم أن استخدام ضرائب تعليمية ألغى فى عام ١٩٩٢ "[١٢] .

ب ـ الإنفاق على التعليم ببريطانيا :

١ـ أسس الإنفاق على التعليم فى بريطانيا .

ـ الاعتماد على الضرائب المحلية :

يتم الإنفاق على النواحي التعليمية فى بريطانيا مـن خـلال السلطات المحلية ، ومن حصيلة الضرائب التى تفرضها هـذه الـسلطات ،مثل ضريبة الدخل والمبيعات وضريبة العقارات والممتلكات وغير ذلك من مجالات الدخل العام للإنفاق على الخدمات العامة وخاصة فى مجـال التعليم العام .

وقد أنفقت السلطات المحلية خلال العام الدراسـي ٩١ / ١٩٩٢ حوالى ٧٠ % من إجمالي الإنفاق على التعليم فى بريطانيـا ، حيـث إن عمليات الإنفاق تتم فى ضوء احتياجاتهم التعليمية المحلية [١٣] .

ـ تقدير ميزانية التعليم فى ضوء احتياجات السلطات المحلية :

ولما كانت تكلفة التعليم مرتفعة فى بريطانيـا ، فـإن الـسلطات

المحلية تحصل على دعم مالى سنوياً من الحكومة المركزية ، ويقدر هذا الدعم بناءاً على تقويم الخطط التى تقدمها السلطات المحلية خلال الخطة الخمسية .

٢ ـ كيفية الإنفاق على التعليم فى بريطانيا :

فى عام ٩٩/ ٢٠٠٠ بلغ إنفاق السلطات المحلية على التعليم فى ما قبل المدرسة والتعليم الابتدائي فى الكتب والمواد التعليمية حوالي ٤٣ مليون جنية استرلينى أي بنسبة ٥% ، وفى المباني والأفنية والتجهيزات حوالي ٩٤١ مليون جنية استرلينى أى بنسبة ١٠ % ، ومرتبات الإداريين والعمال حوالي ١٤٤٥ مليون جنيه استرلينى بنسبة ١٦% ، ومرتبات هيئات التدريس ٥٦١٦٠مليون جنيه استرلينى بنسبة ٦٢%.

وفى مرحلة التعليم الثانوي بلغ الإنفاق خلال العام ٩٩/ ٢٠٠٠ فى " الكتب والمواد التعليمية حوالي ٤٦٧ مليون جنية استرلينى بنسبة ٥ % ، وفى المباني والأفنية والتجهيزات ٩٠٨ مليون جنيه استرلينى بنسبه ١١% ومرتبات الإداريين والعمال ٨٣٨ مليون جنيه استرلينى بنسبة ١٠% ، ومرتبات هيئات التدريس ٥٦٩٩ جنيه استرلينى بنسبة ٦٦% [(١٤)] .

وهناك زيادة مطردة فى "إنفاق السلطات المحلية على معظم النواحي التعليمية خلال الفترة من العام الدراسي ٩١/ ١٩٩٢ وحتى العام الدراسي ٩٨ / ١٩٩٩ "[(١٥)], وهذا ما يوضحه جدول (٣) التالي :

جدول (٣)

يوضح الإنفاق المحلى على التعليم فى بريطانيا من ٩١/ ١٩٩٩

العام الدراسي / المرحلة التعليمية	٩٢/٩١	٩٣/٩٢	٩٤/٩٣	٩٥/٩٤	٩٦/٩٥	٩٧/٩٦	٩٨/٩٧	٩٩/٩٨
مرحلة ما قبل المدرسة	١٫٠٨٦	١٫٢١٧	١٫٣١٢	١٫٤٠٨	١٫٤٥٧	١٫٥٤٠	١٫٦٤٩	١٫٧٦٥
التعليم الابتدائي	٤٫٦٨٥	٥٫٠٨٦	٥٫٣٠٥	٥٫٥٩٢	٥٫٧٦١	٥٫٩٧١	٦٫١٥٣	٦٫٣٩٧
التعليم الثانوي	٦٫٠٥٠	٦٫٤٨١	٦٫٤٥٨	٦٫٧٤٤	٦٫٩٠٥	٧٫١٤٠	٧٫٢٩٩	٧٫٦٣٣
مدارس ذوي الاحتياجات الخاصة	٨٦٨	٩١٦	٩٦٦	٩٧٧	١٫٠١١	١٫٠٦١	١٫٠٩٢	١٫١٥٦
التنمية المهنية للمعلمين	٨٧	٦٥	١٠٨	٩١	٦٣	٦٩	٧٣	٧٦
الخدمات الأخرى	١٩٧	٢٩٨	٣١٥	٣٣٢	٣٥١	٣٦٦	٤٠٢	٤٧٩
التعليم العالي	٢٫١٨٧	٢٫٢٩٤	٣٠٨	٢٧٠	٢٢٢	١٩٦	١٧٠	١٦٣

المصدر : اليونسكو : مكتب التربية الدولى ، ٢٠٠٠

يتضح من جدول (٣) السابق ما يلى :

- مرحلة ما قبل المدرسة . هناك زيادة فى إنفاق السلطات المحلية فى هذه المرحلة فقد بلغ الإنفاق فى العام الدراسي ١٩٩٩/٩٨ حوالي ١,٧٦٥ مقارنة بإنفاق حوالي ١,٠٨٦ فى العام الدراسي ١٩٩٢/٩١.
- مرحله التعليم الابتدائي فقد زاد الإنفاق فى هذه المرحلة من ٤,٦٨٥ فى العام الدراسي ١٩٩٢/٩١ إلى ٦,٣٩٧ فى العام الدرسى ١٩٩٩/٩٨ .
- التعليم الثانوي زاد الإنفاق فى هذه المرحلة من ٦,٠٥٠ خلال العام الدارس ١٩٩٢/٩١ إلى ٧,٦٣٣ خلال العام الدراسي ١٩٩٩/٩٨ .
- تعليم ذوى الاحتياجات الخاصة ، فقد زاد الإنفاق من ٨٦٨ فى العام

الدراسي ١٩٩٢/٩١ إلى ١,١٥٦ فى العام الدراسي ١٩٩٩/٩٨ .

- التنمية المهنية للمعلمين ، فقد نجد تذبذباً فى إجمالي الإنفاق المحلى حيث بلغ الإنفاق فى عام ١٩٩٢/٩١ حوالي ٨٧ مليون جنيه استرلينى ثم زاد الإنفاق الى ١٠٨ مليون جنيه خلال عام ١٩٩٤/٩٣، ثم انخفض الإنفاق إلى ٧٦ مليون جنيه خلال عام ١٩٩٩/٩٨ .

- الخدمات الأخرى، فقد ارتفع الإنفاق فى هذا المجال من ١٩٧ خلال العام الدراسي ١٩٩٢/٩١ إلى ٤٧٩ خلال العام الدراسي ١٩٩٩/٩٨ .

- التعليم العالي ، فقد انخفض الإنفاق المحلى على التعليم العالي من ٢,١٨٧ خلال العام الدراسي ١٩٩٢/٩١ إلى ١٦٣ خلال العام الدراسي ١٩٩٩/٩٨ وهذا يرجع إلى أن تمويل التعليم العالي يتم من مصادر غير حكومية فى الغالب .

أما فيما يتعلق بإنفاق" السلطات المركزية والسلطات المحلية فى قطاعات التعليم العام خلال الفترة من ١٩٩٤/٩٣ وحتى العام الدراسي ١٩٩٩/٩٨ نجد زيادة مطردة فى تلك الفترة، وفى جميع المراحل التعليمية" [١٦] ، ويوضح ذلك جدول (٤) التالى :

جدول (٤)

يوضح إنفاق السلطات المركزية والمحلية فى بريطانيا على التعليم العام من ٩٣/٩٩

العام الدراسي / المرحلة التعليمية	٩٤/٩٣	٩٥/٩٤	٩٦/٩٥	٩٧/٩٦	٩٨/٩٧	٩٩/٩٨
مرحلة ما قبل المدرسة	١ر٣٧٢	١ر٤٦٩	١ر٥٣١	١ر٦١٤	١ر٧٥٤	١ر٨٣٧
التعليم الابتدائي	٥ر٦٥٣	٥ر٩٤٤	٦ر١٢٤	٦ر٣٥١	٦ر٥٦٠	٦ر٨٣٦
التعليم الثانوي	٧ر٢٦٤	٧ر٥٤٢	٧ر٦٩٦	٧ر٩٦٣	٨ر١٣١	٨ر٤٨٣
الخدمات الأخرى	١ر٤٤٣	١ر٤٦٩	١ر٤٣٣	١ر٤٧٥	١ر٥٦٩	١ر٦٨٤
الإجمالي	١٥ر٧٣٢	١٦ر٤٢٤	١٦ر٧٨٣	١٧ر٤٠٣	١٨ر٠١٤	١٨ر٨٤٠

المصدر : اليونسكو : مكتب التربية الدولى ، ٢٠٠٠

يتضح من جدول (٤) السابق أن إجمالي إنفاق السلطة المركزية والمحلية على قطاعات التعليم العام قد بلغ ١٨,٨٤٠ مليون جنيه إسترليني خلال العام الدراسى ١٩٩٩/٩٨ مقارنة بمبلغ ١٥,٧٣٢ مليون جنيه خلال العام الدراسي ١٩٩٤/٩٣ ، أي بزيادة قدرها ٣,١٠٨ مليون جنيه إسترليني .

١) محمد منير مرسى : المرجع فى التربية المقارنة ، عالم الكتب ، القــاهرة ، ١٩٩٩.

٢) المرجع السابق .

٣) عقيل محمود رفاعى : تطوير التعليم الثانوي العام والفني ، المؤتمر الثانوي الحادي عشر " التعليم الجامعي العربي – أفاق الإصلاح والتطوير، مركــز تطوير التعليم الجامعي ، جامعة عين شمس ، ٢٠٠٤م.

٤) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم : تحديث برامج التعليم الثانوي العام والفني ، تكاملهما وارتباطهما بسوق العمل ، تونس ،١٩٩٩م .

٥) المرجع السابق .

٦) المرجع السابق .

٧) Center Learned : Vocational Training in the Developed World Comparative Study ,New York,1989 .

٨) أتكنسون ج ب :اقتصاديات التربية ، مرجع سابق، ص١٩.

٩) England , Ministry of education: Education reform and finance in other provinces , January , 1997 P :1.

١٠) Ibid. , op , sit . P.2.

١١) Ibid, op ,sit . P. 3.

١٢) UNESCO : world Data on Education E d , 1999 , P . 1.

١٣) England: , Statistics of Education : Education and Training Expenditure Since 91- 1992 , Department for Education and Skills ‘ September , 2001 - 2001, P .16.

١٤) England, Statistics of Education: Education and Training Expenditure Since 91- 1992, op, cit , P.10.

١٥) UNESCO: world Data on Education ,op , cit , P . 1-2.

١٦) McGuire , Kent : Emerging Issues in State Level School Finance , 1990, Eric Digest , NO. 3247777, P . 1- 4.

الفصل الخامس
تطوير التعليم العام فى اليابان وتمويله

يتضمن هذا الفصل ما يلى :

- مقدمة .
- إستراتيجيات تكامل التعليم الثانوي العام و الفني فى اليابان .
- سياسات وبرامج مساهم مؤسسات العمل والإنتاج فى تطوير التعليم الثانوي العام و الفني فى اليابان .
- آليات ربط التعليم الثانوي العام و الفني باحتياجات سوق العمل فى اليابان .
- تمويل التعليم العام فى اليابان .
- أسس الإنفاق على التعليم العام فى اليابان .
- مجالات الإنفاق على التعليم العام فى اليابان .

مقدمة .

تعد اليابان واحدة من أهم الدول المتقدمة عالمياً ، ولها نظام تعليمي متقدم ، استطاعت من خلاله المحافظة على تراثها ، وفى نفس الوقت مسايرة التقدم العلمي والتطور العلمي الحادث فى العالم ، وكذلك تتمتع اليابان باقتصاد قوى يعتمد على نمو اقتصادي سريع ، يجعلها تتفوق على الولايات المتحدة الأمريكية ، إلى استهدفت تطوير برامجها التعليمية، لكى تلحق بالتطور الياباني السريع ، مما يدفعنا دراسة النظام التعليمي الياباني للوقوف على مواطن القوة به ، ومحاولة الاستفادة منها ، خاصة فى مجال التعليم الثانوي الذي يعد ركيزة التنمية اليابانية .

تنظيم التعليم العام فى اليابان :

كان النظام التعليمي فى اليابان نظاماً متعدد المسارات حتى الحرب العالمية الثانية ، ولذلك كانت توجد مسارات خمسة بالتعليم ، وكان فى مقدمة هذه المسارات الجانب الأكاديمي الذي يحظى بمكانة كبيرة ، وكان يؤهل للجامعة ، ومن ثم إلى المناصب الرفيعة فى الحكومة والمهن [١] .

وبعد صدور القانون الأساسي للتعليم فى مارس ١٩٤٧ م والذي حدد أهداف التعليم الياباني ، بالسعي لتحقيق النمو الكامل للشخصية اليابانية عقلياً وجسمياً ، وترسيخ مبدأ العدالة ، والقيم الفردية ، واحترام العمل ، والإحساس بالمسئولية ، والاستقلالية لبناء مجتمع مسالم [٢] ، وبعيداً عن الحروب بعد التدمير الهائل الذى تعرضت له اليابان فى الحرب العالمية الثانية .

كما تضمن القانون حق الأطفال فى تكافؤ الفرص التعليمي ، وإلغاء التمايز الطبقي الذى كان سائداً فى التعليم على أساس الجنس أو العقيدة أو المكانة الاجتماعية أو المركز الاقتصادي أو الأصل العائلي[٣] .

كما حدثت تغيرات أساسية فى نظام التعليمي حيث امتدت الدراسة الإلزامية إلى تسع سنوات من سن ٦- ١٥ لتضم المدرستين الابتدائية والثانوية الدنيا ، وأعيد تنظيم التعليم الياباني على أساس توحيده فى نظام واحد بدلا من تعدد أنظمته ، وجاء التنظيم الجديد للتعليم على غرار النظام الأمريكي (٦-٣-٣-٤) ، ست سنوات للمدرسة الابتدائية و ثلاث سنوات للمدارس الشاملة ، و أربع سنوات للتعليم الجامعي [٤] ، وأدخلت تعديلات هامة إلى المناهج الدراسية كما اعتمد نظام الاختلاط وتم إنشاء مجالس تعليم محلية على مستوى الأقاليم (الولايات) والبلديات بهدف تحقيق ديمقراطية الإدارة التربوية [٥] .

ويوجد بالتعليم في اليابان مرحلة ما قبل المدرسة ، وهذه المرحلة انتشرت في اليابان قبل أكثر من عشرين عاماً لتوفير الرعاية الاجتماعية للأطفال ، وتزويدهم بالمهارات الاجتماعية حيث يتم التدريس لهم في مجموعات ويمارسون فيها المهارات والأنشطة المتكاملة التي تكشف صعوبات التعلم .

وتضم هذه المرحلة رياض الأطفال Kinder gratin التي تقبل الأطفال في سن ثلاث سنوات وأربع سنوات وخمس سنوات ، وتوجد كذلك مراكز الرعاية اليومية day Care Canters وتضم الأطفال من أربع إلى خمس سنوات حيث توفر خدمات عظيمة للأطفال وأمهاتهم وهذه المدارس تتبع وزارة الرفاهية . ويقضى بها الأطفال ست أيام أسبوعياً ولمدة ثمان ساعات يومياً .

يتكون نظام التعليم العام في اليابان من ٦ - ٣ - ٣ سنوات ، ويشمل ست سنوات للتعليم الأولي ، وثلاث سنوات للمدرسة الإعدادية ، وثلاث سنوات للمدرسة الثانوية العليا .

وتوجد المدرسة الأولية Elementary School ، ويقبل بها جميع الأطفال في سن السادسة سواء أكان تعليماً حكومياً وخاص ، و نسبة ٩٩ % منها مدارس عامة ، وتضم أكثر من ٩٥ % من الأطفال اليابانيين ، إلى جانب المدارس الخاصة التى تبلغ حوالي ٠٧%، ويتم الانتقال من صف إلى صف بطريقة تلقائية (٦) .

وتؤكد أهداف المدرسة الأولية على التقاليد المحلية والقومية ، وغرس روح التفاهم العالمي ، وفهم اللغة اليابانية واستخدامها والرياضيات والموسيقى والآداب والفن ، ومدارس الأطفال أصحاب لقدرات المحدودة وذوي الاحتياجات الخاصة .

وتوجد المدرسة الإعدادية Junior High School في اليابان أو ما يعرف بالمدرسة المتوسطة هي مرحلة إلزامية شأنها شأن المدارس الأولية ،و٩٦% مدارس عامة ، و٣% مدارس خاصة ،١% مدارس قومية (٧) ، ومنهاج الدراسة بها تركز على ثلاث محاور رئيسية كما هو الحال في المدارس الأولية ، وهي : المواد القافية والعلمية والمهارات الحياتية والأنشطة الخاصة.

أما المدارس العليا أو المدارس الثانوية High School فهي غير إلزامية ، حيث تقبل الناجحين من المدارس الإعدادية العليا ، ومدة الدراسة بها ثلاث سنوات من ١٥-١٨ والتعليم بها حكومي عام ، وينخرط بها الطلاب وفق ثلاثة أنظمة ، أما طول الوقت أو بعض الوقت أو نظام الكورسات ، ومدة الدراسة بها للطلاب المنتظمين طول الوقت ثلاث سنوات ، أما الطلاب الذين يقضون بهذه المدارس بعض الوقت فيكون نظام الكورس ومدة الدراسة تمتد إلى أربع سنوات أو أكثر وذلك بعد تسع سنوات من التعليم الإلزامي ، وتعد المرحلة الثانوية فى اليابان

مرحلة منتهية يختار الطالب بعدها مستقبله فى مواصلة التعليم، أو الخروج والانخراط فى سوق العمل والإنتاج .

وعلى الرغم من أن التعليم الثانوي فد تقد م بسرعة فى اليابان ووصل إلى حد أبهار الآخرين ، إلا أن محاولة تطويره مازالت مستمرة، وأحدث هذه التقارير هى التى قدمها المجلس القومي لإصلاح التعليم فى اليابان فى أعوام ١٩٨٥ ،١٩٨٦ ، ١٩٨٧ ، وطالب فيها بإصلاحات واسعة وبعيدة المدى ، وكان على رأسها قضية الإعداد للقرن الحادي والعشرين ، وتنويع التعليم الثانوي [٨] .

استراتيجيات التكامل بين التعليم الثانوي العام و الفني فى اليابان:

على الرغم من التقدم الياباني الكبير فى مجالات الحياة المختلفة ، إلا أن التعليم يحظى باهتمام كبير ، وخاصة التعليم الثانوي الذي حقق نجاحاً كبيراً وغير مسبوق ، وهذه الجهود لم تتوقف ، ويدل على ذلك تقارير الهيئات والمؤسسات العلمية اليابانية ، إضافة إلى ما قدمه المجلس القومي للتعليم فى عام ١٩٨٧ م ، وطالب بضرورة القيام بإصلاحات واسعة فى التعليم الثانوي للإعداد للقرن الحادي والعشرين ، من خلال تنويع المحتوى العلمي لمناهجه، والتركيز على التعليم الثانوي الفني والمهني ، ويتم ذلك فى إطار تنمية الاقتصاد الياباني .

ويعمل التعليم الفنى والمهني فى اليابان على توفير الكوادر البشرية المدربة لتلبية متطلبات سوق العمل من العمالة الفنية ، ويلتحق بهذا النوع من التعليم حوالي ٢٨ % من مجموع الطلاب فى المرحلة الثانوية العليا ، وتوجد علاقة وثيقة بين التعليم الفني ومؤسسات العمل والإنتاج الصناعي .

وفي اليابان ينقسم التعليم الثانوي إلى نوعين : عام ومتخصص

(تخصصات مهنية متنوعة) ، وقد بدأت اليابان إصلاح التعليم الثانوي ، وتحقيق التكامل بين التعليم الثانوي العام والفني (التعليم الثانوي المتخصص) ، بإتاحة مجالات الانتقال الأفقي في التعليم الثانوي ، فضلاً عن إكمال دراسة مخرجات التعليم الفني في مؤسسات التعليم العالي خاصة في المعاهد ذات السنتين بعد الثانوية .

وتعد وزارة العمل **Ministry of Labor** هي الجهة العليا المسئولة – على المستوى القومي – عن وضع الخطة الأساسية للتدريب المهنى ذات السنوات الخمس ، وهذه الخطة تعنى بتحديد اتجاهات الطلب على العمالة الماهرة ، ووضع خطط لمواجهة هذه المتطلبات ، وتقوم بإجراء مسح سنوي للمهارات الى تعانى من قصور من خلال المؤسسات الصناعية والإنتاجية .

وتقوم كل ولاية من الولايات اليابانية ومن خلال مجلس التدريب المهني الخاص بها ، بوضع خطط التدريب المهني للوفاء بمتطلبات المجتمع المحلى من العمالة المدربة ، بما يسهم فى عملية التنمية بالولاية.

وتظهر آليات التكامل بيت التعليم الثانوي العام والفني فى اليابان فيما يلي [٩]:

- اعتماد مواد أساسية إلزامية لجميع تلاميذ هذه المرحلة مثل اللغة اليابانية والتربية الوطنية والرياضيات والصحة والتربية البدنية .
- يحصل خريج الثانوية الفنية النظرية المتخصصة على ٣٠ وحدة دراسية ، أو أكثر في المواد المهنية والمتخصصة من مجموع ٨٠ وحدة دراسية مطلوبة للتخرج ، وهذا يعني أن جميع تلاميذ التعليم الثانوي يشتركون في اختيار نحو ٥٠ وحدة دراسية من مواد دراسية مشتركة ، وهذا يوضح حجم التكامل بين التعليم الثانوي العام ، ومناهج التعليم الثانوي الفني .

ومنذ ١٩٩٣ تم إدخال برنامج لتحقيق التكامل بين التعليم الثانوي العام والفني ممثلاً في "البرنامج التكاملي" ، ويعد نوع ثالث في التعليم الثانوي ، وتتضمن مناهجه ٣٥ وحدة دراسية إلزامية في مواد اللغة اليابانية وعلم الاجتماع والرياضيات والمجتمع الصناعي والإنسان والمعلوماتية ، أما المواد الأخرى فيختارها التلاميذ تجربة كاملة وفقا لرغباتهم وتوجهاتهم الخاصة وتتناسب مع الفروق الفردية والاستعدادات والقابلية والمستقبل المأمول لكل تلميذ [١٠] .

ويهدف هذا البرنامج إلى حرية الطالب في اختيار بعض المواد ودراستها ، إلى جانب جودة عملية التعليم والتعلم ، و حصول البعض على قدر من التعليم المستقل ، الذي يزودهم بأساسيات العمل ومهاراته في مجتمع متغير يتطلب قدراً أكبر من الإعداد والتوجيه للمهنة ، وهذه البرامج تتميز بالمرونة من حيث محتواها على التخصصات المختلفة التى تلبى احتياجات المصانع والشركات من العمالة الفنية والماهرة .

وهذه لبرامج تستهدف ما يلى :

- إعداد الكوادر الفنية والمهنية .
- غرس الاتجاهات الايجابية نحو العمل والإنتاج والمهن المختلفة .
- تأهيل الطالب وإعداده لسوق العمل مباشرة أو مواصلة التعليم بعد ذلك .
- تنمية القدرات الإبداعية والابتكارية للطالب .
- تزويد الطالب بالمعارف والمهارات الأساسية التى يتطلبها سوق العمل .
- تمكين الطالب من مسايرة التطورات و المتغيرات العلمية السريعة والمتلاحقة .

- تنمية القدرات الأساسية الشاملة بدلا من المهارات المهنية المحدودة .

سياسات وبرامج مساهمة مؤسسات العمل والإنتاج فى تطوير التعليم الثانوي .

في اليابان تقوم المؤسسات الإنتاجية بالإسهام في تطوير التعليم الثانوي من خلال نظام المشاركة بين المؤسسات الأكاديمية والصناعية ، ومدارس التعليم الثانوي الفني ، وعقد اتفاق شبه رسمي طويل الأمد فيما بينها ، وتتمثل الآلية فيما يلي [١١] :

- توفير معدات وأجهزة للمدارس الفنية .
- إتاحة فرص التدريب الميداني للطلاب في مواقع العمل .
- تقديم الخبرات في تطوير المناهج الدراسية وتنفيذها .
- توفير حوافز اقتصادية للطلاب وتشجيع المتفوقين والمتميزين في المدارس الثانوية وتشغيلها .

آليات ربط التعليم الثانوي فى اليابان بسوق العمل .

في اليابان تم ربط التعليم الثانوي ، وخاصة التعليم الثانوي الفني باحتياجات سوق العمل المتجددة والمتغيرة من خلال إدخال البرنامج التكاملي أو المتكامل الذي يتضمن مناهج ومواد إجبارية ومواد اختيارية ، وفق رغبات وقبول الطلاب ، وهو ما يساعد المتعلم على التكيف مع احتياجات سوق العمل .

ويتم تطوير البرنامج التكاملي ليتجاوب مع التطورات التقنية المعاصرة في سوق العمل ، والتحديات في مجال التقنية الإلكترونية ، وتم إدخال مادة "دراسة مشروع " وهي إلزامية لجميع برامج التعليم الثانوي المتخصص ، ماعدا التمريض ومن أمثلة محتوياته : صناعة السيارات الإلكترونية ، والبحث في الحرف الإلكترونية ، ويقوم الطلاب بالتدريب

الميداني في موقع العمل الصناعي ولذلك يتم التعاون والتكامل بين وزارة التعليم ووزارة العمل ' وتوجد علاقات قوية بين مؤسسات العمل والتعليم.

وتعتمد هذه البرامج على إعداد مناهج يمكن من خلالهـا تحقيـق الربط بين فروع التعليم الثانوي، ويتم تنفيذها من خلال ما يلى :

- المشاركة الفعالة بين هيئة تنمية القـدرات والمهـارات المهنيـة التابعة لوزارة العمل ، وفروعها بالأقاليم، وممثلي قطاعات العمل المختلفة ، فى وتصف للمهن على المستوى القومي فى اليابان .
- المشاركة الفعالة بين المستويين القومي والمحلى فى اليابان فـى تخطيط المناهج فى المدارس الثانوية العليا .
- التأكيد على الاتجاهات الأساسية التالية فـى المنـاهج والبـرامج الدراسية من خلال التركيز على المعارف الأساسية ، واحتـرام الفروق الفردية ، وتحقيق المستويات العالمية من المهارات لـدى الأفراد .

ويعتمد سوق العمل فى اليابان على العليم الفني بصور كبيـرة ، ويلاحظ أن ٧٥ % من خريجي التعليم الثانوي الفني يذهبون مباشرة إلى سوق العمل ، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل منها :

- دمج خطة التعليم الفني فى برامج الاقتصاد القومي .
- توفير المعلومات والبيانات الدقيقة عن مجالات العمـل والإنتـاج وحجم الفص المتاحة للعمل ، والمواصفات الفنية التى تحتاجهـا الوظائف فى سوق العمل .
- قيام الشركات الكبر بتوفير فرص التدريب الميداني للطلاب ، مما يجعلهم قادرين على فهم سوق العمالة ومتطلباته .
- مشاركة القطاع الخاص فى تطوير ودعم التعليم الفنى ومؤسساته من خلال المناهج والتدريب والمتخصصين .

تمويل التعليم فى اليابان :

مقدمة :

تقع مسئولية تمويل التعليم العام فى اليابان على عاتق الولايات والبلديات والحكومة القومية ، حيث تقدم الحكومة دعماً مالياً لدعم الأنشطة التعليمية من خلال الضرائب ، ومصادر الدخل الأخرى ، ولا توجد ضرائب تفرض لصالح التعليم ، وإنما يتم الاعتماد المالي من قبل جانب الولايات والمحليات ، والحكومة المركزية التى تقدم الإعانات لتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية بين المناطق المحلية والولايات .

وتقوم حكومات الولايات بالإنفاق على التعليم بالولاية من رياض الأطفال وحتى المرحلة الثانوية العليا ، وتسهم فى الإنفاق على التعليم بالمحليات من خلال تقديم الإعانات لعا لتحقيق أهداف تعليمية محددة ، على أن تتقاسم كل من حكومات الأقاليم والحكومة القومية نفقات المعلمين(١٢) ، حين تقوم السلطات المحلية بالإنفاق على التعليم من الابتدائي وحتى الثانوية الدنيا ، باستثناء مرتبات المعلمين .

تمويل التعليم فى اليابان :

استطاعت اليابان إيجاد نظام متكامل بين المحليات ، وحكومات الولايات والحكومة المركزية لتمويل التعليم العام ومواجهة نفقاته ، ويحقق العدالة والمساواة بينهم ، كما أن ذلك من شأنه تحقيق تكافؤ الفرص بين اليابانيين فى الحصول على تعليم متميز ، يوفر لهم التقدم والتفوق بالنسبة للدول الأخرى .

ويعتمد تمويل التعليم فى اليابان على الضرائب، وتقع مسئولية الإنفاق على التعليم فى اليابان على عاتق الحكومة الاتحادية ،وحكومة المقاطعة والسلطات المحلية، وتقدم هذه الحكومات دعماً مالياً للأنشطة التعليمية من خلال مخصصات الضرائب وبعض مصادر التمويل الأخرى.

والضرائب التى تفرضها الحكومات على المستوى الاتحادي أو المقاطعة أو المحليات لا تخصص لخدمة حكومية محددة ، بل يخصص جزءاً من ضريبة الدخل ، للخدمات التعليمية ، وفق نظام كل حكومة محلية وإنفاقها .

وتمويل التعليم من جانب الحكومة الاتحادية يسير فى اتجاهين هما [١٣] :

١ــ المؤسسات القومية التعليمية (جامعات ــ مؤسسات أخرى) .

٢ــ الخدمات والمجالات التعليمية التى تحددها المقاطعات أو المحليات ، ومؤسسات التعليم الخاصة ، والمؤسسات الأخرى مثل ذوى الاحتياجات الخاصة .

أضف إلى ذلك أن الحكومة الاتحادية تقوم بتخصيص دعماً ضريبيًا للحكومات المحلية أو المقاطعات ، وتهدف من وراء ذلك أن يكون لكل منهما مستوى مضمون من الدخل وإنفاقه على الخدمات التعليمية ، وتعويض النقص فى إيرادات الدخل المحلى .

ومصادر الدعم الضريبي للتعليم من جانب الحكومة الاتحادية حددها القانون كما يلى [١٤] :

١ ــ يخصص نسبة ٣٢% من إجمالي ضريبة الدخل والضريبة المهنية .

٢ ــ يحدد نسبة ٢٤% من دخل ضريبة استهلاك المشروبات الكحولية.

٣ ــ يحدد نسبة ٢٥% من دخل ضريبة السجاير .

وهذه الامتيازات الممنوحة من قبل الحكومة الاتحادية لا تمنح لأي خدمات أخرى بخلاف الخدمات التعليمية ، ولذلك يعتبر مستوى

الإنفاق الحكومي على التعليم مناسب من خلال هذه الامتيازات ،أو التسهيلات المقدمة لها .

وتحدد الرسوم فى المؤسسات التعليمية الاتحادية بصورة موحدة لكل من وزارة التعليم والعلوم و الرياضة والثقافة ، كما يقوم مجلس المقاطعات والمحليات بتحديد الرسوم فى مؤسسات الخدمات الأخرى .

وإلى جانب ذلك توجد برامج مساعدات للطلاب فى اليابان ، وتقدمها هيئات عديدة منها مؤسسة المنح الدراسية اليابانية المدعومة من قبل الحكومة الاتحادية ، وحكومات المقاطعات والمحليات ، وكذلك الهيئات التى لا تسعى للربح أو التى لا تحصل على فوائد مالية نتيجة تقديم هذه المساعدات .

ب ـ الإنفاق على التعليم فى اليابان :

١ ـ أسس الإنفاق على التعليم فى اليابان :

ـ تنوع مصادر التمويل .

وإذا كان الإنفاق على الخدمات التعليمية يعتمد على الضرائب العامة كمصدر للتمويل على جميع المستويات الاتحادية والمقاطعات والمحليات ، فثمة مصادر أخرى كرسوم الإيجار وعوائد الأعمال الحكومية والوقف والتمويل الخاص والهيئات التى لا تسعى للربح.

ـ تقديم القروض الطلابية :

والقروض التى تقدم للطلاب نوعان (١٥):

١ـ قروض بلا فوائد وتقدم للطلاب المسجلين فى المدارس الثانوية والجامعات والكليات المتوسطة والدراسات العليا ، وكليات التكنولوجيا ومعاهد التدريب الخاصة .

٢ـ قروض بفوائد وتعطى للطلاب فى الجامعات والكليات المتوسطة

ومعاهد التدريب الخاصة، وهذه القروض لا يتم احتساب فوائد عليها طالما كان المقترض مسجلا فى أي مرحلة تعليمية ، وبعد أن ينتهي من دراسته يبدأ المقترض فى دفع القرض بفائدة ٣% فى السنة .

٢ـ الإنفاق على التعليم فى اليابان :

توفر الحكومة اليابانية التعليم المجاني للطلاب فى المرحلة الابتدائية والثانوية الدنيا على الرغم من إسهامات الإباء المادية ، التى تشمل الرسوم الدراسية ونفقات الزى المدرسي ، والتى تصل فى بعض الأحيان إلى حوالي ٦٠٠ دولار سنوياً لكل تلميذ فى المدرسة الثانوية الدنيا .

أما التعليم فى المدرسة الثانوية العليا العامة والخاصة فهو بالمصروفات ، ويعد الإنفاق على المدارس الثانوية العليا الأكاديمية والفنية من اختصاصات الولايات ، إلى جانب ما تقدمه الحكومة القومية وحكومة الولايات من إعانات .

ويعتمد الإنفاق على التعليم فى اليابان على الضرائب المفروضة على المستويات المختلفة، ففى عام ١٩٩٢ بلغت ميزانية التعليم الاتحادية ٥٣١٩ تريليون ين ياباني أي ما يعادل ٤٩,٤ بليون دولاراً أمريكياً ، وقد تم توزيعها كالتالي : ٦٠% خصصت لمرتبات المدرسين و توفير الإمكانات للتعليم الإلزامي العام وتعليم ذوى الاحتياجات الخاصة ، و٢٦% للمعاهد القومية، ٦,٥% لمساعدة المدارس الثانوية الخاصة و الجامعات ،أما ميزانيات التعليم على مستوى المحليات تتكون من دعم المقاطعة وتبلغ نسبة ٤٤% ، و الدعم المحلى بنسبة ٣٢,٣% ودعم الحكومة الاتحادية ١٨,٩%.

ويتم الإنفاق على التعليم على المستوى المحلى فى مجالات ثلاثة هى [١٦] :

١ـ المؤسسات التعليمية وبلغ إجمالي الإنفاق فى هذا المجال حوالي ٨٣,٩% من إجمالي الميزانية المحلية وتم توزيعها على المدارس الابتدائية بنسبة ٣٧,٧% وللمدارس الثانوية المتوسطة (الإعدادية) ٢٢,٣% والمدارس الثانوية ١٨,٧% وتعليم ذوى الاحتياجات الخاصة ٣,٤% والمدارس الأخرى ١,٧% .

٢ـ الخدمات الاجتماعية فى التعليم ، حيث كان توزيع الإنفاق عليها فى المناسبات الرياضية و الاحتفالات الثقافية بنسبة ١١,٣% من إجمالي الميزانية المحلية .

٣ـ الإدارة المدرسية وبلغ "إجمالي الإنفاق عليها ٤,٨% وكان مخصص الإنفاق على التعليم من الحكومة الاتحادية قبل عام ١٩٩١ حوالي ٨,٨% فى حين كان مخصص الإنفاق المحلى على التعليم حوالى ٢١,١% من إجمالي الإنفاق المحلى"[٦] .

وفى عام ١٩٩١ بلغ إجمالي الإنفاق على التعليم حوالي ٢٣,٠٥٠,٩٠١ بليون ين أى نسبة ٤,٧% من إجمالي الدخل القومي ، و١٦,٦% من إجمالي الإنفاق الحكومي الاتحادي و المحلى ، ولكنه انخفض فى عام ١٩٩٤إلى حوالي ٣,٦ %من الدخل القومي و٩,٩ % من الإنفاق الاتحادي والمحلى . وجدول (٧) التالى يوضح ذلك :

جدول (٧)

يوضح الإنفاق على التعليم فى اليابان فى الفترة من ٩١ – ١٩٩٤

السنة	إجمالي الإنفاق العام على التعليم	الإنفاق الحكومي على التعليم
١٩٩١	٤ر٧ %	١٦ر٦ %
١٩٩٢	٣ر٦ %	١٠ر٤ %
١٩٩٣	٣ر٨ %	١٠ر٨ %
١٩٩٤	٣ر٦ %	٩ر٩ %

المصدر: اليونسكو ، مكتب التربية الدولى ، ١٩٩٩

ويتضح من جدول(٧) السابق تذبذب الإنفاق على التعليم ، بينما كان الإنفاق على التعليم فى عام ١٩٩١ حوالي ١٦,٦%، ثم انخفض فـى العامين ٩٢، ١٩٩٣ ، إلى ١٠,٤ %، ١٠,٨% على التوالي، تم وصـل إلى ٩,٩ % فى العام ١٩٩٤ .

والتعليم الإلزامي فى اليابان (الابتدائي و الإعدادي) يتم الإنفاق عليه بواسطة الحكومة الاتحادية و المحلية ، ولا تفرض فيه أيـة رسـوم دراسية ، أما التعليم فى مرحلة ما قبل المدرسة والتعليم الثـانوي لـيس إلزامياً ، ويحصل على إعانات حكومية ، وتفرض فيها رسوم دراسية ، يدفعها الطالب وتشمل الكتب والأدوات والخامات التعليمية ، والأنـشطة التربوية وتكلفة الانتقالات والرحلات وعضوية مجالس الأمنـاء ، ويـتم تقديم وجبة غذائية فى الحضانة والمدارس الابتدائية والإعدادية ويتحملهـا الطالب .

أما فيما يتعلق بالإنفاق العام على التعليم فى مرحلة ما قبل التعليم الابتدائي والتعليم العام، فقد بلغ الإنفاق على مرحلة ما قبل المدرسة نسبة

حوالي ٢,٣% خلال العام ١٩٩٤/٩٣ وهو معدل الإنفاق خـلال العـام ١٩٩٢/٩١، وفى التعليم العام بمستوياته المختلفة نجد انخفاضاً فى الإنفاق على التعليم الابتدائي والإعدادي فى العام الدراسي ٩٣ / ١٩٩٤ مقارنـة بالإنفاق على نفس المستويين خلال العام ١٩٩٢/٩١ ، فى حين أن هناك زيادةً فى الإنفاق على التعليم الثانوي خلال العـام ٩٣/ ١٩٩٤ بحـوالي ١٢,١% مقارنة بالإنفاق فى نفس المرحلة فى العـام ٩١/ ١٩٩٢ وكـان ١٠,٢% وجدول (٨) يوضح ذلك :

جدول (٨)

يوضح الإنفاق على التعليم العام فى اليابان من ٩٤/٩١

السنة / المرحلة	ما قبل المدرسة	التعليم الابتدائي	التعليم الإعدادي	التعليم الثانوي
٩١ / ١٩٩٢	٣ر٢ %	١ر٣٨ %	١ر٤٣ %	٢ر١٠ %
٩٣ / ١٩٩٤	٣ر٢ %	٣٧ %	٨ر٤١ %	١ر١٢ %

المصدر : اليونسكو ،المكتب الدولى للتربية ،١٩٩٩

وقد بلغ إجمالي إنفاق الحكومة الاتحادية والمحلية على التعلـيم العالي حوالي ١٣,٥% من إجمالي الدخل القـومي ، وتتـضمن بـرامج الإنفاق من خلال الحكومة المحلية " مرتبات المعلمين والعلاوات الخاصة، والحوافز لمعلمي المدارس الابتدائية والإعداديـة ، ومعلمـي المـدارس الثانويـة المعينين لبعض الوقت ، والمبـاني الحكوميـة المخصـصة لأغراض تعليمية" (١٧) .

الهوامش

١) محمد منير مرسى : المرجع فى التربية المقارنة ، عالم الكتب ، القــاهرة ، ١٩٩٩م .

٢) Stephens , M: Japan and Education , New York ,Press , 1991 .

٣) 3-Ibid ,P.93.

٤) Schoppa ,L: education Reform in Japan , London ,1991 .

٥) إيزاو سوذوكى : إصلاح التعليم فى اليابان ، مكن منظور القــرن الحــادى والعشرين ،مستقبليات ، ع١ , القاهرة ،١٩٩١م .

٦) إدوارد .بوشامب : التربية فى اليابان المعاصرة ، ترجمة ،محمد عبد العلــيم موسى ، مكتب التربية العربي ، الرياض ،١٩٨٥.

٧) Mashiko ,E : Japan A study of Educational System of Japan and a Guide to the Academic Placement of students in Educational Intuitions of the United States , Washingtan,1989 .

٨) سيد سالم مرسى :التجربة اليابانية فى تنظيم بينة التعليم الثانوي الفني وكيفية الاستفادة مكنها فى مصر ، مجلة البحث التربوي ، ع١ ، المركــز القــومي للبحوث التربوية والتنمية ، القاهرة ، ٢٠٠٣ م.

٩) Center Learned : Vocational Training in the Developed World Comparative Study ,New York,1989 .

١٠)المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم : تحديث التعليم الثانوي العام والفني ، تونس ، ١٩٩٩م .

١١) سيد سالم موسى :التجربة اليابانية فى تنظيم بنية التعليم الثانوي الفني وكيفية الاستفادة منها فى مصر ، مجلة البحث التربوي ، المركــز القومي للبحوث التربوية والتنمية ، القاهرة، ٢٠٠٢م .

١٢) UNESCO: world Data on Education, 1999 , P . 1-2.

١٣) Franz ; Chris and Kato; kazoo : The Education Structure of the Japanese School System htt :// www. Ed ,gov , Pubs /Research 5/Japan Structure . htm , p.1-4 .

١٤) Ibid , op , cit, P.1

١٥) Ibid , op , cit, P. 2 .

١٦) UNESCO : world Date on Education , op, cit , P. 2 .

١٧) Bray; Mark : Education in Asia : Financing Higher Education , Prospects , Vol , xxx, N , 3, September 2002, PP 336 – 337 .

الفصل السادس
تطويرا لتعليم العام فى ألمانيا وتمويله

ويتضمن هذا الفصل مايلى :

- مقدمة .
- تنظيم التعليم فى ألمانيا .
- إستراتيجيات تكامل التعليم الثانوي العام و الفني فى ألمانيا .
- سياسات وبرامج مساهمة مؤسسات العمل والإنتاج فى تطوير التعليم الثانوي العام و الفني فى فى ألمانيا .
- آليات ربط التعليم الثانوي العام و الفني بسوق العمل فى ألمانيا .

مقدمة :

يعد التعليم العام فى ألمانيا خلال مراحل التاريخ من مسئوليات الولايات والمدن الألمانية ، ولم تنشأ فيها وزارة للتعليم القومي لكى تتولى الأشراف على التعليم إلا خلال فترة الحكم النازي ١٩٣٣-١٩٤٥ . وبعد الحرب العالمية الثانية ينص القانون الأساسي لجمهورية ألمانيا الاتحادية على إشراف الولايات العشر إلى جانب برلين الغربية على ما يتعلق بالتعليم والثقافة داخل حدودها ، وتقوم الحكومة الاتحادية بوضع المبادئ العامة التى تهدى بها الولايات المختلفة .

وتختلف نظم التعليم في ألمانيا في ضوء ظروف كل ولاية، ولذلك تتباين سنوات الإلزام في بعض الولايات عن بعضها الآخر ، ففي بعض الولايات تقدم تعليماً إجبارياً لمدة تسع سنوات ، وعشر سنوات في بعضها الآخر على أن يبدأ العليم الإجباري في سن السادسة أو السابعة ، وبعد قضاء مرحلة الإلزام يلتحقون بالمدارس الثانوية العامة أو الفنية ،أو مدارس التلمذة الصناعية والمدارس الحرفية .

تنظيم التعليم العام فى ألمانيا :

توجد دور لرياض الأطفال في ألمانيا ، لكن بعضها قد يدخل ضمن النظام التعليمي في قليل من الولايات أو خارج النظام التعليمي في معظم الولايات الألمانية ، ويقوم على إنشاء هذه الدور مؤسسات وهيئات حكومية أو خاصة أو دينية .

وتعتبر المدارس الأولية في كل الولايات الألمانية هي بداية النظام التعليمي الرسمي ويطلق على الصفوف الأربعة الأولى منها بالمدرسة الأساسية وتمتد الدراسة بها إلى الصف السادس في بعض الولايات ويدرس التلاميذ ثلاث سنوات أو أربع سنوات لإكمال مرحلة التعليم الإجباري [1] .

ثم بعد ذلك توجد المدارس المتوسطة في معظم الولايات وتقبل التلاميذ بعد إتمام الدراسة الإجبارية سواء لمستوى الصف الرابع أو السادس وتستمر الدراسة بها حتى نهاية الصف العاشر ويوجد تشابه بين هذه المدرسة والمدرسة الثانوية الدنيا في الولايات المتحدة الأمريكية والمدرسة الثانوية الحديثة في إنجلترا .

وتوجد المدرسة الثانوية الأكاديمية وتمتد الدراسة بها من سبع سنوات إلى تسع سنوات ويتم القبول بها بعد اجتياز الطلاب لبعض الاختبارات العلمية والثقافية واختبارات القدرات، ويوجد تنوع في هذه المدارس بين الكلاسيكية والحديثة والرياضة العلمية ، وأكثرها شهرة المدارس الحديثة (٢) .

وهناك مدارس أخرى من التعليم الثانوي يقل بها الطلاب بعد إتمام الدراسة بالصف الرابع أو السادس في المناطق الريفية وتوجد المدارس الثانوية المتخصصة للبنات مثل الاقتصاد المنزلي والتدريس به لمدة ثلاث سنوات ، وتقدم برامج علمية وأكاديمية إلى جانب الاقتصاد المنزلي (٣) .

وتوجد مدارس خاصة بالاقتصاد وإدارة الأعمال ، ومدة الدراسة بها ثلاث سنوات وتركز الدراسة على نظام الاقتصاد ، وإدارة الأعمال وقد تؤهل لمدارس عليا في هذا الإطار .

كما توجد المدارس الفنية وتقبل التلاميذ بعد فترة التعليم الإجباري أو قضاء التعليم في مراكز التلمذة الصناعية ، وهناك المدارس الحرفية التي يقضى بها الطلاب ثلاث سنوات أو أربع سنوات (٤) .

إستراتيجيات التكامل بين التعليم الثانوي العام والفني في ألمانيا:

في ألمانيا فان اختيارات التلاميذ لمساراتهم التعليمية المستقبلية

تبدأ في مرحلة مبكرة من حياتهم الدراسية ، فبعد قضاء أربع سنوات في المرحلة الابتدائية ، يتم توجيه التلاميذ وتعريفهم بمختلف أنـواع التعلـيم خلال السنتين الدراسيتين الخامسة والسادسة، سواء كان ذلك في المدارس الأساسية ذات الخمس سنوات أ والمتوسطة ذات الست سنوات ، تمهيـدا لاختيار المسار الاقتصادي بعد السنة السادسة وبداية من السابعة [٥] .

ويعتمد نظام التعليم في ألمانيا على مبدأ التكامل ما بـين التعلـيم العام والفني " وبين الدراسة النظرية والتدريب العملي [٦] ، وان قنـوات التعليم بينهما مفتوحة ، وفرص استكمال الدراسة العالية (ما بعد الثانوي) متاحة أمام خريجي التعليم الثانوي الفني .

ويظهر التكامل في المناهج الدراسية من خلال ما يلي [٧] :

- التنوع الواسع في التعليم الثانوي ، وإتاحـة المجـال لدراسـة مـواد اختيارية فضلا عن المواد الإلزامية .
- تواصل التعليم الثانوي العام بمختلف أنواعه سواء في المدارس الثانوية التى تدرس العلوم الإنسانية ، والمـدارس الثانويـة التـى تـدرس الرياضيات والعلوم ، والمدارس الشاملة بنوعيها التعاونية والتكاملية، وهذه المدارس جميعا ذات مناهج دراسية تزود التلاميـذ بأساسـيات المعرفة والعلوم والثقافة العامة .
- تتضمن مناهج التعليم الثانوي الفني علوم نظرية ، وتطبيقـات عمليـة تؤهل خريجيها لمواصلة دراستهم العالية أو الالتحاق بسوق العمل .

وتوجد نظم للتعليم المتكامل في ألمانيا منها [٨] :

١- نظام التعليم المزدوج وتتجسد فيه مقومات التكامل ما بين التعليم الثانوي العام والفني ، متضمنةً مناهجه مواد عامة (رياضـيات ولغات وعلوم اجتماعية واقتصاد) ، ومواد مهنية فـضلا عـن المواد الاختيارية .

٢- توجد مدارس تكميلية مدتها سنة واحدة أو سنتان وتخصص لتأهيل خريجي المدارس الأساسية والمدارس المتوسطة لمهن معينة ، فضلا عن مجالات الالتحاق بالجامعات أو المعاهد العليا بعد ممارسة المهن لفترة محددة .

٣- نظام الثانوية المتخصصة وهي أحدث نوع من مدارس التعليم المهني والفني وتقبل خريجي المرحلة المتوسطة الذين أنهوا عشر سنوات دراسية، ويتم تأهيلهم خلال سنتين للالتحاق بمدارس الهندسة العليا ، ويوجد في مناهج السنة الأولى مواد علمية وتخصصية وتدريب في مجال التخصص في المدارس والمصانع، ثم تخصص السنة الثانية للعلوم الأساسية التخصصية، وتضم هذه المدارس تخصصات هندسة وتكنولوجيا واقتصاد وزراعة (٩) .

أ - سياسات وبرامج التعليم الثانوي بالدول الأربع المرتبطة باحتياجات سوق العمل في ألمانيا :

وفي ألمانيا تهتم مؤسسات العمل والإنتاج بتطوير التعليم الثانوي وخاصة الفني من خلال :

- تحمل مسؤولية الجانب العملي في قطاعات العمل والإنتاج ذات العلاقة .
- إتاحة فرص التدريب الفني في الشركات بورش تدريبية خاصة يشرف عليها مديرون متخصصون علميا وفنيا" .
- المساهمة في رسم سياسة التعليم الفني وتخطيط برامج وتنفيذها .
- توفير المؤشرات التي تحدد العلاقة الكمية بين التعليم الثانوي واحتياجات سوق العمل .
- تقوم مؤسسات العمل بتمويل التدريب من خلال صندوق التمويل الذي تتعاون فيه مؤسسات العمل والإنتاج .

آليات مساهمة مؤسسات العمل والإنتاج في تطوير التعليم الثانوي في ألمانيا :

وفي ألمانيا يتم ربط التعليم الثانوي العام والفني بسوق العمل من خلال نظام التعليم المزدوج ، فهو أحد البرامج التي تحقق الارتباط العضوي بين التعليم وسوق العمل ، حيث يتم التعليم والتدريب في النظام الثنائي من خلال التدريب الميداني لمدة ٣ – ٤ أيام في الأسبوع، ويقضى الطالب يوماً واحداً أو يومين في المدرسة، وهذا التعليم مدته ثلاث سنوات، "ويشارك سوق العمل في تخطيط هذا التعليم وتنفيذه ، ويلتحق به حوالي ثلثي التلاميذ من المدارس الأساسية والمتوسطة والثانوية العامة ، وبعد انتهاء مرحلة التعليم الإلزامي (ما لا يقل عن تسع سنوات دراسة) شرطاً أساسياً للالتحاق بهذا النظام[١٠].

والتعليم الثانوي عامة والفني خاصة في ألمانيا يتميز بشدة ارتباطه باحتياجات سوق العمل وتحدد برامجه وتخصصاته بالبنية الاقتصادية المحلية سواء من خلال التدريب وسوق العمل أو المنطقة الجغرافية ونوعيات البرامج والتخصصات المطلوبة بها ، ومن أهم المدارس الثانوية المرتبطة بسوق العمل ما يلي [١١] : –

- المدرسة المهنية ومدة الدراسة بها ثلاث سنوات بعد التعليم الإلزامي ، وتشمل الدراسة برامج داخلية وبرامج في مواقع العمل والإنتاج .
- المدرسة المهنية العليا وتتضمن برامجها ٥٠ % دراسة وورش بالمدرسة ، و٥٠ % في المصانع والمعامل [١٢] .
- المدرسة الثانوية الفنية ومدتها ثلاث سنوات وتضم الصفوف ١١ ، ١٢، ١٣ وبها تخصصات الهندسة والزراعة والاقتصاد المنزلي وغيرها، وتركز على المعرفة العلمية والتخصصية ويمكن لخريجيها متابعة الدراسة الجامعية بعدها .

- المدرسة العالية المتخصصة ويقبل بها من اجتاز المرحلة المتوسـطة (عشر سنوات) ومدة الدراسة بها سنة أو سنتين أو ثلاث سـنوات، وتختص هذه المدرسة بإعداد الفنيـين مـن خريجـي الجامعـات والمدارس العليا [١٣] .

تمويل التعليم العام فى ألمانيا

تعد عملية تمويل التعليم العام فى ألمانيا شأن كثير مـن الـدول الغربية الرأسمالية ، فهى تعتمد على الولايات والأقاليم ، وبعض الهيئات الحرة التى تسهم فى عملية التمويل ، ولكن بنسب مختلفة ، وفى ضـوء أهدافها ومقدرتها المالية ، مع الحرص على سياسة الدولة الألمانية فـى التعليم .

وتقوم الولايات والأقاليم والجهات المحلية ، وبعض الهيئات الحرة بالمساهمة فى تمويل التعليم بنسب مختلفة . وتختلـف نـسبة مـا تنفقـه الولايات الألمانية على التعليم ، وفى ضوء ظروف كل ولايـة ، فهنـاك بعض الولايات التى تقدم دعما ماليا محدودا من ميزانيتها ، وهناك بعض الولايات الأخرى التى تدفع دعما ماليا كبيرا ، حيث أن ذلك يرتبط بدخل الولاية وحجم الميزانية بها .

ولذلك تختلف إسهامات الولايات فى تمويل التعليم والإنفاق عليـه من ولاية لأخرى ، وتتراوح نسبة ما تنفقه بعض الولايات بـين ١٦% - ٤٠% من إجمالي ميزانياتها ، وتتحمل موازنة التعليم فى كل ولاية دفـع الأجور للمعلمين ومعاشاتهم ، إلى جانب ما "تقدمه الحكومة الألمانية من دعم للتعليم باعتباره مسئولية الحكومة" [١٤].

فى حين يقوم الإقليم والمناطق المحلية بتقديم الأمـوال بغـرض توفير الأبنية التعليمية ، والعمل على صيانتها ، إلى جانب ما يقدم لها من دعم من حكومات الولايات الألمانية .

وتقدم بعض الولايات الدعم المالي والمنح فى بعض الحالات للمدارس الحرة ، عندما تقرر هذه الولايات إلغاء الرسوم الدراسية التى يدفعها التلاميذ [١٥] مما يوفر لهذه المدارس دعماً مالياً يمكن به سد العجز فى ميزانياتها نتيجة إلغاء الرسوم المدرسية .

ولا يوجد فى ألمانيا أي ضرائب تعليمية ، أي تحصل لصالح التعليم مباشرة ، ولكن يحصل التعليم عل مخصصاته التمويلية من خلال الضرائب العامة المحصلة بواسطة حكومات الولايات أو المناطق المحلية.

أسس الإنفاق على التعليم فى ألمانيا :

١- الاعتماد على السلطات المحلية وحكومات الولايات فى توفير ميزانيات التعليم والصرف عليه .

٢- يمول التعليم من الضرائب العامة التى تحصلها الولايات ، وتخصص لصالح التعليم والإنفاق عليه .

٣- تحصل بعض المدارس على دعم مالى فى شكل إعانات ومنح لتعويض العجز فى ميزانياتها . بالإضافة إلى ذلك تقوم بعض الهيئات الأخرى بالتعاون مع وزارة التعليم بتقديم الدعم المادي والفني لقطاع التعليم الفني بأنواعه المختلفة .

وتقوم الشركات والمصانع بتقديم المساعدات الفنية مثل برامج التدريب المهني والفني للطلاب من أجل إعداد الطلبة للوظائف المختلفة ، وتزويدهم بالمهارات والخبرات العملية التى تساعدهم على الالتحاق بسوق العمل [١٧].

كما تقدم الحكومة الفيدرالية حوالي ٧% من جملة الإنفاق على التعليم ، بينما تقدم الولايات حوالي ٣٢% ، وتتحمل السلطات المحلية باقي نفقات التعليم باقي نفقات التعليم التى تصل إلى ما يقرب من ٢٣% ،

إلى جانب الأموال العامة ، والمساعدات الموقوفة مـــن قبـــل الجمعيـــات العلمية .

مجالات الإنفاق على التعليم فى ألمانيا :

تتحدد أهم أوجه الإنفاق على التعليم فيما يلى :

١- دفع رواتب ومكافآت المعلمين والمعاشات المخصصة لهم مـــن خلال حكومات الولايات الألمانية .

٢- إنشاء المباني المدرسية ، وصيانتها من خلال متقدمـــه الجهـــات المحلية.

٣- توفير الأجهزة والأدوات والخامات لهذه المدارس .

الهوامش

١) ج . م .ع : وزارة التربية والتعليم : تجارب رائدة فى مجال التعليم قبل الجامعي فى مصر، المركز القومي للبحوث التربوي، القاهرة ، ٢٠٠٢ ،ص٤٥ .

٢) National Center For Research in vocational :U.S.A – Education: Integrating Academic and vocational Education Lesson from Early Innovators , Western Italians : P75 .,University 1995 ,Vol51.

٣) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم : تحديث برامج التعليم الثانوي العام والفني ، مرجع سابق ، ص٣٩ .

٤) المرجع السابق ، ص ص ٤٠-٤١ .

٥) Pritchard , Rosalind M : The German Dual System– Comparative Education 1992 , Vol 28 ,Educational Utopia .No2, P130.

٦) Ibid ,Op, Cit.–

٧) Canator , Leonard : Vocational Training in The Developed World – New York 1989 pp. 101 – 108, comparative Study.

٨) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، تحديث التعليم الثانوي العام والفني ، مرجع سابق ، ص٤٦ .

٩) Uthman , Karl , Josef : Vocational Education and Training in Germany after Unification EUROPEAN Journal of Education, Vol 26,1991 P5 .

١٠) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم : تحديث برامج التعليم الثانوي العام والفني ، مرجع سابق ، ص٤٨ .

١١) المرجع السابق ، ص٥ .

١٢) ناريمان محمود جمعة : اتجاهات عالمية معاصرة لسياسات التعليم والتدريب في كل من ألمانيا واليابان ، المؤتمر العلمي الثالث عشر ، مرجع سابق ص٤٣ .

١٣) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم : تحديث برامج التعليم الثانوي العام والفني مرجع سابق ، ص ص ٥٣ – ٥٤ .

١٤) وهيب سمعان ، محمد منير مرسى : المدخل فى التربية المقارنـــة ، ط٣ ، الأنجلو المصرية ، بدون تاريخ .

١٥) عبد الغنى عبود : ، دار الفكر العربى ، القاهرة ،١٩٧٨.

١٦) وهيب سمعان ، محمد منير مرســى: المــدخل فــى التربيــة المقارنــة ، ط٣،الأنجلو المصرية ، القاهرة ،بدون تاريخ .

١٧) European Canter for The Development of Vocational Training: The Social Partners in Vocational Training and Further Trainings in the Federal Republic of Germany , Luxembourg,1987.

الفصل السابع

تحليل مقارن لأوجه الشبة والاختلاف بين الاتجاهات العالمية المعاصرة

(الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا واليابان وألمانيا)

ويتضمن هذا الفصل مايلى :

- برامج تطوير التعليم العام فى الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا واليابان وألمانيا .
- مساهمة مؤسسات العمل والإنتاج فى تطوير التعليم الثانوي العام والفني فى هذه الدول .
- آليات ربط التعليم الثانوي بسوق العمل فى الدول الأربع .
- تمويل التعليم العام والإنفاق عليه فى الدول الأربع .

مقدمة :

تتشابه نظم التعليم فى الدول الرأسمالية بوجه عام من حيث المراحل التعليمية والسلم التعليمي فى كل منها ، كما سعت هذه الدول إلى تطوير برامجها بالتعليم العام ، وخاصة التعليم الثانوي العام والفني ، بوضع برامج للتكامل بينهما ، وارتباطهما بسوق العمل ، كذلك وضع آليات لتنفيذ ذلك .

إستراتيجيات تطوير تكامل العليم الثانوي العام والفني :

فى الولايات المتحدة الأمريكية ، تم إدخال مواد دراسية مشتركة فى المناهج الدراسية كالرياضيات والعلوم والحاسب وغير ذلك ، وزيادة المقررات الأكاديمية والبرامج المهنية ، وجعل المناهج الأكاديمية أكثر مهنية ، بالإضافة إلى برامج يتكامل فيها التعليم الثانوي العام والفني ومها برامج الإعداد التقني والمناهج الإلزامية والمناهج التخصصية ، ومناهج ما بعد الثانوية ، وبرامج الجذب للمهنة .

وفى بريطانيا يحدث التكامل بين التعليم الثانوي العام والفني فى وجود برامج وسياسات تضح فى المدارس التى تجمع بين الجوانب النظرية والأكاديمية والجوانب العملية المهنية كالمدرسة الشاملة ،

وتتضح أسس التكامل فيما يلي :

١- التوسع الكبير في مدارس التعليم الثانوي العام و الفني ، ووجود قنوات اتصال بينها ، تساعد الطالب على الانتقال من مدرسة إلى أخرى ، فعلى أساس قدراته واستعداداته العقلية والمهنية .

٢- المناهج الدراسية حيث تجمع المواد الدراسية بين الجوانب النظرية والعملية التي تحقق التربية الشاملة والمتكاملة للطالب ، ولذلك تتضمن خطة الدراسة فى المدارس الثانوية مواد عامة وتخصصية عديدة لتحقيق التكافؤ بين الطلاب .

٣- التنوع في الاختيار ليس فقط بين المدارس الثانوي ، بل في المدرسة الثانوية الواحدة ، فإذا كانت المدرسة الثانوية الحديثة والفنية معنية بإعداد الطلاب فنياً وتزويده بالمهارات العملية التي يحتاجها سوق العمل ، والوفاء باحتياجات التنمية ، فهناك المدرسة الثانوية الشاملة التي تجمع بين الدراسة النظرية والتطبيقية ، ولذلك فهي مدرسة تجمع أنواع التعليم الثانوي في مدرسة واحدة .

وفى اليابان تظهر آليات التكامل بيت التعليم الثانوي العام والفني فيما يلي :

- اعتماد مواد أساسية إلزامية لجميع تلاميذ هذه المرحلة مثل اللغة اليابانية والتربية الوطنية والرياضيات والصحة والتربية البدنية .
- يحصل خريج الثانوية الفنية النظرية المتخصصة على ٣٠ وحدة دراسية ، أو أكثر في المواد المهنية والمتخصصة من مجموع ٨٠ وحدة دراسية مطلوبة للتخرج ، وهذا يعني أن جميع تلاميذ التعليم الثانوي يشتركون في اختيار نحو ٥٠ وحدة دراسية من مواد دراسية مشتركة ، وهذا يوضح حجم التكامل بين التعليم الثانوي العام ، ومناهج التعليم الثانوي الفني .

ومنذ ١٩٩٣ تم إدخال برنامج لتحقيق التكامل بين التعليم الثانوي العام والفني ممثلاً في "البرنامج التكاملي " ، ويعد نوع ثالث في التعليم الثانوي ، وتتضمن مناهجه ٣٥ وحدة دراسية إلزامية في مواد اللغة اليابانية وعلم الاجتماع والرياضيات والمجتمع الصناعي والإنسان والمعلوماتية ، أما المواد الأخرى فيختارها التلاميذ تجربة كاملة وفقا لرغباتهم وتوجهاتهم الخاصة وتتناسب مع الفروق الفردية والاستعدادات والقابلية والمستقبل المأمول لكل تلميذ .

ويهدف هذا البرنامج إلى حرية الطالب في اختيار بعض المواد ودراستها ، إلى جانب جودة عملية التعليم والتعلم ، و حصول البعض على قدر من التعليم المستقل ، الذي يزودهم بأساسيات العمل ومهاراته في مجتمع متغير يتطلب قدراً أكبر من الإعداد والتوجيه للمهنة ، وهذه البرامج تتميز بالمرونة من حيث محتواها على التخصصات المختلفة التى تلبى احتياجات المصانع والشركات من العمالة الفنية والماهرة .

وهذه لبرامج تستهدف مايلى :

- إعداد الكوادر الفنية والمهنية .
- غرس الاتجاهات الايجابية نحو العمل والإنتاج والمهن المختلفة .
- تأهيل الطالب وإعداده لسوق العمل مباشرة أو مواصلة التعليم بعد ذلك .
- تنمية القدرات الإبداعية والابتكارية للطالب .
- تزويد الطالب بالمعارف والمهارات الأساسية التى يتطلبها سوق العمل .
- تمكين الطالب من مسايرة التطورات و المتغيرات العلمية السريعة والمتلاحقة .
- تنمية القدرات الأساسية الشاملة بدلا من المهارات المهنية المحدودة .

و في ألمانيا توجد نظم للتعليم المتكامل منها :

١- نظام التعليم المزدوج وتتجسد فيه مقومات التكامل ما بين التعليم الثانوي العام والفني ، متضمنةً مناهجه مواد عامة (رياضيات ولغات وعلوم اجتماعية واقتصاد) ومواد مهنية فضلا عن المواد الاختيارية .

٢- توجد مدارس تكميلية مدتها سنة واحدة أو سنتان وتخصص لتأهيل خريجي المدارس الأساسية والمدارس المتوسطة لمهن معينة ، فضلا عن مجالات الالتحاق بالجامعات أو المعاهد العليا بعد ممارسة المهن لفترة محددة .

آليات مساهمة مؤسسات العمل والإنتاج فى تطوير التعليم الثانوي :

في الولايات المتحدة تقوم مؤسسات العمل والإنتاج بالإسهام في تطوير التعليم الثانوي وتوفر له البرامج والإمكانات المختلفة كما يلي :

- توفير مواقع التدريب داخل المؤسسات الإنتاجية التي تعد من أساسيات برامج " الانتقال من المدرسة إلى العمل " ، وينفذ ذلك من خلال اتفاقيات المشاركة بين مؤسسات التعليم ، وأرباب العمل الذين يحصولون على العمالة لمؤسساتهم .
- توفير فرص تدريبيةعملية للطلاب ، والإسهام في الإشراف على تدريباتهم وتوجيههم وتقويم أدائهم في مواقع التدريب الميداني بالمصانع والشركات الإنتاجية .

وفى بريطانيا يوجد عدة برامج لتطوير وتحديث التعليم الثانوي منها مايلى :

١- برامج ثقافية ومهنية لتدريب الطلاب عليها ، والتزود بالمهارات الأساسية التي يتطلبها العمل الفني والمهنى .

٢- برامج التعليم الفني آلتي تقدمها المدارس الحديثة والفنية والمدرسة الشاملة ، بما يساعد الطلاب على الالتحاق بسوق العمل أ و مواصلة التعليم فى المراحل الأعلى .

٣- البرامج الأساسية الفنية التي تقدمها المدارس الإعدادية ، وتتكامل معها البرامج الفنية والمهنية بالمرحلة الثانوية.

وفي اليابان تقوم المؤسسات الإنتاجية بالإسهام في تطوير التعليم الثانوي من خلال نظام المشاركة بين المؤسسات الأكاديمية والصناعية، ومدارس التعليم الثانوي الفني ، وعقد اتفاق شبه رسمي طويل الأمد فيما بينها ، وتتمثل الآلية فيما يلي :

- توفير معدات وأجهزة للمدارس الفنية .
- إتاحة فرص التدريب الميداني للطلاب في مواقع العمل .
- تقديم الخبرات في تطوير المناهج الدراسية وتنفيذها .
- توفير حوافز اقتصادية للطلاب ، وتشجيع المتفوقين والمتميزين في المدارس الثانوية ، وتشغيله في المصانع والشركات .

وفي **ألمانيا** تهتم مؤسسات العمل والإنتاج بتطوير التعليم الثانوي وخاصة التعليم الفني من خلال الأنشطة والبرامج التالية :

- تحمل مسؤولية الجانب العملي في قطاعات العمل والإنتاج ذات العلاقة.
- إتاحة فرص التدريب الفني في الشركات بورش تدريبية خاصة يشرف عليها مديرون متخصصون علميا وفنيا .
- المساهمة في رسم سياسة التعليم الفني ، وتخطيط برامج وتنفيذها .
- توفير المؤشرات التي تحدد العلاقة الكمية بين التعليم الثانوي ، واحتياجات سوق العمل .

تقوم مؤسسات العمل بتمويل التدريب من خلال صندوق التمويل الذي تتعاون فيه مؤسسات العمل والإنتاج .

- آليات ربط التعليم الثانوي بسوق العمل :

في الولايات المتحدة تعتمد أليات ربط التعليم الثانوي كما يلي :

- توفير مواقع التدريب داخل المؤسسات الإنتاجية التي تعد من أساسيات برامج " الانتقال من المدرسة إلى العمل ، وينفذ ذلك من خلال اتفاقيات المشاركة بين مؤسسات التعليم وأرباب المصانع والشركات الإنتاجية .
- توفير فرص وبرامج تدريبية للطلاب لاكتساب مهارات العمل المهني ،والإسهام في الإشراف على تدريباتهم وتوجيههم ، ومشاركة المتخصصين فى تقويم أدائهم في مواقع التدريب الميداني .
- الإسهام في إعداد البرامج وتصميم المناهج الدراسية والتدريبية ، وتنفيذها لمختلف فروع تخصصات التعليم الثانوي ، من خلال تعاون المسئولين والمتخصصين في مواقع العمل والمعنيين في مؤسسات التعليم الثانوي .
- المساهمة في تمويل برامج التكامل ، ومتطلبات برامج التدريب العملي.
- المساهمة في إعداد وتنفيذ وتمويل، وتحديد معايير المهارات الوظيفية لتدريب طلاب المرحلة الثانوية عليها .

وتوجد آليات لربط التعليم الثانوي فى بريطانيا بسوق العمل منها:

- توفير فرص التدريب والتأهيل الفني فى مواقع العمل والإنتاج داخل المصانع والشركات الكبرى .
- تعاون أصحاب العمل مع المؤسسات التعليمية فى تطوير ، وتحسين الخدمة التعليمية بمدارس التعليم الفني .
- تشجيع التعليم الفني من خلال إتاحة فرص الانتقال بين فروع التعليم الثانوي ، وفى ضوء قدرات ومهارات الطلاب الفنية واستعدادهم للعمل والإنتاج .

وفي اليابان تم ربط التعليم الثانوي ، وخاصة التعليم الثانوي

الفني باحتياجات سوق العمل المتجددة والمتغيرة من خلال إدخال البرنامج التكاملي أو المتكامل الذي يتضمن مناهج ومواد إجبارية ومواد اختيارية ، وفق رغبات وقبول الطلاب ، وهو ما يساعد المتعلم على التكيف مع احتياجات سوق العمل .

- التنوع الواسع في التعليم الثانوي ، وإتاحة المجال لدراسة مواد اختيارية فضلا عن المواد الإلزامية .
- تواصل التعليم الثانوي العام بمختلف أنواعه سواء في ثانويات العلوم الإنسانية ، وثانويات الرياضيات والعلوم ، والمدارس الشاملة بنوعيها التعاونية والتكاملية ، وهذه المدارس جميعا ذات مناهج دراسية تزود التلاميذ بأساسيات المعرفة والعلوم والثقافة العامة .
- تتضمن مناهج التعليم الثانوي الفني علوم نظرية وتطبيقات عملية تؤهل خريجيها لمواصلة دراستهم العالية أو الالتحاق بسوق العمل .

وفي ألمانيا يتم ربط التعليم الثانوي العام والفني بسوق العمل من خلال نظام التعليم المزدوج ، فهو أحد البرامج التي تحقق الارتباط العضوي بين التعليم وسوق العمل ، حيث يتم التعليم والتدريب في النظام الثنائي من خلال التدريب الميداني لمدة ٣ – ٤ أيام في الأسبوع، ويقضى الطالب يوماً واحداً أو يومين في المدرسة، وهذا التعليم مدته ثلاث سنوات، "ويشارك سوق العمل في تخطيط هذا التعليم وتنفيذه ، ويلتحق به حوالي ثلثي التلاميذ من المدارس الأساسية والمتوسطة والثانوية العامة ، ويعد انتهاء مرحلة التعليم الإلزامي (ما لا يقل عن تسع سنوات دراسة) شرطاً أساسياً للالتحاق بهذا النظام.

والتعليم الثانوي عامة والفني خاصة في ألمانيا يحظى باهتمام الدولة ، ويتميز بشدة ارتباطه باحتياجات سوق العمل ، وترتبط برامجه

وتخصصاته بالبنية الاقتصادية المحلية سواء من خلال التدريب ومتطلبات سوق العمل أو المنطقة الجغرافية ونوعيات البرامج والتخصصات المطلوبة بها ، وتوجد مدارس ترتبط بسوق العمل منها :

- المدارس المهنية ومدة الدراسة بها ثلاث سنوات بعد التعليم الإلزامي ، وتشمل الدراسة برامج داخلية وبرامج في مواقع العمل والإنتاج .
- المدارس المهنية العليا وتتضمن برامجها ٥٠ % دراسة وورش بالمدرسة ، و٥٠ % في المصانع والمعامل .

وفى مصر ، أتخذت عدة إجراءات لربط التعليم الثانوى العام والفنى ، وإيجاد مسارات للحد من فجوة الانفصال بينهما ، ويعتبر مشروع مبارك كول من أهم المشروعات التى يظهر فيها التكامل ، وهو ثمرة التعاون المصر الألمانى ، ويعتمد المشروع على أساس تطبيق التعليم المزدوج فى أربعة مجالات هى :

١- مكان التعليم والتدريب : حيث يقوم النظام على أساس الدراسة النظرية لمدة يومين في إحدى المدارس الثانوية الفنية ، وأربعة أيام تدريبا عمليا في المصانع والشركات (أو ما يعادل ذلك من تعليم وتدريب مجمع) .

٢- إعداد المناهج : حيث يشترك الخبراء الألمان والمختصون بالمصانع والشركات مع المتخصصين بالتربية والتعليم في إعداد مناهج الدراسة النظرية والمناهج العملية .

٣- التقويم : يشترك المختصون بالمصانع والشركات التي يتدرب فيها الطلاب مع المختصين بالوزارة في إعداد الامتحانات التحريرية وتقويم الطلاب عملياً .

٤- التمويل : يساهم الجانب الألماني في المشروع عن طريق تقديم

الخبراء لمدة قصيرة أو طويلة ، و إمداد المدارس المشتركة في المشروع ببعض المعدات والآلات اللازمة للتدريب، إلى جانب تحمل كلفة المدرسين بالداخل والخارج ، وتتحمل جمعيات المستثمرين وأصحاب المصانع والشركات كلفة التدريب بها ،إلى جانب ما هو مدرج بموازنة الوزارة لنفقات التعليم والتدريب .

أما عن تمويل التعليم والإنفاق عليه فيتضح ما يلى :

أ- تمويل التعليم :

إن النظرة التحليلية لتمويل التعليم وتوفير موارده في الدول السابقة يتبين أن ثمة جوانب متشابهة ، وثمة جوانب اختلاف فيها من حيث إسهام كل من السلطات المحلية والسلطات المركزية في تمويل التعليم ، من خلال الضرائب المفروضة فى كل منها وأنواعها ، والنسب المخصصة لتمويل التعليم ، أو البرامج والمشروعات التي تقدمها الحكومات المحلية والمركزية لتشجيع الأفراد والهيئات والمؤسسات على تمويل التعليم وزيادة موارده .

ولذلك تتفق الدول الأربع(بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان وألمانيا) في أن تمويل التعليم يقع على عاتق السلطات المحلية ، سواء على مستوى المناطق أو الولايات والمقاطعات، وإلى جانب إسهامات الحكومة المركزية أو الاتحادية في تقديم المعونات إلى المناطق والولايات لتلبية النفقات التعليمية بها .

وعلى الرغم من قيام السلطات المحلية بتوفير معظم التمويل اللازم للتعليم العام ، فإن السلطات المركزية تقدم اسهامات فى هذا المجال ، ففى بريطانيا تقوم السلطات المركزية بتقديم منح لدافعي الضرائب المحلية ، ودعم مالى لبعض المقاطعات يتراوح بين ٠,٥% ، ٥,٥% ،

وفى الولايات المتحدة الأمريكية تسهم الحكومة الفيدرالية بنسب متفاوتة فى تمويل التعليم وتختلف من ولاية إلى أخرى وتصل إلى حوالى ٧% ، وفى اليابان تقوم الحكومة الاتحادية بتخصيص دعماً ضريبياً للحكومات المحلية أو المقاطعات ، للمحافظة على مستوى مضمون من الدخل وإنفاقه على التعليم وتعويض البعض في الدخل على المستوى المحلي .

كما أن السلطات المركزية في الدول في الدول الأربع ، تقوم بالاسهام فى تمويل التعليم، وتقديم المساعدات والمنح ، إلا أنها تتباين حول الأسباب والأساليب التي تقدم بها هذه الإسهامات، ففي بريطانيا تقوم السلطات الاتحادية بتقديم المساعدات والمنح للولايات والسلطات المحلية، إما لتلبية الاحتياجات التعليمية المتزايدة لبعض المناطق أو لسد العجز لدى بعض المناطق الأخرى في تمويل التعليم ، وفي الولايات المتحدة الأمريكية تقدم المساعدات في شكل برامج للإعفاء الضريبي ، يقضي بإعفاء الفرد المتبرع للتعليم من قيمة الضريبة المستحقة عليه .

في حين تقدم السلطات الاتحادية فى اليابان المساعدات كدعم ضريبى للسلطات المحلية للحفاظ على مستوى مضمون من الدخل و توفير الموارد للخدمات التعليمية ،وتعويض البعض في إيرادات الدخل المحلي ، وهذا الدعم يمثل نوعاً من الامتيازات الممنوحة من قبل الحكومة الاتحادية ، ولا تمنح لأية خدمة أخرى بخلاف الخدمات التعليمية .

وأما عن علاقة السلطات المحلية بالسلطات المركزية في الدول الأربع نجد أن هناك تباين بينهم ، ففي بريطانيا نجد توتراً دائماً بين الحكومة المركزية والسلطات المحلية في مجال تمويل التعليم، وعند تحديد مخصصاته ، حيث تحاول السلطات المركزية فرض سيطرتها على السلطات المحلية التي ترغب في الحصول على استقلال أكبر .

ولذلك تلجأ الحكومة المركزية لوضع ضوابط للصرف من جانب السلطات المحلية وبموافقة قانونية لكل عمل تقوم بـــه ، وتعـــين مراقـــب حسابات للتأكد من أن السلطات المحلية لا تتعدى السلطات الممنوحة لها ، ومع ذلك تقوم المجالس التعليمية بتمويل التعليم من ضرائب الدخل العـــام والضرائب التعليمية وليس لهذه المجالس السلطة فى فرض الــضرائب ، ولكنها توفر التمويل من مصادر الدخل المحلية الأخرى .

وفي الولايات المتحدة الأمريكية تقوم السلطات الفيدرالية بتقـــديم المساعدات المالية للمناطق والولايات لتحقيق تكافؤ الفرص بينها ، وتقوم المجالس التعليمية على مستوى المحليات والولايات بفرض الــضرائب و توفير الموارد للتعليم، وتحديـــد نـــوع الـــضريبة ومقـــدارها ،وإصـــدار التشريعات الخاصة بعملية الإنفاق ، على الرغم من وجـــود تبـــاين بـــين الولايات الأمريكية في هذا المجال .

وفي اليابان تقوم السلطات الاتحادية بتحديـــد الرســـوم بـــصورة موحدة لكل من وزارة التعليم والعلوم والثقافـــة، ومـــن خـــلال مجـــالس المقاطعات والمحليات التى تحدد الرسوم في مؤسسات الخدمات الأخرى .

وفى ألمانيا تقدم الحكومة الاتحادية دعماً مالياً باعتبـــار التعلـــيم مسئولية الحكومة، ويبلغ اسهامات الحكومة الاتحادية حـــوالى ٧% مـــن جملة الإنفاق على التعليم .

وتقوم الولايات والأقاليم والجهات المحلية ، وبعض الهيئات الحرة بالمساهمة فى تمويل التعليم بنسب مختلفة . وتختلـــف نـــسبة مـــا تنفقـــه الولايات الألمانية على التعليم ، وفى ضوء ظروف كل ولايـــة ، فهنـــاك بعض الولايات التى تقدم دعما ماليا محدودا من ميزانيتها ، وهناك بعض الولايات الأخرى التى تدفع دعما ماليا كبيرا ، حيث أن ذلك يرتبط بدخل الولاية وحجم الميزانية بها .

ولذلك تختلف إسهامات الولايات فى تمويل التعليم والإنفاق عليه من ولاية لأخرى ، وتتراوح نسبة ما تنفقه بعض الولايات بين ١٦% - ٤٠% من إجمالي ميزانياتها ، وتتحمل موازنة التعليم فى كل ولاية دفع الأجور للمعلمين ومعاشاتهم ، إلى جانب ما "تقدمه الحكومة الألمانية من دعم للتعليم باعتباره مسئولية الحكومة .

فى حين يقوم الإقليم والمناطق المحلية بتقديم الأموال بغرض توفير الأبنية التعليمية ، والعمل على صيانتها ، إلى جانب ما يقدم لها من دعم من حكومات الولايات الألمانية .

وتقدم بعض الولايات الدعم المالى والمنح فى بعض الحالات للمدارس الحرة ، عندما تقرر هذه الولايات إلغاء الرسوم الدراسية التى يدفعها التلاميذ مما يوفر لهذه المدارس دعماً مالياً يمكن به سد العجز فى ميزانياتها نتيجة إلغاء الرسوم المدرسية .

أما في بريطانيا فهي تعتمد فى تمويل التعليم على الضرائب الصناعية والتجارية والمبيعات والضرائب على الدخل وبنسب متباينة ومختلفة من منطقة لأخرى ، إلى جانب الضرائب التعليمية التي تحصل بواسطة مصلحة الضرائب أو المجالس التعليمية الموجود فى المناطق والمقاطعات المحلية .

وفي اليابان يتم الاعتماد في تمويل التعليم على تخصيص نسب معينة على ضريبة الدخل والضريبة المهنية، وتقدر ٣٢% ،والضرائب على المشروبات الكحولية وتقدر ٢٤%، والضرائب على السجائر، تقدر ٢٥% ، بالإضافة إلى ما تقدمه الهيئات والمؤسسات غير الهادفة للربح والتى لا تحصل على أي فوائد مالية نظير تقديم المساعدات والمنح للطلاب .

ويمكن القول أن السلطات المحلية فى الدول الأربع تقوم بتمويل التعليم من خلال الضرائب المختلفة وبشكل أساسي ، لكنها تختلف في مقدار الضريبة المخصصة للتعليم ففي الولايات المتحدة الأمريكية ، يتم الاعتماد على الضرائب العقارية كمصدر أساسي لتمويل التعليم، وتقدر في بعض الولايات بنسبة ٤٤% ، وتختلف النسبة المخصصة من ولاية إلي أخرى .

ومن الأهمية بمكان ذكر أن الولايات المتحدة الأمريكية تنفرد بخاصية دون سواها، وهي قيام الولايات الأمريكية باستثمار عوائد الضرائب ، والفائض لديها بغرض توفير مصادر تمويل أخرى ، لكن مجالات الاستثمار يحددها القانون في المجالات التالية :

- صكوك الخزانة الأمريكية .
- الاستثمار قصير الأجل ،و يتم استحقاقه بعد ١٣ شهراً ،وهو خاص بالحكومة الأمريكية .
- الضمان الحكومي أو ضمان عائد الاستثمار بواسطة الحكومة .
- الإيداع في البنوك وإعطاء القروض المؤمن عليها .
- أسهم الشركات التي تتوفر فيها مواصفات خاصة .

وفى مصر يعتمد تمويل التعليم ، وفى جميع مراحله اعتماداً مباشراً على المخصصات التى ترصد للتعليم من ميزانية الدولة ، نظراً لالتزام الدولة بتوفير التعليم المجانى فى مراحله المختلفة وكما ينص عليه الدستور .

ولذلك لاتوجد ضرائب لصالح التعليم ، أو حتى نسب من الضرائب العامة تخصص للتعليم ، وإنما تتخلى الدولة عن بعض الضرائب ذات الطابع المحلى ، للمجالس المحلية للإنفاق منها على التعليم

قبل الجامعى ، فهى ضرائب حكومية ، تخلت عنها الدولة للسلطات المحلية ، وليست ضرائب لصالح التعليم .

ب - الإنفاق على التعليم العام :

هناك تشابه بين بريطانيا والولايات المتحدة واليابان وألمانيا فيما يتعلق بتوفير موارد الإنفاق على التعليم عن طريق الضرائب العامة، والاعتماد عليها كمورد هام للإنفاق على التعليم العام ومراحله ومجالاته المختلفة .

كما يوجد تشابه بين كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان وألمانيا في قيام السلطات المحلية بالمناطق والمقاطعات أو الولايات بالإنفاق على التعليم ومجالاته المختلفة من الضرائب المحلية ، ويقتصر دور السلطات الاتحادية في تقديم المساعدات المالية للمناطق الفقيرة لتغطية النقص في مواردها المالية .

لكن هناك اختلافاً فيما يتعلق بنسبة الإنفاق على المستويات المختلفة وكيفية توزيع هذه الموارد في مجالات الإنفاق ، ففي بريطانيا تنفق السلطات المحلية حوالي ٧٠ % أما الحكومة المركزية فتقدم مساعدة تبلغ ٧ % وهي قليلة نسبياً لتخوف السلطات المحلية من السيطرة المركزية على التعليم .

ويتم إنفاق الضرائب في التعليم الابتدائي والثانوي ويرتفع الإنفاق في التعليم الثانوي عن الابتدائي ،حيث بلغ في عام ٩٩/٩٨ حوالي ٦٣٣ر٧ جنيهاً إسترلينياً ، في حين كان الإنفاق فىالابتدائي حوالي ٣٩٧ر٦ جنيهاً إسترلينياً ، وتنفق في مجالات الكتب والموارد التعليمية ، والمباني والأفنية ،والتجهيزات ومرتبات الإداريين والعمال، ومرتبات هيئات التدريس ، وفي التنمية المهنية للمعلمين .

أما في الولايات المتحدة الأمريكية فتنفق السلطات المحلية حوالي ٨ر٤٧ % وسلطات الولاية حوالي ٢ر٤٥ % والسلطات الفيدرالية تقدم ٤ر٦ % ، وتتحدد مخصصات الإنفاق في مجالين هما المخصصات الرأسمالية وتنفق على المباني والمركبات والأجهزة المعمرة ، ومخصصات العمليات وهي المصروفات الجارية كالأجور وشراء الاحتياجات وصيانة المباني وغير ذلك .

ولكن نواحي الإنفاق وحجم هذا الإنفاق يختلف من ولاية لأخرى، ففي ولاية بنسلفانيا يتم الإنفاق على المرتبات لهيئات التدريس ، والخدمات المعاونة والإمكانات والتجهيزات، والخدمات الإدارية والخدمات الصحية ،والأعمال والخدمات الأخرى من تشغيل وصيانة المباني وخدمات نقل الطلاب ،وبعض الخدمات الأخرى كالبحث العلمي ومعالجة البيانات .

أما في اليابان فيكون الدعم المحلي ٣ر٣٢ % والمقاطعة ٤٤ % والحكومة الاتحادية ٩ر١٨ % ،ويرتفع الإنفاق الحكومي على التعليم الابتدائي ،فقد بلغ عام ١٩٩٤ حوالي ٣٧ %، أما الثانوي فكان حوالي ١ر١٢ % ويتم الإنفاق المحلي على المؤسسات التعليمية والخدمات الاجتماعية والإدارة المدرسية .

وفى ألمانيا يتم الإنفاق فى عدة مجالات منه أجور المعلمين ومعاشاتهم ، وتوفير المبانى المدرسية ، وصيانة هذه المبانى ، وتوفير الأجهزة والأدوات والخامات لهذه المدارس .

وفى مصر توزع الموارد المالية على الديوان العام والمديريات التعليمية ، وعلى الأبواب التقليدية الموجودة فى الحكومة وتشمل الأجور والنفقات الجارية والاستثمارية والتحويلية .

وجدول (٩) التالى يوضح المقارنة لأهم مصادر تمويل التعليم والإنفاق عليه فى كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان ومصر .

جدول (٩)

يوضح المقارنة لأهم مصادر تمويل التعليم والإنفاق عليه فى بريطانيا والولايات المتحدة واليابان وألمانيا ومصر .

الدول / المحاور	الولايات المتحدة الأمريكية	بريطانيا	اليابان	ألمانيا	مصر
أهم مصادر التمويل	يعتمد تمويل التعليم على الضرائب العامة المحصلة من المناطق المحلية، والضرائب التعليمية بالولاية، وتقوم كل ولاية بالإنفاق على التعليم بشكل أساسى، ويرتبط مستوى الخدمة التعليمية بمستوى الولاية اقتصادياً، وتقوم السلطات الفيدرالية بتعويض العجز فى ميزانية التعليم بالمناطق والولايات. وتقدم برامج للاعفاء الضريبى	تعد الضرائب أهم مصادر التمويل سواء كانت ضرائب عامة أو تعليمية خاصة لصالح التعليم ، وتقوم حكومات المقاطعات بتمويل التعليم والإنفاق عليه، وتختلف نسبة مشاركة المقاطعات فى التمويل ،وتتراوح ما بين ٦٠ـ ١٠٠٪ .	يمول التعليم عن طريق الضرائب على المستويات: المحلية والمقاطعات والاتحادى، وتوجد مصادر أخرى للتمويل مثل عوائد الأعمال الحكومية ورسوم الإيجارات والوقف والتمويل الخاص والهيئات التى لاتسعى للربح .	فى ألمانيا تقوم الولايات والأقاليم والجهات المحلية ، وبعض الهيئات الحرة بالمساهمة فى تمويل التعليم بنسب مختلفة . وتختلف نسبة ما تنفقه الولايات الألمانية على التعليم ، وفى ضوء ظروف كل ولاية . وفى ألمانيا تقدم الحكومة الاتحادية دعماً مالياً باعتبار التعليم مسئولية الحكومة .	يعتمد تمويل التعليم على ما تخصصه الدولة من الموازنة العامة، إلى جانب رسوم الطلاب والجهود الشعبية والتبرعات واسهامات الهيئات والمؤسسات الدولية فى تطوير التعليم .

	لتشجيع الأفراد على التبرعات ، ويستثمر فائض أموال الضرائب لصالح التعليم .				
أسس الإنفاق على التعليم	توفير الموارد عن طرق الضرائب، وتوزع الموارد في ضوء احتياجات الولاية،وبناءً على عدد الطلاب كوحدة معيارية لتقدير الميزانية .	الاعتماد على المصادر المحلية في توفير الموارد المالية للتعليم ، وتقدير ميزانيات التعليم في ضوء احتياجات السلطات المحلية	تنوع مصادر التمويل من خلال المستويات الاتحادية والمقاطعات والمحليات، وتقدم القروض للطلاب سواء بفوائد أو بدون	الاعتماد على المصادر المحلية في توفير الموارد المالية للتعليم إلى جانب ، ما تقدمه الحكومة المركزية من دعم مالي للتعليم ،	الاعتماد على السلطة المركزية، وما يخصص من موازنة الدولة،وتقوم الوزارة بتوزيع الموارد على الديوان العام والمديريات والإدارات، ولاتوجد معايير واضحة للتوزيع.
مجالات الإنفاق	توزع المخصصات المالية في مجالين:الأول المخصصات الرأسمالية وتنفق في المباني والتركيبات والتجهيزات والثاني مخصصات العمليات كالأجور والصيانة وشراء الاحتياجات التعليمية لبعض فئات الطلاب.	إعداد الكتب والمواد التعليمية وفي المباني والتجهيزات ومرتبات الإداريين وهيئات التدريس،ونسبة الإنفاق في الابتدائي ٦٢٪ والثانوي ٦٦٪.	يتم الإنفاق من من السلطات المحلية في : المؤسسات التعليمية بمختلف مراحلها، والخدمات التعليمية في المناسبات والاحتفالات الثقافية،وتنفق السلطات المحلية والاتحادية على الإدارة المدرسية.	وفي ألمانيا يتم الإنفا ق في عدة مجالات منه أجور المعلمين ومعاشاتهم ، وتوفير المباني المدرسية ، وصيانة هذه المباني ، وتوفير الأجهزة والأدوات والخامات لهذه المدارس .	توزع المخصصات المالية في قسمين هما: التكاليف الرأسمالية وتشمل تكاليف الأراضي والمباني والمعدات والادوات والتجهيزات والأثاث. والتكاليف الدورية وتشمل مرتبات المعلمين والإداريين والمياه والنور

الفصل الثامن
الإستراتيجية المقترحة لتكامل التعليم الثانوي والفني

بعد دراستك لهذا الفصل تستطيع أن :

- تتعرف على منطلقات الإستراتيجية المقترحة .
- تحدد جوانب تكامل التعليم الثانوي العام والفني في مصر .
- تحدد آليات تطبيق الإستراتيجية المقترحة لتكامل التعليم الثانوي العام والفني .

تعتمد الإستراتيجية المقترحة لإصلاح وتطوير التعليم الثانوي العام والفني على تجارب وخبرات بعض الدول المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا واليابان ، والتي حققت تقدماً في مجال التكامل بينهما لتقليص حجم الانفصام بين التعليم الثانوي العام والتعليم الثانوي الفني ، وإزالة الفجوة بين التعليم والتدريب باعتبارهما عملية متكاملة وأحد دعائم مبدأ التعليم مدى الحياة ، وتعتمد الإستراتيجية المقترحة على عدة مرتكزات هي :

١) تطوير التعليم الثانوي على أن يكون أكثر موائمة مع تحولات المهن وبنية العمالة وتطورها ، وكذلك مجالات العمل المتغيرة ووسائل الإنتاج المستخدمة في سوق العمل واحتياجات المجتمع .

٢) إحداث التكامل بين التعليم الثانوي وأنواعه ومتطلبات خطط وبرامج التنمية القومية على أن يقوم التعليم الثانوي بدوره الحقيقي كأحد أبعاد التعليم في تدعيم الأمن القومي المصري.

٣) تحقيق ديمقراطية التعليم من خلال تكافؤ الفرص التعليمية على مستوى القبول بالمرحلة الثانوية وتقليل الطبقية التعليمية بين التعليم الثانوي والفني وبالتالي تحقيق المساواة التعليمية .

٤) تقليل الفجوة والحد من الطبقية بين الفقراء والصفوة وبالتالي الحد من سيادة أيدلوجية الصفوة المسيطرة على التعليم الثانوي العام ، وترسيخ أيدلوجية المساواة والتكافؤ بين الطبقات وتحقيق المساواة التعليمية بقدر أكبر وضوحاً .

٥) تعديل نظام القبول بالجامعات لإتاحة الفرص المتساوية أمام طلاب المرحلة الثانوية ، وإزالة القيود التي تحد أو تمنع طلاب التعليم الفني من القبول بالجامعات .

٦) تغيير النظرة المزدوجة للتعليم الثانوي (العام والفني) حتى لا ينظر للتعليم الفني على أن أنه تعليم من الدرجة الثانية ، وتوفير فرص التكامل بينهما دون عزل أو فصل بين أنواع التعليم .

٧) محاولات تطوير التعليم الثانوي (العام والفني) وخبرات الدول المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا واليابان في تحديثه من خلال استراتيجيات التكامل بين فروعه المختلفة ، وتصميم برامج ونظم تعليمية لربط التعليم الثانوي باحتياجات سوق العمل وإسهام المؤسسات الإنتاجية في تطوير التعليم الثانوي وخاصة الفني .

وتشمل الإستراتيجية المقترحة لتطوير التعليم الثانوي (العام والفني) المحاور التالية :

أولاً : التكامل بين التعليم الثانوي (العام والفني) :

يعد تكامل التعليم الثانوي والفني وتواصلهما مع مرحلة التعليم ما بعد الثانوية من العوامل الهامة لتحديث التعليم الثانوي والارتقاء بمستواه ، حيث يؤدي التكامل إلى تحسين نظرة الفرد والمجتمع إلى التعليم الفني ، وتقليل الفجوة بينه وبين التعليم الثانوي العام من خلال إتاحة فرص القبول لخريجي النوعين في التعليم الجامعي والمعاهد الفنية جنباً إلى جنب .

وتعتمد فلسفة التكامل بين التعليم الثانوي بأنواعه المختلفة على إجراء إصلاح جذري شامل من خلال إلغاء الحواجز بين نوعيات التعليم الثانوي العام والفني ، وإحداث تكامل في الهياكل والتنظيم والإدارة ، وتقديم برامج متوازنة ومتكاملة من خلال مناهج ومقررات متكاملة تمزج بين النظرية والتطبيق وتتناول خبرات معرفية ومهنية تدور حول سوق العمل واحتياجاته المستقبلية .

وفي إطار التكامل بين التعليم الثانوي العام والفني يمكن اقتراح الأهداف التالية للتعليم الثانوي بمراحله المختلفة بما يلي :

١- تمكين خريج التعليم الثانوية من مواصلة تعليمه مدى الحياة من خلال تزويده بالمعارف والمعلومات ومهارات البحث العلمي والتعليم الذاتي ،وتنمية قدراته المختلفة وإشباع ميوله.

٢- تنمية قدرات الخريج على العمل المنتج والتوافق مع احتياجات سوق العمل والتفاعل معه وتوفير فرص التدريب والتأهيل المهني في مؤسسات العمل والإنتاج ، وتكامل العلوم النظرية والتطبيقات العملية .

٣- تنمية مبادئ وأسس المواطنة وتعميق الهوية وتنمية ولاءه وانتمائه لوطنه والتمسك بتقاليده وتاريخه وثقافته .

أ- بنية التعليم الثانوي :

يمكن تطوير بنية التعليم الثانوي من خلال :

١- توفير قاعدة ثقافية إلزامية موحدة لدى جميع طلاب المرحلة الثانوية من خلال مجموعة من المناهج والمواد الدراسية المشتركة كما في اليابان .

٢- تكامل التعليم الأكاديمي النظري والجوانب الفنية والتطبيقية من خلال التعاون بين المؤسسات التعليمية ومؤسسات التعليم الثانوي الأخرى وتخصصاته المختلفة .

٣- إتاحة فرص الاختيار أمام الطلاب للمرحلة الثانوية في ضوء قدراتهم وميولهم ورغباتهم.

٤- تكامل خبرات التعليم في المرحلة الثانوية مع الخبرات التي اكتسابها المتعلم في مرحلة التعليم الأساسي والبناء عليها .

٥- إيجاد قنوات اتصال بين مؤسسات التعليم الثانوي والمجتمع وإمكانية الاستفادة من مواردها .

ب- المناهج الدراسية :

وتبدأ عمليات التكامل الفعالة في المناهج منذ سنوات التعليم الأولى بحيث تتضمن :

١- إدخال برامج التوجيه والتربية المهنية في المراحل المبكرة من التعليم الأساسي .

٢- تنمية قدرات التلاميذ نحو العمل والإنتاج وأصحاب العمل كما في ألمانيا .

٣- إتاحة الفرصة لخريج التعليم الثانوي من مواصلة فرص التعليم العالي والجامعي وإزالة الحواجز والقيود التي تحد من ذلك ، واعتماد مسارات للتكامل بين التعليم العام والفني وإدخال برامج ونظم تعليمية كما في الولايات المتحدة وألمانيا .

٤- تيسير الانتقال للطلاب بين أنواع التعليم الثانوي كل حسب استعداداته والكشف عن ميولهم ورغباتهم في اختيار مهنة لمستقبل .

تكامل برامج ومناهج التعليم الثانوي من خلال :

- إدخال مواد دراسية مشتركة في المناهج لكل من التعليم الثانوي العام ، والفني كالرياضيات والعلوم والحاسب واللغات ومبادئ الثقافة كما في الولايات المتحدة وألمانيا واليابان .
- جعل المناهج الدراسية أكثر مهنية من خلال أنشطة تعليمية تستند إلى أسس علمية وتطبيقية بسيطة.
- زيادة المحتوى الأكاديمي في المناهج الدراسية وإدخال المعرفة التقنية في جميع المواد الدراسية .

- تزويد التلاميذ بالمهنة السائدة في المجتمع وبمواردها المختلفة .
- تقسيم المواد الدراسية بالمرحلة الثانوية إلى :
  - مواد أساسية يدرسها جميع الطلاب بالمرحلة الثانوية .
  - مواد تخصصية تيسر للطلاب مواصلة التعليم العالي .
  - مواد اختيارية ينتظم بها الطالب وفق ميوله وقدراته .
  - تطبيقات عملية يمكن أن تتم في المعامل والورش داخل المدرسة أو في مراكز التدريب أو في مؤسسات العمل والإنتاج .

جـ طرق التعليم والتعلم :

يمكن تفعيل ذلك عن طريق :

١- استخدام وأساليب تعلم نشطة وفعالة مثل التعلم الذاتي والتعاوني والتعلم النشط يتيح للطلاب الكشف عن قدراتهم واستعداداتهم وميولهم وينمي التعلم لديهم .

٢- انتظام الطلاب بالدراسة داخل المدرسة لمدة يومين أو ثلاثة لتلقي العلوم والمعارف النظرية ، وممارسة التدريبات والأنشطة التطبيقية داخل مراكز التدريب أو مؤسسات العمل والإنتاج لباقي أيام الأسبوع كما في نظام التعليم المزدوج في ألمانيا .

٣- يقوم على تدريب الطلاب في مواقع العمل الميداني مشرفون متخصصون لتولى عمليات التوجيه والتدريب والتقويم .

٤- توظيف التكنولوجيا المتطورة في تفصيل عمليات التعلم داخل المدرسة وخارجها بما يساعد المتعلم على اكتساب مهارات العمل والإنتاج والانخراط في سوق العمل .

د. التقويم :

١- وضع معايير لتقويم أداء الطلاب في الجوانب المعرفية والمهارية ، ويشارك في إعدادها المعلمون والمتخصصون في قطاعات العمل والإنتاج .

٢- التنوع في أدوات التقويم للحكم بموضوعية على أداء المتعلم بحيث تشمل الامتحانات والملاحظة وملف إنجاز الطالب ومقابلة أولياء الأمور .

٣- التأكيد على شمولية التقويم للجوانب العملية والتطبيقية .

٤- إتاحة الفرص لمؤسسات العمل من المشاركة تقويم الطلاب والإشراف عليه كما في ألمانيا واليابان .

ثانياً : آليات تطبيق التكامل بين التعليم الثانوي (العام والفني) وارتباطهما بسوق العمل :

يمكن تطبيق التكامل بين التعليم الثانوي العام والفني باعتباره أحد الصيغ لإصلاح نظم وبرامج التعليم الثانوي من خلال ما يلي :

١) تطبيق نظام الساعات المعتمدة أو نظام المقررات في التعليم الثانوي بفروعه المختلفة بما يؤكد على وجود مواد أساسية وتخصصية ومواد اختيارية وتطبيقات عملية .

٢) إدخال مناهج إلزامية مشتركة لجميع طلاب التعليم الثانوي العام والفني ولكي يتميز بالتنوع والتكامل وتوفر قاعدة مشتركة من الثقافة العامة ، ويتضمن معلومات ومهارات تساعد التلاميذ على التعليم الذاتي ، وتتيح لهم فرص الانتقال بين فروع وتخصصات التعليم الثانوي المختلفة كما هو الحال في الولايات المتحدة وألمانيا .

٣) الأخذ بنظام المدرسة الثانوية المتخصصة أو المتنوعة التي تتكامل

فيها الجوانب الأكاديمية والمهنية والتي تضم تخصصات عامة وأخرى مهنية كما في ألمانيا واليابان .

٤) إدخال مواد أكاديمية في برامج ومناهج التعليم الثانوي العام والفني لكي توفر قاعدة علمية للطلاب لتنمية قدراتهم ومهاراتهم الفنية وتساعدهم على مواصلة دراستهم الجامعية كما في اليابان .

٥) إدخال برامج تعليمية لربط المؤسسات التعليمية بمؤسسات العمل والإنتاج مثل :

أ - برامج التعليم التعاوني وهو من البرامج المستخدمة في الدول المتقدمة والولايات المتحدة الأمريكية ويهدف البرنامج إلى تزويد التلاميذ بخبرات سوق العمل واكتسابهم المهارات المطلوبة لمزاولة لامهن المختلفة .

ب - النظام الثنائي (المزدوج) المستخدم في ألمانيا وهو يهدف إلى تحقيق الارتباط العضوي بين المؤسسات التعليمية وقطاعات سوق العمل . بحيث يقضي الطالب يوم أو يومين في المدرسة وباقي الأسبوع في مؤسسات العمل والإنتاج .

جـ - برامج التعليم الموازي وهو نظام تعليم وتدريب يحقق مستوى التعليم الفني النظامي ومتطلباته ويختلف في أسلوب التنفيذ والتخصص وتخطط برامجه بالتعاون بين المدرسة ومؤسسة العمل المستفيدة واتفاق الطرفين بحيث يدرس الطالب العلوم النظرية في المدرسة ويمارس التدريب العملي في مؤسسة العمل .

د - برامج الإعداد أو التعليم التقني وهو من البرامج المستخدمة في الولايات الأمريكية وتتميز هذه البرامج بارتباطها بسوق

العمل وتحقيق التكامل بين فروع التعليم الثانوي كما في ألمانيا واليابان .

هـ- برامج المشاريع الإنتاجية المدرسية وفيه يقوم التلاميذ بإنتاج بضائع أو سلع وتقديمها لسوق العمل .

و – تعاون مؤسسات العمل والإنتاج وأرباب العمل لتطوير التعليم الثانوي في مصر من خلال :

- المشاركة في رسم سياسة التعليم الثانوي والفني وتخطيط وصياغة البرامج والمناهج .
- توفير المعلومات والبيانات الكمية عن سوق العمل واحتياجاته .
- الإسهام في تمويل التعليم الفني وتوفير المعامل والمختبرات .
- توفير فرص التدريب الطلابي في مواقع العمل .
- تزويد المؤسسات التعليمية بخبرات سوق العمل واحتياجاته .
- إسهام مؤسسات سوق العمل في تطوير مناهج ، ومقررات التعليم الثانوي بما يحقق احتياجات سوق العمل .
- تقدم المؤسسات التعليمية المساعدات الفنية والخبرات لمؤسسات العمل والإنتاج .
- تبني مؤسسات العمل سياسات تسويقية متميزة لإنتاج الطلاب في التعليم الثانوي الفني .

الفصل التاسع
الإستراتيجية المقترحة لتمويل التعليم العام والإنفاق عليه .

يتضمن هذا الفصل ما يلى :

- أهم مرتكزات الإستراتيجية المقترحـة لتمويـل التعليـم العـام والإنفاق عليه.
- محاور الإستراتيجية المقترحة لتمويل التعليم والإنفاق عليه .
- آليات تطبيق الإستراتيجية المقترحة .

مقدمـــة

تعتمد الإستراتيجية المقترحة لتمويل التعليم فى مصر على خبرات الدول المتقدمة فى مجال تمويل التعليم ، مثل الولايات المتحدة الأمريكيـــة وبريطانيا واليابان وألمانيا ، والتي تعتمد فى تمويلها للتعليم العـــام علـــى الضرائب المحلية ، سواء على مستوى المناطق أو الولايات ، باقتطـــاع جزء من حصيلة الضرائب العامة وإنفاقهـــا علـــى التعلـــيم ، أو فـــرض ضرائب تعليمية كما هو الحال فى بريطانيـــا والولايـــات المتحـــدة ، أو بتخصيص نسب من الضرائب العامة وتوجهها للإنفاق فى التعليم مباشرة كما هو الحال فى اليابان .

وتعتمد الإستراتيجية المقترحة على عدة مرتكزات هي :

- التوسع فى اللامركزية فـــى إدارة وتمويـــل التعلـــيم ، وإعطـــاء المحليات دوراً أكبر فى تمويل التعليم وتوفير المـــوارد الماليـــة للإنفاق عليه كما هو الحال فـــى بريطانيـــا الولايـــات المتحـــدة الأمريكية واليابان .
- الاعتماد على الضرائب كمصدر أساسي فى تمويل التعليم ســـواء من خلال الضرائب العامة ، وإنفاقها على التعليم فـــى المنـــاطق المحلية، أو فرض ضرائب لصالح التعليم ، كما هو فى بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية ،أو تحديد نسب من بعض الضرائب، وتوجهها مباشرة لتمويل التعليم كما فى اليابان.
- ضرورة توفير التمويل اللازم للتعليم والإنفاق عليه، وتدبير موارد ومصادر تمويلية إضافية ، حيث أن الاحتياجات المالية للتعليم لا تنتهي أبداً ، بسبب طموح الدول وأهدافها الآنية والمستقبلية .
- إن تمويل التعليم وتوفير الموارد المالية له، يسهم فـــى تحـــسين

جودته وزيادة فعاليته ، وتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية ، وديمقراطية التعليم باعتباره العنصر المؤثر فى كفاءة وجودة العناصر الأخرى للمنظومة التعليمية .

- إن الاعتماد على الضرائب كمصدر من مصادر تمويل التعليم فى الدول يوفر مصدراً حكومياً وسيادياً لتوفير الموارد والاحتياجات المالية، حيث تعد الضريبة مظهراً من مظاهر سيادة الدولة ، ولذلك تستخدم سلطاتها القاهرة لتحصيلها .
- توفير فرص المشاركة المجتمعية لتمويل التعليم والإنفاق عليه، وتحمل رجال الأعمال والهيئات والمؤسسات النصيب الأوفر للوفاء بالمتطلبات التمويلية للتعليم من أجل تطويره وإصلاحه، لتحقيق التنمية المجتمعية ، باعتبار أن مشكلة التمويل ترتبط بالتنمية وتتأثر بها وتؤثر فيها .
- إن قيام المحليات بدورها فى تمويل التعليم والإنفاق عليه يعمق التحول من المركزية إلى اللامركزية فى إدارة وتمويل التعليم ، ودعم تكافؤ الفرص التعليمية بين الجهات والمناطق المختلفة ، والمتباينة اقتصادياً واجتماعياً .

وتشمل **الإستراتيجية** المقترحة لتمويل التعليم والإنفاق عليه **المحاور التالية :**

أولاً : تحسين السياسات الخاصة بتمويل التعليم : ويمكن تطويرها عن طريق :

أ- إيجاد نظام فعال لتمويل التعليم : من خلال ما يلى :

- تحديد نسبة من حصيلة الضرائب العامة على المستوى المحلى والإقليمي (مديرية وإدارة محلية) ،مثل ضريبة الدخل وضريبة

المهن التجارية والثروة العقارية وضريبة المبيعات والضرائب الجمركية وغير ذلك) لتمويل التعليم ، والإنفاق على الخدمات التعليمية بها ، كما هو الحال فى بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان وألمانيا .

- فرض ضريبة لصالح التعليم على الأنشطة التجارية والصناعية , والمشروعات الاستثمارية لزيادة موارد التعليم وتمويله .
- فرض ضريبة تعليمية على الأنشطة الترفيهية، كالمسرح والسينما والحفلات والمهرجانات الفنية ومباريات الكرة لصالح التعليم .
- تحديد نسبة من الضرائب المفروضة على السجاير والمشروبات الكحولية لصالح التعليم والإنفاق عليه كما هو الحال فى اليابان .
- فرض ضريبة لصالح التعليم على العاملين بالخارج لتمويل التعليم والإنفاق عليه ، وتطويره ، لتحسين المنتج التعليمي ، وتلبية متطلبات سوق العمل من المهارات المختلفة .
- استثمار الفائض من موارد الضرائب واستغلال فوائدها لصالح التعليم، على أن تكون مجالات الاستثمار مربحة وبضمان الحكومة، كما هو الحال فى الولايات المتحدة الأمريكية ، ومن مجالات الاستثمار التى يمكن الاسترشاد بها ما يلى :

١- صكوك الخزانة .

٢- المشروعات قصيرة المدى والمدعومة من الحكومة .

٣- الضمان الحكومي ، أى ضمان العائد بواسطة الحكومة .

٤- الإيداع فى البنوك .

٥- تقديم القروض والاستفادة من مواردها.

ب- تطوير إدارة موارد تمويل التعليم : وهذا يتطلب ما يلى :

١-ضرورة التنظيم الجيد للمؤسسات الضريبية بما تشمله من قيادات إدارية وفنية متميزة ، وهيئة معاونة وبما تحويه من وحدات فرعية على مستوى المديريات والإدارات المحلية ، وتحديد العلاقة بينها .

٢-وجود نظام جيد للمتابعة والمراجعة المستمرة والتقويم الجاد لعمليات التمويل والإنفاق التعليمي على المستويات المختلفة (المركزى والإقليمي والمحلى) وعلاج السلبيات بسرعة .

٣-ضرورة وجود نظام فعال يضمن حسن تقدير الاحتياجات المالية ومتطلبات الوحدات التعليمية ، والقدرة على توفير الموارد المالية للإنفاق على الخدمات التعليمية ، من خلال النظام الضريبي العام وتحديد مخصصات التعليم منه كما فى بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية .

٤-مشاركة ممثلين عن الأجهزة التعليمية والمالية على المستويات المختلفة (المديريات والإدارات المحلية) فى إدارة وتفعيل موارد التعليم، بما يحقق أهدافه فى تدبير الأموال اللازمة للإنفاق عليه وتحسين جودته .

ج- تفعيل الجهود الشعبية والمؤسسية لدعم موارد تمويل التعليم : وذلك من خلال :

١- تشجيع المشاركة الشعبية فى تمويل التعليم ، عن طريق الهبات والمنح والتبرعات من رجال الأعمال والقادرين .

٢- إعطاء المزايا للهيئات والمؤسسات التى تقدم منحاً أو تنفذ بعض المشروعات في قطاع التعليم، مثل بناء المدارس وتجهيزاتها كما فى

بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية.

٣- تطوير اللوائح والقوانين التى تحد أو تعرقل تقديم التبرعات فى قطاع التعليم، بما يساعد فى تفعيل المشاركة الشعبية فى تمويل التعليم والإنفاق عليه .

د- تعظيم الاستفادة من المنح والقروض الأجنبية لتطوير التعليم : ويتم ذلك من خلال :

- تحسين الاستفادة من المنح والقروض الأجنبية التى تقدم لتطوير وتحسين البرامج التربوية .
- توجيه المنح والقروض لمشروعات التعليم الحقيقية ، والتى تدعم السياسات الوطنية والمصالح القومية ، و تحقق الأهداف المجتمعية .
- ضرورة التفاوض مع الجهات المقرضة والمانحة حول البرامج والمشروعات التربوية ذات العائد ، والتى تحقق نفعاً لأكبر قطاع تعليمي وتنموي .
- إعطاء أولوية أكبر للصناديق العربية للتنمية ، ومحاولة الاستفادة منها فى إصلاح التعليم، لما فى ذلك من عائد تنموي على المجتمع العربي كله ، وللتحرر من الشروط الأجنبية التى غالباً ما تصاحب تقديم القروض الأجنبية ، وتؤثر على القرار الوطني .

ثانياً : تطوير السياسات لتحسين كفاءة الإنفاق على التعليم : من خلال :

أ- إعادة توزيع الموارد المالية المخصصة للإنفاق على التعليم : بحيث تشمل ما يلى :

- تحديد الموارد المالية لكل مديرية وإدارة محلية فى ضوء الاحتياجات الفعلية لكل وحدة تعليمية (المدرسة) .

- يكون معيار التخصيص للوحدة التعليمية هو عدد الطلاب المقيدين بها أو على أساس الحضور الفعلي للطلاب ، وبعد تحديد تكلفة الطالب مالياً عند تقدير ميزانيات التعليم بالمناطق أو تقديم المنح والمساعدات المالية للتعليم بها، كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية .
- إعطاء المؤسسات التعليمية قدراً من الاستقلالية المالية في ضوء لامركزية متطورة ، وبعيدة عن الروتين الإداري كما هو الحال في الولايات المتحدة .
- تحقيق التوازن عند توزيع المخصصات المالية على مجالات الإنفاق التعليمية المختلفة، والأبواب المدرجة بالموازنة التعليمية كالنفقات الجارية والاستثمارية .
- إدخال نظام المنح والقروض ذات الفائدة البسيطة للمؤسسات والوحدات التعليمية ذات الطابع الإنتاجي مباشرة ، مع ضمان السداد للقروض بواسطة الحكومة .

أ- مواجهة الهدر في الإنفاق على التعليم من خلال :

- تحسين نوعية التعليم ، وزيادة كفاءته لمواجهة ظاهرة التسرب والرسوب بين التلاميذ.
- استخدام التكنولوجيا المتطور في بناء وتجهيز المباني المدرسية .
- تطبيق مبدأ المسألة والمحاسبية داخل الأجهزة الإدارية التعليمية ، وخاصة في قطاع الأبنية التعليمية .
- ترشيد الجهاز الإداري العامل في المديريات والإدارات التعليمية والمدارس ، لتفعيل النواحي التدريسية والتوجيهية بعد انخراطهم في برامج تحويلية .

- استرداد الكتب المدرسية من الطلاب بعد انتهاء العام الدراسى ، وإعادة توزيعها على الطلاب الجدد مرة أخرى ، لترشيد التكاليف المتزايدة لطباعة الكتب المدرسية كل عام .
- اتباع الأساليب العلمية فى إدارة وتطوير المؤسسات التعليمية والتربوية.

آليات تطبيق الإستراتيجية المقترحة :

أ- فيما يتعلق بتمويل التعليم يتم الأتى :

١ـ التوسع فى اللامركزية فى إدارة وتمويل التعليم ،وإعطاء المحليات دوراً أكبر فى تمويل التعليم والإنفاق عليه من خلال فرض الضرائب المحلية ، وتخصص للتعليم والإنفاق عليه، كما هو الحال فى بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية .

٢- تطوير الإدارة الضريبية وتحسين الكفاءات الفنية والمالية العاملة فى مجال الضرائب عامة والتعليمية خاصة ، حيث إن ذلك من شأنه توفير المخصصات التعليمية للإنفاق على التعليم .

٣-حث الممولين ودافعي الضرائب على الوفاء بالتزاماتهم المالية ، حتى يكونوا على قناعة من أن ما يدفعونه من ضرائب يعود إليهم فى صورة خدمات عامة وتعليمية متميزة لأبنائهم ومناطقهم التى يقطنون بها .

٤- تعيين مدير للاستثمار فى كل مديرية ، وإدارة تعليمية ، يتولى إدارة المشروعات الاستثمارية المنفذة من فائض أموال الضرائب ، كأحد مصادر تمويل التعليم ، وبضمان الحكومة كما هو الحال فى الولايات المتحدة الأمريكية .

٥ـ منح رجال الأعمال والقادرين بعض المزايا الضريبية فى مقابل تقديم

الخدمات التعليمية المادية والعينية ،مثل بناء المدارس الجديدة أو تجهيزها وتأسيسها، كما هو الحال فى بعض الولايات الأمريكية .

٦- السماح للمنظمات والجمعيات غير الحكومية التى لا تسعى للربح بإنشاء المشروعات التعليمية وتقديم الخدمات التربوية للطلاب، كما هو الحال فى اليابان .

٧- تطوير الهيكل الضريبي عن طريق ربط الضريبة الموحدة بالرقم القومي واستخدام الكمبيوتر فى تجميع المعلومات ، مما يؤدى إلى زيادة موارد الدولة وتقليل أو انعدام الظواهر السلبية فى هذا المجال، مثل التهرب الضريبي .

٨- الأخذ بنظام أو برامج الإعفاءات الضريبية للأفراد والمؤسسات والهيئات التى تقدم خدمات أو إعانات أو مساعدات مالية أو عينية لقطاع التعليم ، لأن هذه الإعفاءات من شأنها تشجيع الممولين من الأفراد و الشركات على تقديم المساعدات والخدمات للمدارس ، والإسهام فى حل مشكلة نقص الإمكانات التعليمية والمادية ، كما يحدث فى بعض الولايات الأمريكية .

٩- الاستفادة من مصادر التمويل الأخرى بالحصول على نسبة من دخل رسوم الإيجارات وعوائد الأعمال الحكومية ، والوقف والهيئات المالية للإنفاق على التعليم والخدمات التربوية كما هو الحال في بريطانيا واليابان والولايات المتحدة الأمريكية.

١٠- إيجاد مصادر تمويلية وغير تقليدية للإنفاق على التعليم وزيادة موارده ، مثل استثمار الفائض من الضرائب لصالح التعليم ، كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية، وإتاحة الفرص للجمعيات والهيئات التى لا تسعى للربح لتقديم الخدمات التعليمية وخاصة فى المناطق الفقيرة والمحرومة من التعليم، كما هو الحال في اليابان.

بـ- فيما يتعلق بالإنفاق على التعليم يتم الأتى :

١- إنشاء مجلس تعليمي على المستوى الإقليمي (المديرية) ويضم مدير التعليم بالمديرية، ومديري المراحل التعليمية ، والأبنية التعليمية بالمديرية ، والمراقب المالى ، ومدير الاستثمار بالمديرية التعليمية ، ويرأسه المحافظ أو من ينوب عنه ويقوم المجلس بالاختصاصات التالية :

- تقدير الاحتياجات المالية للمنطقة أو المديرية التعليمية .
- الحصول على الموارد المالية المخصصة للتعليم من مصلحة الضرائب أو وزارة المالية ، وإنفاقها على التعليم فى ضوء احتياجات كل مدرسة.
- يوزع المخصصات المالية على المديريات والمناطق التعليمية فى ضوء احتياجات كل منطقة ، ووحداتها التعليمية .
- يقدر العجز فى موازنة التعليم بالمديرية ، ويعمل على تدبيره ، إما من السلطات المركزية ، أومن مصادر أخرى .
- يقترح مقدار الضريبة أو النسبة المحددة لصالح التعليم من الضرائب العامة على مستوى المنطقة ، بما يفى باحتياجات المديرية التعليمية فى المستقبل .

٢- إنشاء مجلس تعليمي على مستوى كل إدارة محلية ويضم مدير الإدارة ، ومديري المراحل التعليمية بالإدارة ، ومدير الاستثمار بها ، والمدير المالي لمراقبة الصرف ، ويرأسه مدير الإدارة المحلية بالمنطقة ، ويقوم المجلس بنفس الاختصاصات التى يقوم بها المجلس على مستوى المديرية ، ولكن على مستوى الإدارة ، وبالتنسيق مع المجلس السابق ، وتابع له .

٣- قيام الأجهزة على المستويات المختلفة بالمتابعة والرقابة على عمليات الصرف ، والإنفاق على التعليم ، وتعيين مراجع حسابات أو مراقب مالى على المستويات الإدارية المختلفة، للتأكد من أن الصرف يتم فى الأغراض المحددة ، والواقعية لكل وحدة تعليمية .

٤-إعطاء مزيد من الصلاحيات للمديريات والإدارات التعليمية لتوزيع مخصصات التعليم على المدارس فى ضوء احتياجات ومتطلبات كل مدرسة ، والمرحلة التعليمية التابعة لها.

٥ - تطوير اللوائح والقوانين والقرارات الوزارية سواء الصادرة من وزارة المالية أو الصادرة من وزارة التربية والتعليم ، لتوفير قدراً من المرونة والتصرف وتعديل جوانب الإنفاق فى ضوء الاحتياجات اللازمة لكل مدرسه ، مع مراقبة الصرف والإنفاق من قبل السلطات المحلية والمركزية .

الفهرس

المؤلف :

- الدكتور / عقيل محمود محمود رفاعي .
- ولد في قرية الجزيرة الشقراء – مركز الصف – محافظة الجيزة.
- حاصل على ليسانس الآداب والتربية من كلية التربية - جامعة عين شمس عام ١٩٧٩ .
- حاصل على دبلوم الدراسات العليا في التربية وعلم النفس من كلية البنات – جامعة عين شمس ١٩٨٤.
- ماجستير في التربية المقارنة والإدارة التعليمية عام ١٩٩٣ من كلية التربية ، جامعة الزقازيق فرع بنها ١٩٩٣.
- حاصل على دكتوراه الفلسفة فى التربية ١٩٩٣ .
- عين مدرس بمدرسة البر مبل الإعدادية ١٩٧٩ وحتى ١٩٨١ .
- عمل بمعهد المعلمين والمعلمات بالصف في الفترة من ١٩٨١ وحتى ١٩٩٢ .
- عين باحث معاون بالمركز القومي للامتحانات والتقويم التربوي ١٩٩٢ .
- عين باحث مساعد بقسم التقويم بالمركز ١٩٩٥ .
- عين باحث بقسم التدريب والإعلام بالمركز ١٩٩٧ .
- شارك في العديد من المؤتمرات والندوات وورش العمل الخاصة بتطوير التعليم في مصر .
- شارك في العديد من برامج التدريب والتنمية البشرية سواء المباشرة أو برامج التدريب من بعد (الفيديو كونفرانس) لفئات العاملين في التربية والتعليم من مديرين ونظار ووكلاء أنشطة وموجهين فنيين ومعلمين .

- شارك مع كثير من الهيئات الدولية العاملة في مشروعات تطوير التعليم المصري وتحسين الأداء المدرسي مثل التقـويم الـشامل والتعلم النشط ، وقام بإلقـاء المحاضـرات فـي دورة تـدريب أخصائي الإعلام التربوي بدولة قطر ٢٠٠١ .

رقم الإيداع :	٢٠٠٧/١٣٣٨٢
الترقيم الدولي :	I.S.B.N 977-328-316-X



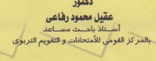

دار الجامعة الجديدة للنشر
٣٨ شارع سوتير – الأزاريطة – الإسكندرية ت: ٤٨٦٨٠٩٩
E - mail : darelgamaaelgadida@hotmail.com

تطوير التعليم العام و تمويله

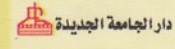
دراسات مقارنة







دكتور
عقيل محمود رفاعى
أستاذ باحث مساعد
بالمركز القومى للأمتحانات و التقويم التربوى



دار الجامعة الجديدة